

19.00

09.1

موجودہ فیروزہ گنج

أكلت دما أن لم أر عك بصره بعيدة وهو الفراط طيبة الشري



ف ١٦٢٩/٢



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 احمدك حمد مستور شد لا نوار هديتك ومستور فدلائل جودك وعنايتك
 واصلي واسلم على الشرف وبلغ وحيك ورسالتك وافضل مودي سررك
 واما تتك من خصصته باعجاز القرآن المفصيح عن بديع المعاني بابلغ
 بيان محمد بنى الامي سيد ولد عدنان وعلى آله الذين ال اليهم احكام
 الشرايع والاحكام وصحبه الذين صحبهم الدين على بلغ نظام وبعد
 فيقول العبد المفتقر الى لطف رب العالمين على يد الكثر بن عصام
 الدين لما بلغت سن التمييز من العمر العزى وقد ركت ان صيت عالم العالم
 قد ملا الافاق وان استجماعه الاسرار العلوم وجميع المعارف والفنون
 محاجري عليه الاتفاقات ما زالت تشوق اجنار اوصافه الشريفة
 وتشوق الى ساحتها لمينفه فكانني الاحبك لم اكن وكان حبك لم يكن
 الا لياحتي قدس الله تعالى بتوحيده من فكة المشرفة لقصد لثم ابوابه و
 الانتظام في سلك خدام عتابه فذكرت عند وصولي محروسة مصر العمل
 بالسنة السنية الواردة في باب الهدية ففطرت الي ما عندي من الصناعة
 فوجدتها من حياة وتاملت ضعف استطاعتى فوجدتها غير مرضاة
 غير الى اهت ان الضرورة تبيح المحظورات وكنت اذ ذكرت ما ذكرت
 مستغلا بمذكرة شرح جدي على رسالة المعوية لتحقيق معاني الاستغارة

العالم

للعالم المحقق والخبر المدقق انما يحتاج الى لقاسم السمقندي افاض الله
 عليه من فيضه الابددي فرايت ان انظم ما انتثر في سلك التحريز وسمط
 التقرير من تبيين مقاصد والاستدارة الى مظان فوايد مع الترشح
 بنكات لطيفة وابجاث شريفة فسرعت في ذلك مستعين بالخللاق
 الجوار على الاطلاق فلما تم بحمد الله تقويمه وكمل ترجمته وسميته باسمه
 الشريف وجهته نحو ظله الوريث اعني صاحب النفس القدسية
 والرياسة الانسية سلطان العلماء وملاذ الكبرامن لا تفر همته
 عن تربية الافاضل ولا تفر عن افاضة الفواضل ذوالكالات
 للجه التي لا تجمع في انسان الراقي في مراتب العلم مرتبة يعجز عن دراجتها
 الاذهان من تقصدا العلماء من علومه من كل مربي سخيقي ونحج
 كعبته افادته من كل فج عميق شعور
 في يحول حوله داره العالمون كما ترى الحجج ببيت الله معتركا
 من تغدي بالعلوم الشرعية ومكث زمان الفنون العقلية عالم الامة
 وسلم الامة نور حديقة السلطنة العثمانية بل نور حديقة
 الحوزة الاسلامية من طارسيته في سائر الاقطار وظن ظن الشمس
 في رابعة النهار شعور
 لقد ظهرت فلا تخفى على احد الا على الكه لا يعرف القصر
 معلم امير المؤمنين سعد الملة والدين ابد الله تعالى سعد وابدج
 لا زال دارك ماوي السعد مسكنه مثوى العلى والياكدي مجمع الذول
 وعشت في غرة تن هي الملوك بها وسيرة ترضى بالله والرسول
 وبتع الله نسله انت والدة بالسعد والعمر محفوظا عن الخلل
 من قدامين ابقى الله مبعيته فان هذارعا ينفع البشر
 وها انا اشرح وبابني اقض عن قول يقول العبد اختار لفظا العبد
 مع ما فيه من الخضوع وتوطئة لصفة المفتقر المبني عن الاحتياج ولذا عدي
 بالي اذ العبد محتاج لا يمكن شيئا وان صفة المفتقر على صفة المحتاج مع انه

المراد لما انه ما خوز من الفقر الذي هو اخص من الاحتياج كما تراه في ابن السبيل
فانه محتاج غير فقير وجمع الالطاف اشعار الشدة احتياجه فانه ادعى لاجتراح
الطلبية وفي توصيف الالطاف بالحقيقة اشارة الى ان المتن بمكان من الدقة
والخفا بحيث يحتاج شاره الى لطف تناسبه وفي اختيار عنوان الرجل الباري
جل وعلاه اشارة الى انه قد فتقر الى من يوصله الى كماله فهو جدير بان يعطيه
مسوله الذي هو من جملة **قوله** مغفرة الجلية المغفرة الغفر بمعنى الستر
وتوصيفها بالجلية مع ما فيه من مقابلة الخفية لان الساتر اذا كان خفيا
لا يستر ما خلفه كل الستر المقصود المغفرة التامة تزاوجه النعم الوفية الوفي
مبالغة الوافي وقد يترأى التناقض بين كون النعمة وفيه وتعلق الزيادة بها
وانما كان الاولي النعم القاصرة والتوحيد منع التناقض اذ مناه على ان تلاحظ
النعم وفيه قبل تعلق الزيادة وذلك غير لازم اذ من الجائز ان يكون انصاف
النعم يكونها وفيه بسبب تعلق الزيادة بها كما في قوله الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد سوا جعل مجرور لصفة لمعنى او معروف كصفة للفظ اذ انضاف
كل من اللفظ والمعنى بالافراد فخرج الوضع فهو مخبر بربته عن الوضع تامل
ولين سلم تقدم انصافها بكونها وفيه على تعلق الزيادة بها فالو في قبل
الزيادة في الوفاء الكامل يقبل الكمال ولعل النكتة حينئذ الوفية على
القاصرة التي قد يتوهم انها ولي اذ كان الحد سببا لزيادة النعم الوفية
فكونه سببا لزيادة النعم القاصرة ولي فان طلب الوفي للزيادة ليس
كطلب القاصرها فان طلب الاول يحصل الكمال وطلب الثاني لدفع
النقصان والاهتمام بشأن الدفع اشد فالحكم بحصول الزيادة بسبب الحمد
مع كون الطالب ضعيفا مستلزم لخصوها مع كونها اشد طلبا
بالطريق الاولي تامل وان المراد من كون النعم وفيه وفاءها بما
قصد منها على وجه اتم فهي زيادة في الكيفية ومقتضى تعلق الزيادة
بها حصولها بحسب الكمية فلا تناقض وبالعكس اي يرد بقوله تزداد
الزيادة في الكيفية وبالفاء الزيادة في الكمية ولعل المراد والله اعلم

ان الحد سبب لزيادة النعم الوفية على ما عتد الحامد من النعم فلا يتوهم
التناقض اذ مناه على كون النعم الوفية مزيدا عليها وهذا الامر بالعكس
ولعل هذا الوجه وجه **قوله** وتدفع به البلية المناسبة اللفظية
تقتضي وتزال عوضا عن تدفع وكانه قصد المبالغة في مدح الحمد فان
ازالة البلية تكون بعد وصولها بخلاف دفعه فانه يقتضي عدم وصولها
قوله في البكرة والعشيرة المراد استيفاء الاوقات **قوله** الحمد لو اوجب
العطية هذا الحمد الماتن واما حمد السارح فمن قولك احسن الحر ولما كان
الحمد هو الشا بالجميل على جهة التعظيم كان الشا على حمد تقا الى حمد
له على وجه بلغ **قوله** اي كل عطية قدم احتمال كون اللام للاستغراق
لما ان الفائدة فيه اتم ولا شتما له على العطية المعهودة التي جعلها احتمالا
ثانيا وغيرهما ولا شتما لها على عطية هي سبب شرح هذا الكتاب
ففيه اشعار ببراعة الاستهلال **قوله** التي نزلت فيها السورة اي سورة
الكوش فهي الكوش ولعل الاظهر العطية المعهودة التي نزلت فيها وسوق
يعطيك ربك فانها اتم واشتمل لما انما شاملة لما اعطى في الدنيا من كمال
النفس ونطق الامر واعلا الدين واستيلاء المسلمين ولما ادخله من ثواب
الآخرة مما لا يعلم كنهه الا الله حتى روي انه لما نزلت هذه الآية قال عليه
الصلاة والسلام اذ الارضى واحد من امتي في النار انتهى ولعل حمد العطية
على ما ذكر لما انها عطية بالفعل كما يفصح عنه التعبير بلفظ الماضي والتقدير
بكلمة ان بخلاف اية الضم فان العطا فيها موعود كما يشير اليه المضارع
المصدر بسوق ولا يضرك ان ما اخبر به تعالى وعد تحقق لا محالة اذ
يكفي ما ذكر من محال ما سلكه نعم بالنسبة الى من المصنف قد تحقق ما اعطى
في الدنيا لكنه يكفي كونها بتمامها لم يتحقق وان الوجه في حملها انه
معهودة نوعا ويجوز ان يكون المراد بالسورة سورة الضحى تامل **قوله**
فحينئذ تتناسب فقر الحمد والصلاة اشد تناسبا لظاهر حين كون
العطية المعهودة تتناسب فقر الحمد والصلاة تناسبا اشد منه على

تقدير كونها الاستغراق وذلك لان كلام من الفقرتين على هذا متعلق بالكل
صلى الله عليه وسلم اما فقر الصلاة فظاهر واما فقر الحمد فلكونها على
عطية متعلقة بالرسول واما اصل التناسب فهو موجود على تقدير
كونها الاستغراق اما باعتبار احتمال العطية على المتعلقة بالرسول
او باعتبار ان صلاة على الرسول التي هي مضمون الفقرة الثانية من جملة
العطايا والنعم التي اشتملت عليها فقر الحمد ويحتمل ان يراد بقوله
فحينئذ كل من احتما الى العهد والاستغراق اما بيان شدة التناسب على
تقدير العهد فتدبرين واما على تقدير الاستغراق فاصل التناسب اعتبار
ان كل فقر في حمد وصلاة بينهما تناسب لما بين متعلقتهما من التناسب
به ذات الباري والرسول واما شدة التناسب فلا شتمال فقر الحمد على العطية
التي مضمون فقر الصلاة واحدهما لكن قوله ولا يخرج الحمد الى اخره يويد
اكمل الاول وهو احتمال العهد **قوله** ولا يخرج الحمد بذلك عن ان يكون على
النعمة الواصلة الى الشاكر هذا على تقدير الحمل الثاني وقد يترأى التناظر في
طريق الكلام لفظا ومعنى اما لفظا فكانه كان الظاهر ان يقال على النعمة الواصلة
الى الخادم الكلام في الحمد واما معنى فلا ان الحمد لا يلزم منه ان يكون على
النعمة فضلا عن كونها واصله الى الخادم الكلام في الحمد واما معنى فلا ان الحمد
لا يلزم منه ان يكون على النعمة فضلا عن كونها واصله الى الخادم والجواب
ان الامر في الحمد العهد والمعمود حمد المصنف وهو شكر كما انه حمد متعلقه
النعمة التي هي العطية واليه اشار بالتعبير بلفظ الشاكر دون الخادم **قوله**
لان كل ما وجب لبنيان العطايا اي فيها ما الى ان الفقرة متضمنة لشكر
عليه الصلاة والسلام لا يشكر الله من لا يشكر الناس وهو تأكيد لكون الفقرة
شكر الله كما يشيرون اليه قوله عليه الصلاة والسلام لا يشكر الله من لا يشكر
الناس **قوله** الكرام الظاهر انه صفة الملك وجمع الكرام لما انه اسم جنس
متضمن لمعنى الجمع ومن كرامتهم ما ورد فيهم من الايات من قوله لا يعصون
الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون ونحو هذه الآية وعصمهم وتجردهم

عند القايلين بهما ويحتمل ان يكون صفة الانواع الثلاثة اما كرامة الملك
فقد ظهر واما الاش فلقوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم ولكونهم افضل
من الملك واما كرامة الجن فغير معهودة وعلما كونه من ارسل اليهم
بنينا عليه الصلاة والسلام **قوله** اذ هي احد معنى الال لفظا معنى بصيغة
المفرد والملا به الجنس كما هو مكتوب بخط المصنف دون لفظ التثنية **قوله**
الا همال اي همال ذكر الاصحاب رضوان الله عليهم وهو دفع لما يقال انه ترك
ذكر الاصحاب رضوان الله عليهم وقد جرت سنة السلف والخلف بالجمع بينهما
فاشار الى دفعه بانه قد جمع بينهما في لفظ واحد **قوله** بل فيه حسن اي همام
الا همام اصطلاح هو التورية وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
و بعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وحسن هذه التورية باعتبار
انها تشير الى قوله تعالى قلنا يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ولا
شكر ان بتعبته عليه الصلاة والسلام بمباشرة العمل الصالح ولفظ الاصل
اهل غير انه خص بالامانة الى ما فيه شرافة ويحتمل ان يراد بالحسن ما هو
اللازم لمطلق التورية واليه همام لكونها من المحسنات البديعية ويكون
قوله لا يخفى على ارباب الكمال لدفع ما يتوهم من ان الاله همام لكونه ارادة
معنى بعيد لقرينة خفية خلافا لا وفي فكيف يكون حسنا فدفعه
بانه قد عد من المحسنات كما لا يخفى على ارباب الكمال وعلى المعنى الاول الحسن
يمكن حمل الاله همام اللغوي بمعنى ادخال شيء في الوهم **قوله** ولو قالوا على
الاله عليه الرحمن السبب لما ان الفقرات تصير اربعا والاصل في الجمع
ان يكون مراد وجا لكل فقر ما يقابلها وكونه اعلامية عند اصحاب
الرواية لما ان الفقرة الرابعة تصير بمنزلة الدليل للفقر التي قبلها او
الرواية الفكر والتأمل والاستدلال من اثاره ولا يحمل الحسن على انه
يحتمل النسبة الى علي الذي هو افضل آله فان النسبة اليه وعلوي ولا
يحتمل ايضا ان يراد بالرواية روي القصيدة بمعنى الحرف الذي ينسب اليه
لانه لم يات في اللغة مقرونا بالتا فالوجه ما بيناه ليس الا يقال

يعارض هذا بأنه حينئذ يكون المتعلق به تعالى في فقرة واحدة اعني فقرة الحمد
وكذا المتعلق بالرسول فقرة واحدة هي فقرة الصلاة والمتعلق بالاول فقرتان
لانا نقول لما كان المراد من الالاقية الشامل للاصحاب والاول بالمعنى
الاخص وغيرهما في حق الحقيقة ثلاثة انواع فلهذا تعددت فقرته على ان
ذاته تعالى لظهور تقدسها اجل من ان يحتاج في الوصف الى تعدد الفقر
بيان كما له وكذا الرسول شأنه اعلام من الاحتياج المذكور **قوله** اي المصلحة
هذا تفسير باللازم كما يدل عليه ظاهر الآية وعدم وروده في اللغة والتفسير
باللازم كما في مثله ومبنى النزوم على عموم فكأنه قيل كل من ذكر مفعلا وفيه
انه مبني على عدم التفرقة بين النفس والعقل فتكون من عبارة عن النفس
فيكون المذكر كالمفعول واحدا ولا يلزم من كون العقول المركبة للنفس
مفصلة ان تكون النفس كذلك والكلام فيها ثم لا يخفى انه منافي لقوله وزكا
النفس يستلزم زكا العقل بالطريق الاولى نعم يمكن بناؤه على حل ذكر
في الآية وهو ان الضمير المستتر في ذكها الله تعالى وتانيك الضمير الرجوع
على من باعتبار كونه في معنى النفس فلا تنافي ومع ذلك عدم ملائمة
ظاهر **قوله** بطريق الاولى اما لان مركب النفس والعقل فاذا كانت
النفس زكية فالمركي لها اولى بان كما اولان كلامهما متعلق بالبدن
والعقل مايل الى الكمال والنفس الى الشهوات فمن كانت نفسه مع ميلها
الى الشهوات زكية فعقله بذلك اولى والى لغة المصنف قد يفسر
بالظاهر **قوله** والاول ايضا ما اثبتته الرضى لم يصحح الرضى بالتاكيد
وانما ذكر انها موضوعه لمعين لتفصيل الجمل والاستلزام شيئين
ومن ثمة قيل ان فيها معنى الشرط لان معناه استلزام الشرط للجزء
ثم قال والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها
بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه الى ان قال تفسير ذلك ان اصل
استلزام قيام ما يكون شيئا في قيام يعني ان يكون اي يقع شيئا في الدنيا
يقع قيام زيد في جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول

قيامه

قيامه لازما لحصول شي في الدنيا وما دامت الدنيا باقية لا بد من حصول شي
فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزء
القيام لن يحدف المعلن ويراقم الا لزم مقامه ونقل الفا من المبتدأ الى الخبر
انه في كلام الرضى فظس بما نقلناه عنه انه لم يذكر التاكيد لانه لا فاعل الشارح
نقله عنه حيث لزم من كلامه وان لم يصحح به لان اخر كلامه يستلزم مردلاتها
على تأكيد الجملة الجزائية وان الرضى صرح به في غير مظنة وان نسخة الشارح
من الرضى اثبت فيها التاكيد زيادة على ما رايناه من النسخ ويؤيد كثرة الاختلاف
بين نسخ الكتاب هذا وما ان اما هل هي حرف شرط او حرف متضمن لمعنى
الشرط اختلف الخاء فيه فذهب ابو حيان وغير واحد الى انها ليست حرف
شرط بل حرف متضمن لمعنى الشرط وذهب اخرون الى انها حرف شرط منهم
ابن هشام في مغنيته **قوله** على الثاني اي تفصيل الجمل مع التاكيد **قوله**
فقد صمدنا رعاينا التكلفات لا يجملها عاينا كتب الشارح بخطه تحت عاينا
الاولى اي اسيرا وتحت الثانية اي قاصدا وكلاهما موافقا لما في القاموس
والمعنى ان التزم في ما كونها لتفصيل الجمل مع التاكيد لزمه التكلف
بتقديرات في عبارات لا يحتاج اليها قال الرضى وقد التزم البعض معنى
التفصيل في جميع مواقع استعمالها فلزم ذلك التعدد بعدها الا ان جواز
السكوت على مثل قولك اما زيد فقيام يدفع لزوم التفصيل فيها انتهى وقال
صاحب الكشاف ما التفصيل فقد يكون للجمل سابق وقد يكون لمتعدد
في الذهن يختار المتكلم منه ما يراه ومنه قولهم في وابل الكتب لما بعد فعل
هذا لا تكلف للتقدير غير انه مخالف لا كش كلام الخاء **قوله** فتأمل
التأمل راجع الى الامور الثلاثة اما يتصح الجمع فليجوز ان تكون الاضافة
فيه بيانية لانه من قبيل اضافة المعنى الى اللفظ كما اشار اليه بقوله
لا يخفى ان المعنى الى اللفظ الاستعارة او انه من قبيل اضافة المعنى الى اللفظ
واراد بالاستعارات الالفاظ الثلاثة الاستعارة بالكناية والاستعارة
المصرحة والاستعارة التخيلية لكنه خصر في العبارة وجمع الجزاء الاول من

المركب واتى بالامر للعهد فجمع هذا الى منع ان تكون الاستعارة مشتركا
بين المعاني لثلاثة بل لكل منها اسم خاص وهو استعارة مصححة واستعارة
بالكنية واستعارة تخيلية او انه اراد بالاستعارات معانها لا لفظها
واراد بمعانيها واحد ودعا وتعاريفها فعلى هذا ليست الاضافة من اضافة
المعنى الى اللفظ وان في العبارة مضافا مقدساي معاني لفظ الاستعارات
وحينئذ يكون المراد من اللفظ المقدساي الاسماء الثلاثة وهو الابق بلفظ
المعاني او لفظ الاستعارة وان لفظ الاستعارة لما كان مشتركا بين المعاني
الثلاث اشتركا لفظيا بحيث وضع لكل منها على حدة حصل اللفظ المستوي
تعدا اعتباري فجمع لذلك ولما انه ليس الاستعارة بالكنية اقسام
وانه لم يحقق الاقربى الاستعارة بالكنية فهو ان تعلق الاقسام و
القران بمعاني الاستعارة لا يقتضي ان يكون لكل من المعاني اقسام
وقرآن بل يقتضي ان يكون ثم اقسام وقرآن لها تعلق بتلك المعاني
ويكفي كونها البعض منها ولما جمع القران فيها عتبارا تكثر افراد قرينة
الاستعارة بالكنية على انه يمكن تنزيل المذهب الثلاثة في الاستعارة
بالكنية منزلة الاقسام وان سلم لزوم كل من الاقسام والقران لكل
واحد من المعاني يمكن اعتبار مضاف مقدساي بعض ما يتعلق بها
قوله اراد بالكتب كما يشمل ما عبر عنه جملة عليه مع انه خلاف مقتضى
مقابلة الزبر للكتب ليصح وجه التاليف الرسالة وتنظيمها والا فكان
يغني عنها زبر المتكلمين المتأخرين **قوله** والاولى غير مضبوطة
خبر الاول بمجموع المتعاطفين فلا يريد ان الاولى ان يطابق الثاني
الاول لا العكس كما يشير اليه قوله فيحمل الح حتى يتجده انه كان حق العبارة
ان يقال الاولى سهلة الضبط لداعي عسرة الضبط وانما قدمه في التعبير
لتقدمه في الذكر **قوله** على ما يفيد التعبير عن الدلالة بالنطق ووجه
الدلالة ان دالة الكتاب التي وقعت عديدة له مطلقا كناية كما هو
مقرر في لفظه فلا يضر حينئذ ان دالة النطق ايضا قد تكون كناية **قوله**

ودل عليه زبر المتأخرين اختار في جانب المتقدمين لفظ النطق وفي جانب
المتأخرين لفظ الدلالة ان عادة المتقدمين التعبير بالعبارة الواضحة
الطويلة فقد يودي الى الاملال وشان المتأخرين الاختصارا فقد يودي
الى نوع خفاء **قوله** والثاني ان ثبت لكتب لفظا ومعنى وان كان الاول انسب
بالمتقدمين لانه في بعض من الاولين لم يكن كتب ولا تدوين ولم يكن الا
النطق والتكلم فلو عبر بالزبر في الاول وبالكاتب في الثاني لكان الاحتمال
الاول في الزبر والى **قوله** جمع فريد وهي الذرة الثمينة هذا بحسب الاصل
والمراد اما المسيلة بشمها بالذرة المذكورة وطائفة منها غيوتها بابا
لفريد لذلك ايضا وعلى الاول يصير من قبيل جين الما وشار بقوله عوايد
كالقرايد كاي كايته فظهر كونه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف قال
في القاموس العايد المعروف والصلة والمنفعة وكل منها محتمل **قوله**
ولا يخفى حسن اضافة القرايد في هذا الكتاب وذلك لعودها وتكررها
قوله ولو قال قرايد قرايد لكان احسن اي احسن من قرايد عوايد
لان التجنيس فيه ازيد من قرايد عوايد لحصول الجناس المسمى بالمضارع فيه
لكنه قال في الحاشية لان الفايده ما اكتسبت من علم ومال وهذه القوايد ما
اكسبت من المتقدمين والمتأخرين انتهى الاحسن فيه ظاهرة اذ كانت كلمة في قوله
من علم ومال ابتدائية اما اذ كانت بيانية كما هو الظاهر فلاحسنه غير ظاهرة
قوله وكانه لظهر الترشيح في القران الجواب عن انه قد بحث في الترشيح
في ثلاث فوايد الاربعة والخامسة من العقد الاول والخامسة من العقد الثالث
كما ستعلم فلو لم يذكر في العنوان فاجاب بانه قد ذكر في العنوان فانه دخل
في القران على وجه العقلي وانما قال تغليباً لان الترشيح لا يكون قرينة لان
كلام التبريد والترشيح انما يكون بعد اعتبار القرينة فلا يندرج فيها كما
ستعرفه في آخر الرسالة ان شئت الله تعالى ولا يخفى ان السؤال والجواب لا يخص
الترشيح بل يجري في التبريد ايضا **قوله** في ثلاثة عقود متعلق بنظم النظم
التاليف وضم شي الى اخره لعقد القلادة وهي ما يحمل في العنق كل ذلك

في القاموس ولا شك ان ما يحمل في العنق عرفا لما يكون مما استعمل على نفايس
من جواهر ونحوها ففي قوله فنظمها في ثلاثة عقود استعارة بالكناية
حيث شبهت المسائل بنفسه بالجواهر الثمينه وابثاته النظم لها تخيل
وذكر العقود بل في خطوط نول امرها الى صيرورتها عقودا بعد النظم فيها
قوله وان المستفاد عطف على مدحول لا يخفى اي لا يخفى ان المستفاد ان
كل عقد من الثلاثة لواحد من الثلاثة التي هي تحقيق معنى الاستعارة
واقسامها وقرينها اما استفادة الاول فلا ن مقابله الثلاثة بالثلاثة
ظاهر في التوزيع واما الثاني فمن الترتيب المذكور **قوله** والاول حق
دون الثاني الاول كون كل عقد من الثلاثة لواحد فانا ورد الاقسام في عقد
وحق الاستعارة بالكناية في عقد وحق قرينتها في عقد وليس الثاني
حقا اي كونها على الترتيب لتقدم عقد التقسيم على عقد تحقيق الاستعارة
هذا وكون الاول حقا مبني على ان يراد من معنى الاستعارات في قوله
لتحقق معنى الاستعارة افراد الاستعارة بالكناية والا فقد جعل الشارع
هذه العبارة فيما قبل على الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية واذا حمل عليه كما هو الظاهر لا يكون الاول حقا فانه
انما اراد المصروفة في عقد التقسيم واما التخيلية فقد اوردناها في
الثالث وعقد الاستعارة بالكناية عقدا مستقلا الا ان يحمل الاول
في قوله والاول احق على حسن نظم الفرائد في العقود والثاني على مجموع المتفق
فينحل السؤال غير ان الحمل عليه لا يخلو عن بعد **قوله** واقسام المجاز اوضح
ليوفق التفصيل الاجمال حيث قال فيه لتحقيق معنى الاستعارات واقسامها
ولايها مصلح اهل الميزان وابثاته اصعب من خرط القتاد **قوله**
يتبادر الى الوهم الاقسام الاولى فيه ان المتبادر من انواع ايضا
الحقيقة دون الاصنافية **قوله** لداعي ذكر الكلمة اصنافه الداعي الى الكلمة
بيانية **قوله** كما هو ظاهر كلامهم متعلق بقوله تقسيم ذلك المعروف
واراد بكلامهم كلام المتقدمين والافصاح بالتحخيص قد جعل التمثيل

قسما للمجاز في المفرد واما السكاكي فظاهر صيغته ذلك قسم المجاز الى الاستعارة
وغيرها وقسم الاستعارة الى المصريح بها والمكفي عنها وجعل من المصريح بها
التحقيق والتخييلية وعدا لتمثيل من الحقيقة ودر تقسيمه لذلك ووجه
بتوجيهات مذكورة في المطولات **قوله** تحفظ التعريف متعلق بقوله
قيدا لمعرف بعد تقييده بقوله لداعي ذكر الكلمة والحاصل انه تعارض امران فظا
تقسيمهم يقتضي عدم التقييد وذكر الكلمة في التعريف يقتضي التقييد فحفظ
جانب التعريف لانه اولى بالحفظ واول التقسيم **قوله** مع انه ذكره غيره صريحا
كصاحب التلخيص او ضمنا كصاحب المفتاح وهو قوله استعلا لا في الغير بالنسبة
الى نوع حقيقة اي حقيقة تلك الكلمة فتاذا كان نوع حقيقة لغويا وجب
وجبان تكون تلك الكلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اللغة
مطلقا مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلاة في الاركان المحصورة **قوله**
لادخال الصلاة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي ذكر في المطول ان فائدة
التقييد اذ خال هذا وادخال عكسه اي لفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع
في الدعاء غير انه قدم الثاني على الاول في الذكر ولعل وجهه ان المدار على المعنى
المستعمل فيه فالمعنى اللغوي اصل باليتصل الى الشرعي وذكر السيد السند
في فوائد القيد المذكور في المفتاح القايم مقام القيد المذكور في التلخيص
ادخال الصلاة على الوجهين غير انه قدم الصلاة المستعملة بحسب اللغة
في الاركان المحصورة على عكسه ولعل وجهه ان مدار تمام التعريف التعريف
على قيد في اصطلاح الخطاب وهو فيه اللغة وهي متقدمة على اصطلاح
على اصطلاح الشرع واكتفى العلامة التفتازاني في المختصر في بيان فوائد
القيد بمجرد ادخال الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الدعاء وادعى ما في المطول
انه لا يخرج الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الاركان المحصورة ايضا اشارة
الى ان ماله ومال عكسه واحد واكتفى الشارع في بيان فائدة الادخال بالصلاة
المذكور فيه وهو ولي من صيغ المختصر لما قد علم **قوله** وفيه نظر لانه
قد يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له كما انه يصدق عليها

انها مستعملة فيما وضعت له كذا ذكره الشارح في شرحه على التلخيص **قوله**
 فلا بد من اخرجها بقيد في اصطلاح الخطاب قيل لو ترك هذا التقييد
 ولم تلاحظ الحيثية كان خارجا بقوله لعلاقة وقرينة وان المتبادر
 من اصطلاح الخطاب العرف الخاص المقابل للشرح واللغة والعرف العام
 والالفاظ المذكورة في التعريف يجب حملها على المتبادر فيختل التعريف
 بل نمتارك قيد في اصطلاح الخطاب كفايا لعلاقة لا اعتقادا على الحيثية
 في تعريف المجاز **قوله** اما الجواب عن الاول فيصح بعد تحرير المقام وذكر
 انه لا بد من توجيه ما يترى من التناقض بين قوله لا بد من اخرجها بقيد
 في اصطلاح الخطاب وبين قوله لا غنى قيد الحيثية المشعور بها في
 التعريف عنه ورفع التناقض انه اراد لا بد من قيد في اصطلاح الخطاب
 او ما يودي موداه في اخراج الصورة المذكورة وكل من قيد الحيثية وقوله
 لعلاقة مع قرينة يخرج له وحيث ذكر قيد في اصطلاح الخطاب مقدما
 فقد اذ اخرج تلك الصورة فيصح كون القيد مخروجا عنها ويؤيد ما قلناه
 ما ذكره في الحاشية التي ستعلمها من الشارح ان مرصده ان قيد في اصطلاح
 الخطاب يفيد اخراج الصورة المذكورة لا اخرج مع الادخال السابق
 كما هو مرصدي غيره بقى انه مع وجود القيد الصريح في التعريف لعلاقة
 مع قرينة كيف نسب الاخراج الى قيد الحيثية المشعور بها في التعريف والوجه
 ان الظاهر ملاحظة ملاحظة قيد الحيثية مقدما على قوله لعلاقة
 ونسب الاخراج الى المقدم وما الجواب عن الثاني فهو منع كون المتبادر
 من اصطلاح الخطاب ما ذكره وانما ذلك اصطلاح ارباب الميزان
 وليس سلم فاصنافه الى الخطاب قرينة واصحة على ارادة المعنى اللغوي
 الشامل بقى ههنا كلام قد استدعي المقام ايلده ذكر العلامة المتبحر المولي
 جيب الله الشهير بميزاجان اسكنه الله غفر الجنان بحثين متعلقين
 بتعريف المجاز باعتبار ما حله الشارح التفتا زاني في شرحه المختصر في رسالة
 له اورد فيها عدة لبحاث في علوم مختلفة فلنذكر ههنا مع توضيح ما يحتاج

الى البيان من مقدما تهما ومع ما اجاب به بعض فضلا عن صرفا وما ينبغي
 في الرد على جوابه وما الهمة في الجواب عن السؤال وما اراد الا بما مداد روحانية
 المحقق التفتا زاني قال المولي ميرزاجان وهذه عبارة عرف في التلخيص المجاز
 المفرد بان كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح يقع به الخطاب قال
 الشارح العلامة في شرحه الصغير واحترز بقيد المستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
 فانها ليست بمجاز ولا حقيقة واحترز بقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة ومجلا
 كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح يقع به الخطاب متعلق بقوله
 او وضعت قيد به ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ
 الصلاة اذا استعمله الخطاب يعرف الشرع في الدعاء مجازا فان كان مستعملا
 فيما وضع له في الجملة فليس مستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به الخطاب
 اعني الشرع والخبر من الحقيقة ما يكون له معنى اخر باصطلاح اخر كلفظ
 الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الاركان الخصوصية فانه يصدق عليه انه
 كلمة مستعملة في غير ما وضع له لكن بحسب اصطلاح اخر وهو اللغة لا بحسب
 اصطلاح يقع به الخطاب وهو الشرع انتهى **قوله** وفيه نظرا او لا فلان
 لفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الاركان الخصوصية حقيقة منقولة
 وقد صرح بان قوله في غير ما وضعت له احترزا عن الحقيقة ومجلا كان
 او منقولا او غيرهما فكيف يصح اخرجها من غير ما بعد اخرى ومثالا بنا فلا نه قد
 تقرر عندهم ان القيد اذا وقعت في حيز الالباب تقييد التخصص واذا
 وقعت في حيز النفي تقييد العموم بنا على ان نقيض الاعم اخص مطلقا من
 نقيض الاخص واذا افاد التعميم تكون الادخال لا الاخراج وههنا وقعت
 في حيز النفي بنا على ان لفظ غير من قوة النفي ولهذا صرح بالادخال المجاز
 المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر والجواب لم يذكر في شرحه الكبير
 لهذا القيد الا فائدة الادخال وغير في شرحه الصغير الى ما تروى مع تأخر
 عنه انتهى كلام المولي ميرزاجان بلفظه اقول اما السؤال الاول فظاهر
 المقدمات وما الثاني فقد يحتاج الى شرح بعض مقدماته فنقول

قوله واذا وقعت في حيز النفي تفيد العموم بناء على ان نقيض الاعم اخص مطلقا
من نقيض الاخص لا اعم ان نقيض الاعم اخص مطلقا فمقدمة مقررة برهن
عليها في كتب الميزان كالحياوان مثلا والانسكان فنقيض الاعم اعني الحيوان
اخص مطلقا من نقيض الاخص اعني الانسان فان كل ما يصدق عليه
اللاحيوان يصدق عليه الانسان ويثبت للانسان ان يكون اللاحيوان
كالقوس مثلا فانه يصدق عليه الانسان ولا يصدق عليه لا حيوان واما
تطبيق المقدمة الثانية على المقام فبيان انه ان مفهوم ما وضع له باصطلاح
التخاطب وهو الاخص لانه مقيد بقيد اصطلاح التخاطب ومفهوم
ما وضع له بدون القيد عام فاذا دخلت كلمة حيز المفيدة للمعنى النفي
كان مفهوم قولنا غير ما وضعت له باصطلاح التخاطب اعم من قولنا
غير ما وضعت لصدقه على ما لم يوضع له اللفظ اصلا وعلى ما وضع
له لكن بغير اصطلاح التخاطب فلم يندك ان القيد الواقع في حيز النفي مفيد
لادخال قال بعض فضلا عن تصديا للجواب ما هذه عبارته
استصعب لفاضل هذا المقام فتجب وخير ولا مرهين لانا نفق الحقيقة
ها قسمان قسم لم يستعمل في غير ما وضع له اصلا من حيزه كان او منقولا
او غيرهما كاللفظ الصلاة مثلا لانه لم يستعمله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء
ولا التخاطب يعرف اللغة في الاركان المخصوصة من حيزه اصلا وهذا
الدعاء والتخاطب يعرف اللغة في الاركان المخصوصة من حيزه اصلا وهذا
القسم من الحقيقة اخرج به بالقيد الاول وقسم يستعمل في غير ما وضع له ايضا
من حيزه كان او منقولا او غيرهما كاللفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب
يعرف الشرع في الدعاء والتخاطب يعرف اللغة في الاركان المخصوصة من حيزه
ايضا وهذا القسم من الحقيقة من حيث انه حقيقة اي من حيث انه استعمال
يعرف الشرع في الاركان المخصوصة او المخاطب يعرف اللغة في الدعاء اخرج
بالقيد الاخر حيث لم ياخذ هذا قوله ما وضعت له وغير ما وضعت له
في تعريف الحقيقة والمجاز بطريق النقيض كالمضاحك بالفعل والاضاحك
بالفعل

بالفعل بان تعتبر الجملة في النقيضين وهذا قال هنا فانه يصدق عليه انه
كلمة مستعملة في غير ما وضعت له كما اخذه في شرحه الكبير بطريق النقيض
واما اخرج به هنا بهذا وثمة بذلك اشعارا بانه لكل وجهه هو موافقها فعلى
ما حصره كلام الشارح ان دفع الاشكال راسا وارتفع التعجب والتعجب والله اعلم
انتهى كلام هذا المجيب قول والله التوفيق لما ان يرد بغير ما وضعت له في تعريف
المجاز ما يفيد المغايرة لكل فرد من الموضوع له او لفرد فان اريد الاول خرجت
الحقيقة بجميع افرادها سواء فرض استعمالها في معنى مجازي لم لا حتى الفرد الذي
اخرج به بقيد اصطلاح التخاطب فلزم اخرج المخرج وان اريد الثاني بقي المشترك
والمنقول داخل بجميع افرادها اذ يصدق على المشترك اذا استعمل في احد معنيه
وكذا على المنقول اذا استعمل في الاول او الثاني انه كلمة استعملت في غير فرد
من افراد الموضوع له اذا المعنى الذي استعملت فيه مغاير للمعنى الاخر المفروض
وضعها له فيصير مشتركا ومنقولا ولو فرض عدم استعمال هذا المشترك
كالمنقول مجازا واذ كان ظاهرا فكيف يصح قولك ان هذا الجيب وهذا القسم من
الحقيقة اي الذي لم يستعمل مجازا اخرج بالقيد الاخر كيف ولفظ الصلاة
اذا استعمله المخاطب يعرف الشرع في الاركان المخصوصة يصدق عليه انه
كلمة استعملت في غير موضوع له في اصطلاح التخاطب اعني الدعاء فانه
ليس موضوعا له في اصطلاح الشرع واما قول المجيب في اخر كلامه انه
ضيق الشارح في شرحه المختصر على انه لم ياخذ ما وضعت له وغير ما وضعت
له في تعريف الحقيقة والمجاز بطريق النقيض فكلامه لا يحصل له ولا يجد
فيما نحن فيه لان الكلام في تعريف المجاز وبيان محترزات يتوده فان
اخذ غير ما وضعت له على وجه يفيد مغايرته لكل فرد فرد لم يلزم المحذور
الاول وان لم يواخذ على هذا الوجه لم يلزم المحذور الثاني في سلكه كانت نسبتته
مع القيد الواقع في تعريف الحقيقة نسبة النقيض والله الموفق للصواب
ثم قوله والله الهادي الرشاد في السؤال الثاني في نظر هذا لك ان كلمة
ما في قول المعرف الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ان اريد بها العموم اي كل

واحد واحد مما وضعت له او المغايرة لجنس ما وضعت له المستلزمة مغايرة
لكل فرد فرد فقد خرجت الحقيقة بجميع اقسامها بحيث لا يشذ منها فرد وكذا
خرج المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلاة اذا استعمله
التخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا فانه لم يستعمله في مغاير لكل واحد واحد
مما وضع له بل قد وضع له عند الغوي وكذا اذا استعملها الغوي في الاركان
المخصوصة فيحتاج ليقيد الى قيدا اصطلاح التخاطب لانه لا يدخل ما ذكر
لا الاخراج اذ لم يبق شي مما يجب اخراجه وان اريد بما الواثقة في التعريف
واحد مما وضع له حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة في مغاير لما وضعت له
في الجملة صدق حينئذ على المشترك والمنقول اذا استعمل حقيقة فانه قد
استعمل في مغاير لما وضع له اعني الاخر الذي قد وضع له وصار باعتبار
وضعه له مشتركا او منقولا فيحتاج الى اخراج المشترك والمنقول المستعمل
حقيقة وكذا يدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ
الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعا وهي كلمة مستعملة في مغاير لما وضعت
له اعني الاركان المخصوصة ولا يحتاج حينئذ الى قيد يدخلها في كل كانت
كلمة في التعريف محتملة لذلك اتى بقيد اصطلاح التخاطب لتكون قرينة على
ارادة المعنى الثاني في قوله في اصطلاح التخاطب ليس في الحقيقة قيد مخصوصا
للموضوع له بل هو بيان المراد منه فليس هناك خاص وعام فنقال ان
يتقرر الاخص اعم الى اخر المقدمات وبما عرفت يندفع السؤال الاول بنوع
عناية وبيان انه قبل القرينة الدالة على المراد الظاهر الصلاة المعنى الاول
من قوله غير ما وضعت له وانما قلنا انه المتبادر لان الظاهر من كلمة
ما الجنس والمغاير لجنس الموضوع له لا يكون موضوعا له اصلا فبناوه على ما هو
المتبادر من قوله غير ما وضعت حكم يخرج الحقيقة مطلقا من مجاز او منقول
او غيرهما ولما ذكر قوله في اصطلاح يقع به التخاطب علم ان المراد بقوله
غير ما وضعت له غير ما وضعت له في الجملة فعلم انه قد بقي بعض فرد الحقيقة
داخلا وهو الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الاركان المخصوصة وانه خرج

بقيد

بقيد اصطلاح التخاطب ويدل على ان هذا هو مراد الشارع انه عند بيان اجزا
التعريف قال احترز بقيد المستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال ثم قال واحترز
بقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة وقال في فايد ذكر اصطلاح التخاطب
قيد بذلك ليدخل المجاز ويخرج من الحقيقة ما يكون له معنى اخر ولم يقل احترز
به عن كذا ودخل به كذا فجعل القيد بين الاولين محترزا كما واما قيد اصطلاح
التخاطب فاشار في التغيير الى انه قرينة الاخراج بقوله غير ما وضعت له نعم
اطلاق اسم القيد على قوله في اصطلاح يقع به التخاطب باعتبار انه مقيد
ومخصص لما تحمله العبادة لا لما هو المراد منها فان قيل بقي بعد ان تبين
المراد بذكر اصطلاح التخاطب كما بقي بعض فرد الحقيقة داخلا وهو الصلاة
المستعملة بحسب الشرع في الاركان المخصوصة يبقى كل مشترك ومنقول
داخلا ايضا لانه اذا استعمل المشترك في احد معنييه صدق عليه انه مستعمل
في غير ما وضع له اعني اي لفرد الاخر وكذا المنقول هو اذا استعمل في المعنى
المنقول اليه او المنقول عنه صدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت
له اعني المعنى الاخر فلا وجه لتخصيص الصلاة المستعملة بحسب الشرع في
الاركان المخصوصة بالاخراج قلت ليس في عبارته ما يدل على تخصيص
المنقول بالاخراج بل عبارته تشعر بالعموم حيث قال ويخرج نعم في
التشديد والتصور ذكر المنقول دون المشترك حيث حال كلفظ الصلاة
المستعملة بحسب الشرع في الاركان المخصوصة هذا ما سمع به الذهن
القاصر والفكر الفاتر والله اعلم بالصواب **قول** علي ما نقول اي على
ما هو مرصنا قال في الحاشية اي فايدته ذلك على ما نقول اي لان من ضي
بكون فايدته ما سبق بخلاف غير فانه جعل فايدته ما سبق ايضا
كما جعل هذا فلا يرد ان الثاني ايضا مما ذكره المحقق التفتازاني في المختصر
فهذا دعوي القدر بما سبق اليه الغير **قول** لا غنا قيد الحاشية المشعور
بها في التعريف عنه اعلم ان العلامة السكاكي اسقط حاصل قيد في اصطلاح
التخاطب من تعريف الحقيقة اكتفا بقيد الحاشية وذكر حاصله في تعريف

المجاز قال السيد لما لم يمكن اعتبار الحيثية هنا كما اعتبرت في حد الحقيقة اذ لا معنى
لاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتاج الى قيد اخر يقوم مقام
قيد اصطلاح الخطاب انتهى وكان الشارح توقف في دليل عدم امكان اعتباره
وذلك ان المفهوم من قولنا استعمال الكلمة في غير الموضوع له من حيث
هو غير ان ذلك الاستعمال ملحوظه فلا يفهم منه ان النظر في الاستعمال مقصود
على مجرد المغايرة حتى يقال ان المدار في استعمال المجاز على العلاقة فاشار
الشارح الى ذلك باعتبار قيد الحيثية في تعريف المجاز **قوله** لعلاقة
متعلق بالمستعملة والمعتبر سماع نوعها لا شخصها ولا بد من ملاحظة
العلاقة كما يدل عليه الادم حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل
واستعمل اللفظ بدون ملاحظة كان غلطا واما انواع العلاقة المعبرة
على وجه ذكر في كتب اصول فهي خمسة وعشرون السببية المسببية الكلية
الجزئية الملزومية اللازمة المشابهة شكلا الاطلاق التقييد
العموم الخصوص حذف المضاف زيادته المجاوزة الاولى
الاعتبار عليه اي اعتبار ما كان على مكان المحل له الحالية الالية
البديلية النكوة في الالباب كاطلاق فرد على العموم نحو علمت نفس اي كل نفس
العندية حذف الحرف زيادته التعلق وذكر الشارح في رسالته الفارسية
المعمولة لتحقيق معنى الاستعارة لا يخفى ان الحذف والزيادة لا يصح كونهما
من علاقات المجاز في هذه الصور لا يصح والمجاز بمعنى اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لعلاقة وقربته صارفة وشمته الزيادة والحذف
مجازا ليس بهذا المعنى بل ذلك المعنى اخر للمجاز ولاجل الامتياز بين المعنيين قيل
لهذا مجازا بالزيادة والنقصان انتهى **قوله** واحترزوا به اي القوم في التعاريف
المشهورة فيما بينهم كتعريف التلخيص والمفتاح **قوله** كان يقال سهوا في مقام
استعمال القوس الكتاب قال سهوا لانه لا يصدر مثله عن عاقل ومادة النقص
التي يحترز عنها في التعاريف يجب ان تكون محققة **قوله** ولا يخفى انه يغني
عنه اشتراط القرينة قيل عليه ان مرضيه اعتبار قيد الحيثية في التعريف حيث

مغنيا

مغنيا عن قيد اصطلاح الخطاب وحيث اعتبر فهو المغني عن العلاقة
وهذا مدفع بان قوله ولا يخفى الى اخره مرتب على قوله واحترزوا به عن
الغلط اي القوم واحترزوا بهم به في التعاريف المشهورة كتعريف المفتاح
والتلخيص وهو مستغن عن قيد الحيثية لا اعتبار قيد اصطلاح الخطاب
فيه واعتبار الشارح الحيثية في هذا التعريف لاحتاج اليها فيه بقى انه
من قبيل غنا القيد المتأخر عن المتقدم والاعتراض به غير موجه
الا ان يحمل كلام الشارح على انه مما يمكن الاستغناء عنه وليس بضروري
في التعريف حتى لو سقطت عن التعريف لم يختلف بتركه **قوله** وليس مع
الغلط نصيب الى على قصده كما ظهر في المثال المذكور لكن بقي ان صور الغلط
لا تنحصر في ذلك النوع بل من صور ان يقال في مقام استعمال الاسد
في الرجل الشجاع الفرس ولا شك ان مع هذا الغلط قرينة مانعة فلا
يخرج مثله باشتراط القرينة اللهم الا ان يقال المراد ملاحظة قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له من ذلك اللفظ او لم يلاحظ المتكلم هذه
القرينة على هذا الوجه لانه انما ذكر لفظ الفرس وهو فلم يلاحظ ما
نغيتها عن ارادة الموضوع له لفظ الفرس وهذا مبني على اعتبار ملاحظة
القرينة المعبرة في المجاز على الوجه المذكور ولم ار من صرح به نفهم
صرح الشارح وغيره باعتبار ملاحظة العلاقة في المجاز وانه لا يلغى
اصل تحقيقها بدون الملاحظة هذا ولعلم ان من صور الغلط ما اذا
اراد استعمال الاسد في الرجل الشجاع فقال الرجل الشجاع سهوا فهو
ليس بحقيقة ولا مجاز مع ان التعريف المتعارف بينهم الحقيقة صارف
عليه اذ هي الكلمة المستعملة فيها وضعت له في اصطلاح الخطاب غير
داخل في تعريف المتن لا اعتبار قيد الحيثية فيه الا ان تعتبر في التعريف
المشهور الحيثية مع اعتبار قيد اصطلاح الخطاب واعتباره امر لا بد
منه لاجراج المجاز الذي وقع استعماله في الموضوع له ايضا كما اشار اليه
المولى حسن چلي في حاشيته على المطول **قوله** لان القرينة ليست

من توابع العلاقة فيه انه دل على ان مدخول مع يكون تابعا وهو خلاف
ما قرر في شرحه على التلخيص عند قول الماتن الكناية لفظا اريد به لا
معناه مع ارادته معه ان فائدة قوله مع التبيين على ان ارادة الازم اصل
وارادة المعنى بتبعته ارادة الازم كما يفهم من قولنا جازي مع عمر ولذا
يقال جازي فلان مع الامير ولا يقال جازي الامير مع فلان وقد صرح المحقق
التفتازاني في المطول وفي بعض حواشيه ان الغالب خوطا على المبتوع
ووجه قول الشارح ههنا اما لا فماتن انهم لم يتبعوا القرينة واصالة
العلاقة من خصوص مقام حيث جعل علة استعمال اللفظ في غير ما وضع
له العلاقة ووصفها بمقارنة القرينة فالعلاقة الموصوفة بمقارنة
القرينة علة الاستعمال فدل على اصالة العلاقة وتبعته القرينة و
ينظر الى هذا التوجيه الامر في لعلاقة ووصف ما دل على معنى في متبوعه
فهم منه اصالة العلاقة وتبعته القرينة واما ثانيا فلا بد من قوله لان
القرينة الخ دليل على ان الاولي التبعي بالاولى والمفيدة لمجرد الجمع دون مسح
المفيدة له مع كون ما قبلها تابعا لما بعدها وتمام ذلك يتوقف
على مقدمتين احدهما ان لا تكون القرينة تابعة للعلاقة فتطوي
المقدمة الاولي لظهورها اذ العلة علة مصححة للمجاز في منظورة
اصالة وبقيت المقدمة الثانية فالتساؤل بها يقول لان القرينة
ليست من توابع العلاقة وينظر الى هذا التوجيه قوله بل كل منهما
ما يتوقف عليه المجاز اي بتدقيقه **قوله** حاله المستكن في المستعمل فلا تدل
العبارة حينئذ الا على اصالة الكلمة بالنسبة الى القرينة اذ القرينة حينئذ
لو حقت لتعريف حال الكلمة ولا ريب في هذه الاصالة والتبعية **قوله**
ما لغة عن ارادته هذا يتم التعريف قال الشارح في بعض موافقاته في هذا
المقام لا بد من قيد اخر وهو ان تكون قرينة على المراد فانه لو لوحظ علاقة
ونصبت قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ولم تنصب قرينة معينة
للمعنى المستعمل فيه لا يكون مجازا الا ان يناقش ويقال القرينة المعينة دلالة

المجاز لا تحققه انتهى وقال المحقق التفتازاني في شرحه على الشمسية
في بحث المعرف ان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له هي التي لا بد للمجاز
منها وهي غير معينة **قوله** برمتهم اي بجملة لهم في القاموس الرمة بالضم
قطعة من جبل وتكسرو به سميذ والرمة ودفع رجل الى اخره غير اجل في
عنقه فقتل لكل من دفع شيئا بجملة اعطاه برمته **قوله** وفيه
بحث حاصل البحث انه ان اريد بالقرينة المعتبرة في التعريف القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع له لذاته بحيث يكون مناط الصدق والكذب فلا
تخرج الكناية اذ القرينة الموصوفة بتحقيقة في الكناية وان اريد القرينة
المانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا فذلك غير محقق في شيء من افراد المجاز
فلا يصدق تعريفه على شيء من افراد **قوله** لا لذاته بل ليتوصل به الى
الانتقال الى المراد به يندفع لزوم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز في الكناية
وحاصل الدفع ان الذي منعه على القرينة جواز الجمع بينهما بمعنى انهما
مقصودان بالذات واما ارادتهما على وجه يكون احدهما مقصودا
بالذات والاخر وسيلة وسما اليه فلم يمنع وفي الكناية الامر على ذلك
قوله وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقسمة قد يفهم منه انه
لا بد في الكناية مع القرينة المانعة من قرينة معينة فلا تكون الكناية
كالمجاز في الكناية بالقرينة المانعة ولم يفرقوا بينهما وقد سبق
بينهما وقد سبق الجواب عنه بما نقلناه سابقا عن الشارح من ان
المعينة لازمة لاستعمال المجاز ودلالته لا لتحققه ففي الكناية
كذلك **قوله** لكن ليس قرينة عدم ارادته مطلقا استدراك
من قوله ففهم القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته ودفع
توهم ان يكون فيها عدم ارادته مطلقا **قوله** المقصودة افهم
قيد المقصودة من جهة ان الاضافة في قوله علاقته عدية للاشارة
الى العلاقة المعتبرة في التعريف وقد علم فهم من التعريف انها مقصودة
لان استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لاجلها وقد عرفت ايضا انه

لا بد من ملاحظتها في الحجاز حتى لو كانت ولم تلاحظ لا يتحقق الحجاز
وحيث فاشتمل المستعمل في شفة الانسان ان لاحظ المتكلم في استعماله
مشابهة الشفة الانسانية بها في الغلط يكون استعارة وان لاحظ
الاطلاق والتقدير يكون مجازا **قوله** المشهور الى اخره حاصله
مناقشة مع المتن من وجهين اما اولاهما انه ذكر قبله ان يذكره القوم
والاولى متابعهم والثاني ان القيد مضاف لما سياتي الخ فان
الظاهر ان هذا التقسيم على جميع المذاهب تفصيل المذاهب بعد سبذكر
وبهذا اندفع ما يقال في توجيه عدم المناقاة من ان فان ذكر القيد
بالمرحاة لاشارة الى ان مختاره مذهب الخطيب وهذا القيد
لازم على مذهب لان قسم الحجاز المفرد عنده انما هو الاستعارة المصروفة
وبعد هذا التوجيه انه قال عند نقل مذهب الجمهور في الاستعارة
بالكتابة الذي هو مذهب صاحب الكشاف وهو المختار واما عند
نقل مذهب الخطيب وتفصيله فلم يشر الى تفصيله بوجه من الوجوه
قوله المشبه به الضمير في النفس اي لفظ المشبه به وقوله المستعمل
في المشبه صفة للمشبه به واخره عن قوله المشار اليه بالتحليل لانه لو
قدمه لا وهم خلا في المقصود **قوله** لشمول الاستعارة الاصلية
جميع المعارف فيجوز ان يكون تعريف الاستعارة المستنبط وكذا تعريف
البتعية المستنبط من التقسيم لا يكون مانعا لدخول هذه المارة من
الاصلية فيه **قوله** وعدم شمول المشتقات اي نكرات كانت او
معارف فلو عمل اسم الجنس على عرف الحاجة كان تعريفه لاصلية المستنبط
غير مانع لدخول المشتقات النكرة فيه وتعريف البتعية غير جامع
لغيرها عند **قوله** فلا تصح ارادته ايضا وان كان اقربا ما عدم
صحته ارادته فلا نه لو عمل عليه كان تعريف المصرفة غير جامع لعدم
شمولها استعارة المصادر ولما كونه اقرب من المعنوي الخوي فلو عدم
لزوم عدم ما نعت تعريف المصرفة وعدم جامعيتها البتعية كما لزم

لو عمل على المعنى الخوي كما قرناه **قوله** فلعل اسم الجنس وجه قوله
لعل انه على هذا يكون التعريفان سائمين عن النقض بما تقدم **قوله**
لكن قولهم الى اخره يعني سلامة التعريفين عن النقض ثم جي ان يكون اسم
الجنس في عرف هذا الفن كل ما يقابل المشتق وقولهم العلم لا يستعار
الى اخره يدل على ان الجنس عندهم ما يقابل الشخص اي الشخص فقط لاما
يقابل الشخص والمشتق والا لو كان اسم الجنس ما يقابل الشخص والمشتق
جمعابين المقتضيين لكان المشتق ايضا في الجنسية **قوله**
لمناقاة الجنسية ارادوا ان الاستعارة مبنية على جعل المستعار له
من جملة افراد المستعار منه بادعائه له فريدين متعارف وغير متعارف ولما
لم يكن العلم مفهوما كل اقتنع فيه ذلك الجعل والادعاء تام **قوله** يدل
على ان الجنس ما يقابل الشخص اي الشخص فقط لاما يقابل الشخص والمشتق
قوله والا فالمشتق ايضا في الجنسية الى اخره ان لم الجنس عندهم
ما يقابل الشخص فقط بل ما يقابله والمشتق فلا يصح لتفصيل عدم الاستعارة
العلم بما ذكر لان المشتق ايضا في الجنسية حينئذ والحال ان الاستعارة
جارية فيه فخذ في جزا الشرط من عبارة الشرح واقيم دليله مقامه كما فهم
من تقريرنا هذا في استدلال الشارح على ان الجنس عندهم ما يقابل
الشخص فقط بقولهم العلم لا يستعار لمناقاة الجنسية الى اخره نظر وذلك
انه فليكن الجنس عندهم ما يقابل الشخص والمشتق ويتم الاستدلال بان
تكون مناقاة الشخص للجنس لا اعتبار الكلية في الجنس ومناقاة المشتق
له لا اعتبار عدم الاشتقاق ولا شك ان المناقاة للجنس بالاعتبار الاول
تمنع الاستعارة للزوم اعتبار الكلية في اسم المستعار منه كما قالوا لمناقاة
له بالاعتبار الثاني لا تمنعها كما هو ظاهر فلا يلزم من مناقاة المشتق
للجنس بالاعتبار الثاني عدم جريان الاستعارة فيه لعدم مناقاة الاستعارة
للجنس من هذه الخشية **قوله** ولا يخفى ان قوله الى اخره يعني اذا فسر اسم
الجنس باسم غير مشتق كان صادقا على العلم فيلزم كونه مستعارا استعارة

اصلية والحال انه لا يستعار عند الجمهور خلافه فالمن بحث في عدم جريان
 الاستعارة فيه من بعض المتأخرين وفيه انه خارج عن المقسم الذي هو
 المستعار في قوله ان كان المستعار اسم جنس الى اخره فلا ضرورة في صدق
 تعريف اسم الجنس عليه ولا يحتاج الى ما ذكره في الدفع من زيادة قيد
 الكلي **قوله** مع انه يستعار اي استعارة اصلية **قوله** وحينئذ
 يتناول الى اخره يعني وكل من التناول والجنس وج لا زجر **قوله** ولا يخفى
 انه تكلف لما سبق من ملاحظة قيد الكلي مع عدمه في العبارة وتعميم
 الكلي يتناول الحقيقي والحكمي **قوله** سيما في مقام التفسير فانه في مقام
 التعريف وحمل الفاظ التعريف على ما يتبادر منها واجب **قوله** ووضع
 ذلك يخرج عنه نحو حاتم علما الى اخره فذلك مثل حاتم غير مشتق حال العلمية
 وان كان مشتقا قبلها لان المراد بالمشق ما يكون راد على تعلق معنى
 بذات كضارب ومضروب وحاتم حال العلم ليس كذلك وحاتم اسم
 فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشر الطائي
 العلم في الكرم ونظير ما در اسم فاعل من مدرك معنى طان صا رسما لخارق
 اللين الذي ليس له في الوهم سهم سمي به لانه سمي ابله فبقى في الخوض قليل
 من ما فصل فيه ومدر الخوض وسجكان على وزن عطشان علما للبلية
 ضرب به المثل وهو في الاصل صياد يصيد ما حربه والمناسبة ظاهرة
 وباقل رجل يضرب به المثل في العي روي انه اشترى يوما قنصا باحد
 عشر درهما فسيل عن شرا ففتح كفيه ليسر بأصابعه الى عدد العشر
 واخرج لسانه لتتم الإشارة الى احد عشر فانقلت الظي **قوله** مع
 ان الاستعارة فيه اصلية اي عند الجمهور ولا فرض الشارع انها بتعبئة
 كما فهم من كلامه في شرحه على التلخيص قال فيه قال العلامة القنطار الى
 وتبعه السيد السند المراد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اي المتناول
 بالجنس ليتناول نحو حاتم مما كان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان
 حاتم متناول بالمتناهي في الجود لمن له كما لوجوده من كاستعارة شيء

من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شي من المشبه والمشبّه
 به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين
 المعنيين المصدريين ويجعل حاتم في حكم المشتق فيلحق بالاستعارة
 التبعية دون الاصلية **قوله** يعرف وجه اصالة لهما بعد معرفة وجه
 تبعيتهما وذلك لان الماتن بنبه على وجه تسمية التبعية ويعرف وجه
 تسمية التبعية ويعرف وجه تسمية ما يقابلها اعني الاصلية بما
 يقابل اسمها ولان الظاهر ان مفهوم التابع وجودي ومفهوم الاصل
 عددي وتعدل عدم فخرج تعقل الوجود **قوله** لجزءا منها في اللفظ
 المذكور الضمير للاستعارة المتقدم ذكرها وهي اما بمعنى لفظ المشبه
 به المستعمل في المشبه لعلاقة التشبيه فالظرفية منه من قبيل
 ظرفية الخاص العام او في العبارة استخدام والمراد منها عند رجوع
 الضمير استعمال لفظ المشبه به في المشبه لعلاقة التشبيه والظرفية
 من قبيل ظرفية الموصوف للصفة ولما ان يكون بمعنى الاستعمال والامر
 ظاهرا ولا استخدام **قوله** فانها بقيا لقوله ولا اي على زعم الماتن
 والا فقد تقدم من الشارع انه يتبع مثل حاتم ايضا **قوله** اذا ارد
 استعارة قتل لمفهوم ضرب الى اخره الاولى اذا ارد استعمال قتل في
 مفهوم ضرب لتبعية الى اخره ولعله عدل عنه لما فيه من سوء التقدير
 والاشعار بالاعتراض على حصرهم الجواز الواقع في الفعل في الاستعارة
 واختار التعبير بالتبعية على المشابهة للاشعار بان العلاقة ينبغي
 ان تكون ملحوظة المستعمل ولا يكفي مجرد وجودها **قوله** فيستعار
 قتل بتعبية استعارة القتل هذا جري منه على ما قرأ القوم ولما
 مرضى الشارع فيسبح تفصيله في كلامه هذا وقد قال في شرحه على
 التلخيص القوم زعموا استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر
 لمعنى مصدرية والاستقراء من المستعار فيلزم الاستعارة في
 المشتق بحكم سرية استعارة الماخوذ من غير تشبيه لمعنى المشتق

بشيء ومن غير استعارة المشتق وهذا مشكل جدا اذا لم يخفى على مستعير
لمشتق انه لا يتكلم ولا بالمصدر ولا يستعير وهذا هو الذي يليق با
لسكاكي ان يجعله وجهها لرد البتة الى المكنة انتهى كلامه **قوله**
وعلى القوم ذلك بما فيه خفا الظاهر ان الاشارة الى ما سبق من جريان
الاستعارة في المشتق بعد جريانها في المصدر وهذا الذي دعي القوم
الى هذه الدعوى على ما نقله المحقق التفتازاني عنهم ان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للوصف في
الحقايق اي الامور المحققة المقررة الثابتة دون معاني الافعال
والصفات المشتقة لكونها متجددة غير مقررة بواسطة دخول
الزمان في مفهومها او عرضها ودون الحروف وهو ظاهر واعتراض
عليه بوجود بعضها موصوفا به في شرحه على التخصيص وبعضها موصوفا
او ضحاها في الحواشي وهذا وانكلسد السند كما نقل عن القوم
من تفسير الحقايق بالامور المقررة الثابتة المقابلة للمجددة
وجعله من منظومات المحقق وقال المراد بالحقايق كالذوات في
بعض استعمالهم المفهومات المستقلة الغير الملحوظة للغير تبعها
كمعاني الحروف والنسب المعبرة في مفهومات الافعال فان معاني
الحروف التي تعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصد ونسب
الافعال التي لملاحظتها طرفها من الحدث المعبر في مفهومها و
الفاعل الخارج عنه غير مستقلة بالملاحظة فلا يصلح شي من المعاني
الحرفية لان يعتبر مشبهها محكومها عليه بالمشاركة للمشبه به وكذا المعاني
الحركية الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان
غير مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل
لكن اعتبر بذا كونه مسندا فلا يصلح ان يجعل مسندا اليه لان الشئ لا
يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه معا في النسبة التامة وان يكن مسندا

اليه لنسبة تامة مع كونه مسندا لنسبة غير تامة نحو العجني ضرب زيد
عمر واما وجه الخفا في قوله وعلى القوم ذلك بما فيه خفا فهو كثرة ما اورد
على التعليل ومن اراد ذلك فليطالع المطولات للقوم **قوله** قرب
المسالك غير بعيد المرام المسالك الطريق وقربه قصره فيلزم منه عدم
بعد المرام فيصير قوله غير بعيد المرام تأكيد له ويجوز ان يكون المسالك
مصدرا ميميا بمعنى السلوك فتقرب سلوكك ذلك الوجه عبارة عن
ظهور مقدماته وكونها سهلة التناول وعدم ما يرد عليها وقرب
المرام عبارة عن قلة مقدماته الموصلة اليه **قوله** موضوعات بن
وضع المادة والهيئات لعله افرد المادة وجمع الهيئات مع ان مواد الافعال
ايضا متعددة كهيئاتها اذ مادة ضرب مغايرة لمادة نضج فان هيئة
ضرب مغايرة لهيئة يضرب لما ان الواضع لم يلاحظ عند الوضوح تعدد
المواد بل قال وضعت مادة المشتق للدلالة على مبدأ اشتقاقه بخلاف
الهيئة فان تعددها ملحوظ له البتة لانه وضع هيئة الماضي مثلا
على حدة والمضارع ايضا على حدة وهكذا **قوله** فاذا كان في استعارتها
لا تتغير معانيها للهيئات المراد بالمعاني المعاني التي وضعت بازائها
الهيئات فانها اذا لم تتغير لا تكون المشتقات مستعملة في غير
ما وضعت له من تلك الهيئات فلا وجه لاستعارة الهيئة فعلم ان
الاستعارة في المشتقات ليست الا باعتبار موادها واستعارة موادها
بتبعيتها استعارة مصادرها وانما ارتكبنا ذلك ولم نكتف في كون
استعارة المشتقات بتبعيتها لاستعارة موادها لا تقطع لان تستعا
لما سبق من ان الاستعارة تعتمد التشبيه في الحدث من حيث كونه
مدلول الفعل لا يصلح للتشبيه المستدعي صحة كونه محكومها عليه بمشاركة
المشبه به في وجه الشبه لانه من حيث هو مدلول الفعل جعل مسندا
ابدا والشيء من جهة واحدة لا يصلح كونه مسندا ومسندا اليه معا هذا
وما ادري ما الوجه في ارتكاب الاستعارة في المصدر وعدم الاكتفا

بالتشبيه فيه حتى يسري التشبيه في مادة الفعل فيستعار وكان على الشارح
ان يسلك هذا المسلك حيث خالف القوم في كون الاستعارة في الفعل كالكلمة
باعتبار استعارة هيئته تابعة لاستعارة المصدر وجعلها تابعة
لمجرى التشبيه في المصدر بل جعلها تابعة لاستعارة الجزاء عن الهيئته
قوله وكذا اذا استعير الفعل يعني كما ان الاستعارة المجازية في المشتق
باعتبار مادته تتبعه تبعيته كذلك المجازية فيه باعتبار هيئته بتبعيته وكان
الاول ان يقول وكذا اذا استعيرت باعتبار الهيئته با رجاء الضمير
المستتر في استعيرت الى المشتقات هذا والامر في قوله لتشبيه الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي متعلقة بقوله بتبعيته فتسميتها بتبعيته
كونها تابعة للتشبيه الواقع في المصدر وكان الظاهر اعتبار التشبيه
في الزمان بان يشبه الزمان المستقبل بالزمان الماضي لان الاستعارة
في الفعل باعتبار هيئته كذا تفقوا على اعتبار تشبيه الضرب في المستقبل
بالضرب في الماضي ولعل المانع من اعتبار التشبيه في الزمان المعتبر
في الفعل انه قد اعتبر فيه على وجه يكون ظرفا للحدث فلا يصح لان
يعتبر فيه التشبيه المقتضى لا اعتبارا كونه محكوم عليه بالمشاكلة
لكنه لا يخفى ان هذا انما يمنع من اعتبار التشبيه في الزمان المعتر في
مفهوم الفعل ولا يقتضي اعتباره في الحدث بل كان ينبغي اعتباره
في الزمان لا من حيث انهما من الفعل بل من حيث انه مدلول لفظ
الزمان المستقبل كما اعتبر التشبيه في الحدث لا من حيث انهما من
الفعل بل من حيث انهما من المصدر **قوله** فالاستعارة استعارة
الهيئته الفا للتفريع على قوله اذا استعير الفعل باعتبار الزمان فان
الذات عليه هي الهيئته والمراد ان الاستعارة المحققة اولها بالذات
استعارة الهيئته وبواسطتها تسري الاستعارة في الفعل الذي هو
عبارة عن مجموع المادة والهيئته فاستعارة الهيئته واسطة في عروض
الاستعارة للفعل **قوله** وليست بتبعيته اي استعارة الفعل غير

بتبعيته

بتبعيته والغرض من هذا اظهار الفرق بين استعارة مادة الفعل واستعارة
هيئته فان الاولى تابعة لاستعارة المصدر دون الثانية بقي انه هل يصح
في مادة الفعل المستعملة في غير ما وضعت لها انها استعارة اولها والظاهر
عدم الصحة لاسيما في الهيئته اذا الاستعارة كلمة مستعملة في غير ما وضعت
له لعدو التشبيه ولا يخفى ان مجرى الهيئته ليست بكلمة تاملة **قوله**
بل اللفظ بتمامه مستعار بتبعيته استعارة الجزاء بالاضراب بالنسبة الى
قوله سابقا تكون بتبعيته لتشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في
الماضي حيث جعلوا لا تتبعها لاجل كونها تابعة للتشبيه ولان اضرب
عنه وجعل كونها بتبعيته لكونها تابعة لاستعارة الجزاء الصوري اعني
الهيئته دون المادي فانه باق على حقيقة وجهه عدوله عن الاول الى
الثاني انه اقرب لما انه استعارة الفعل حينئذ بواسطة استعارة
هيئته واستعارة هيئته مبنية على التشبيه **قوله** فعلى كبرسا لتنا
الفارسيه فرق الشارح في رسالته هذه بين استعارة الفعل باعتبار
مادته واستعارة باعتبار هيئته بانها في الاول تابعة لاستعارة
المصدر وفي الثاني تابعة لمجرى تشبيه الضرب باعتبار كونه في زمان
به باعتبار كونه في زمان اخر ثم قال فايده جليلة جديدة اعلم ان
الاولى ان يقال ان استعارة المشتقات بتبعيته لان المستعار فيها
رأيا انما هو المادة او الهيئته ولفظ المشتق مستعار بتبعيته انتهى ولا
يخفى ان او في قوله انما هو المادة او الهيئته لمنع الخلع ولا فقد يجتمعان
كما اذا عبر عن ضرب شديد في المستقبل بلفظ قبل التحقق وقوعه فانه
قد استعير باعتبار مادته وهيئته **قوله** بتبعيته المصدر اي بتبعيته
التشبيه في المصدر وان كان في الصورة الاولى مع الاستعارة فيه
ايضا وليس المراد انها بتبعيته الاستعارة في المصدر لانه لا يصح ذكر
في الصورة الثانية وهي ما اذا كانت الاستعارة باعتبار الزمان
فانها غير تابعة لاستعارة المصدر كما سنبينه فان معناه باق

بحاله تأمل **قوله** ولا تجري في النسبة الداخلة في مفهومه الاستعارة
على جمل الحرف الظرف متعلق بالمنفردون النفي لا تجري الاستعارة
في الفعل باعتبار نسبه الخصوصته بان لا يحفظ التشبيه في متعلق
تلك النسبة وتعتبر الاستعارة فيه وتتبعه هذه الاستعارة
تجري الاستعارة في الفعل كما جرت في الحرف **قوله** فان معناه
نسبه مخصوصته تعليل لما فهم من قوله على فكل الحرف من صحة
جريان الاستعارة في الحرف بتبعيته استعارة المتعلق فيمن
العلة المصححة بقوله فان معناه نسبه مخصوصته **قوله**
لان مطلق النسبة تعليل لعدم جريان الاستعارة في الفعل
باعتبار نسبه وظاهره يدل على ان النسبة المعبرة في الفعل
هي مطلق النسبة وليس كذلك كما هو مصرح به من انها نسبة
مخصوصته بين الحدث الذي هو مدلول مبدأ اشتقاقه وبين
فاعله المعين وسيخصح هو به فاذا ان المراد ان متعلق نسبة
الفعل هي مطلق النسبة وهي لم تشتهر بمعنى يصلح ان يكون وجه
الشبه ليعتبر التشبيه والاستعارة بين المتعلقين فتشترى
الى الفعل ويؤيد حمل كلامه على هذا قوله بخلاف متعلقات
معاني الحروف فانها انواع مخصوصة الى اخره هذا راي المصنف ولما
على راي السني فيعتبر التشبيه فقط بين المتعلقين وبكفي ذلك في استعارة
الحرف اذ عدم صلاحية الحرف للاستعارة الاصلية المستلزمة لارتكاب
التبعية هو عدم صلاحيته لمعنى التشبيه فاذا اعتبر التشبيه في المتعلق
ارتفع المانع ولا شك ان مختار الشارح اقل عملا وتكلفا **قوله** فكون
المعنى المصدرى اعني الضرب موجودا في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر
فيصح التشبيه يعني وان اتحد المشبه والمشبه به ذاتا لكنهما اختلفا
وصفا واعتبرا وهذا القدر كاف في التشبيه المبني عليه استعارة
مصدر واحد الجزئين الاخر كما هو مذهبه قدس سره من ان استعارة الفعل

في هذا

في هذا القسم ايضا بتبعيته استعارة المصدر واعتراض عليه الشارح
في شرحه على التخصيص بان الضرب مثلا حقيقة في كل من الضرب في الماضي
والضرب في المستقبل فكيف تحقق استعارة لفظ احدهما الاخر حتى
تتحقق الاستعارة بتبعيتهما في الفعل انتهى ولو شبه ان من المستقبل
بان من الماضي في كون المظروف له محققا سلم من اعتراض الشارح ولا
يتجه ان الزمان ليس من الحقائق فلا يجري التشبيه فيه لانه قدس
سر فسر الحقائق بالمفاهيمات المستقلة الغير المحوطة الغير بتعنا
فالزمان من الحقائق التي يصح جريان التشبيه فيها واما على ما هو
مختار الشارح من ان استعارة الفعل سواء كانت باعتبار مادته
او هيئته انما هي بتبعيته التشبيه بين الحدثين لا على استعارة لفظ
احدهما للاخر فلا اشكال **قوله** لكن ذكر العلامة عضد الملة والدين
في الفوائد الغياثية ذكره فيه نقلا عن الشيخ عبد القاهر من ان في هزم
الامير الجند استعارة في نسبة الفعل فان الامير ليس الهازم الجند
وانما الهازم لهم عكسه لكن بتقويته فشبه سببيته بفاعليته و
استعير هزم الموضوع لنسبه الهزيمة الى العسكر نسبة الهزيمة
الى الامير وفيه انه من قبيل الاسناد المجازي لا اللغوي كما سيذكر
الشارح **قوله** ففي النسبة هزم الامير الجند فان الحرب وكذا الزمان
الماضي باقيا في الفعل فيكون التجوز في نسبه ويصح من الشارح
ما يشير الى بطلانه **قوله** تأمل فان فيه اشارة هذا كلام الماثلين
بعد فراعته من كلام المحقق **قوله** امر بالتأمل هذا كلام الشارح
بعد فراعته من نقل حاشية المصنف **قوله** تفرقة من غير فارق
ويمكن ان يقال بينهما فرق فان في تشبيه نسبة الهزم الى الامير
بنسبة الهزم الى الجند المشبه والمشبه به متغايران بالذات لان
النسبة تختلف ذاتا باختلاف طرفها وقد اختلف ههنا المنسوب
اليه بخلاف تشبيه نسبة النداء في الن من المستقبل بنسبة النداء في الن من

الماضي فان النسبة فيه متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا اختلافا طرأ فيها
تأمل **قول** ولم يلتفت الى ما هو اهم عطف على قوله امر بالتأمل
اي امر بالتأمل الخاص الذي بينه ولم يعتن بستان ما هو اولي بان
يتأمل فيه وهو الحكمة بين هذين العلامتين السيد السند والمحقق
العصدي فقد اختلف قولاهما صرح السيد السند بان الاستعارة
في الفعل لا يجري في النسبة الداخلة في مفهومه وصرح المحقق العصدي
بجريانها فيه باعتبار النسبة الداخلة فيه **قول** فلان الفعل
موضوع للنسبة للعلامة المحقق منع ذلك وقد استدلل الشارح
في شرحه على التخصيص بوجه اخر وهو ان النسبة جز معنى الفعل فلا
يستعار الفعل قنما لانه لو لم يكن موضوعا لها لكان استعارته عنها
كاستعارته عمالا مملوكه بخلاف المصدر فانه لا يستعار الفعل عن
معناه بل يستعار عن معنى المصدر لفظه ثم يشتق الفعل منه وتسمى
الاستعارة فيه بتبعية المصدر ولا يمكن مثله في النسبة **قول**
واما الثاني في عدم تمام تعليله قدس بمنع جريان الاستعارة
في الفعل باعتبار النسبة وحاصل البحث على دليله ان قوله ان
متعلق نسبة الفعل مطلق النسبة ممنوع او باطل لانه انواع مخصوصة
النسبة الى الفا عل والنسبة الى المفعول وغير ذلك وحيث كانت
مخصوصة ولها الاثر لو ازم مخصوصة صح تشبيه بعضها ببعض
في تلك الوازم وتبني علمها بالاستعارة لكن المانع ما يبينه اذا
الشارح ونقلته عنه في الحاشية السابقة **قول** لكن هذه المناقشة
مع العلامة المحقق الى اخره تزييف لكلامه السابق في حاشيته بانه
مناقشة في المثال والمناقشة فيه ليست من ذاب المحصلين وفيه انه
يمكن حمل كلامه في الحاشية على وجه لا يصير مناقشة في المثال بان يقال
معنى قوله فان فيه إشارة الى ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع
من النسبة دون النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي انه انكار
لكون

لكون متعلق نسبة بعض الافعال نوعا من النسبة حتى تجري فيها
الاستعارة بل المعتمد فيها مطلق النسبة فيرجع الى انكار جريان الاستعارة
في نسبة الفعل دون المناقشة في المثال غير انه يتجه عليه حينئذ ما اتجه
على السيد السند كما سبق الكلام فيه **قول** للاستعارة في النسبة
متعلق بالمثال **قول** لان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية اي
في ضمن وضعه المعنى المطابق الذي هو مجموع الحدث والزمان والنسبة
الاجزائية المشتهرة بالمطابقة واللامطابقة للنسبة الانشائية لمسا
النسبة الثانية بالاولى في المطابقة اي الحصول الذي يناسب ادعاه
في المقام المتعلق به تعالى وقوله واستعارة قوله فليتبين مثال لا
ستعارة الفعل الموضوع للنسبة الانشائية المشتهرة بالوجوب
للنسبة الجارية الاستقبالية لمسا به الثانية بالاولى في الوجوب
بمعنى الزوم فليتبين بمعنى يتوالت محل وينزل كما هو ظاهر **قول**
ولما كان متعلق معنى الحرف ظاهرا فيما ذكره ان معنى الحرف نسبة جزئية
وكل نسبة كذلك لا بد في تعلقاتها من طرفين متعلق بهما فاذا ذكر المتعلق
بتبادر الذهن الى ما هي متعلقة به ولا بد لها منه غير ان تخصيص صاحب
التلخيص المتعلق بالبحر ورعى على هذا غير ظاهر ولعله اشار اليه الشارح
بالتبعية بالوجه حيث قال حتى توهم صاحب التلخيص انه في لام التعليل
مجرورة **قول** ورد الخط المطلق الوجه في كونه خطأ مطلقا
انه لا تكون الاستعارة في الحرف تبعاً للاستعارة في الجرح وراى الوجه
ان يكذب به فلهذا اذا قلنا خفت من الاسدي الرجل السجاع فقد استعير
الجرح ولم يلبس منه الاستعارة في من الحرف **قول** ما يعبر
به عنه من المعاني المطلقة الضمير الجرح والتأرجع الى ما والجرح
يعن راجع الى معنى الحرف **قول** حتى لنهم كون الحرف مجازات لاحقا
لها اذ لا يستعمل الحرف في تلك المعاني المطلقة بل لا يصح واللام يكن
حينئذ حرفا بل اسما بل يلزم منهم صحة استعمال الحرف في المستقبل بالمفهوم

اذ يكفي في صحة الاستعمال علاقة الوضع وهي موجودة وكونه مخالفا
لشرط الواضع لا ينافي في صحة الاستعمال وصحة استعمال الحرف في المعنى
الاسمي ظاهر البطلان **قوله** جعل الموضوع له الجزئيات المخصوصة
فيه انه كثيرا ما يستعمل في نسبة كية كما اذا قيل السير الى المسجد خير من
السير الى السوق فان النسبة التي هي مدلول الى في المثال متناولة
لنسبة السير الى المسجد سواء كان السير من زيد او عمرو او غيرهما وكذا
يتناول النسب المتفاوتة بحسب الاصناف والامكان كنسبة السير
البطي والسير السريع والسير الواقع بها والسير الواقع ليلها وظهر انها
كلية صادقة على كثيرين **قوله** وجعل تلك المطلقات تعبيرات
لجزئيات احضرت بها عند الوضع لها في كون المعاني المطلقة معبرا
بها نظرا لانه اذا كان الموضوع له فرد فرد في الابدات الخاصة فالنسبة
الملاحظة مفهوم الابدات الخاصة لا الابدات المطلقة اللهم الا ان يقال
اذا عبر عن الافراد بالابدات الخاصة فقد عبر في ضمنه بالابدات المطلقة
فان صدق الاحضار يستلزم صدق الاعم تامل او يقال ان مفهوم الابدات
الخاصة مطلق بالنسبة الى ما تحته من الافراد التي وضع الحرف بازاها **قوله**
ولكنه الحق للحق بالاعتبار بما لا اعتبارا بالاعتبار مع ما ورد
عليه مما سبق منا تقرير عن قرب لما انه قد اجاب عن الايراد المذكور
في شرحه على الرسالة الوضعية العنصرية بها حاصلة منع صدق النسبة
التي هي مدلول الى في قولنا السير الى المسجد خير منه الى السوق على كثيرين
مستند بان النسبة تتغير بتغير الطرفين فان النسبة التي طرفها مطلق
السير لا تصدق على التي طرفها سير زيد وان كان مطلقا صادقا على سير
زيد فان نسبة المطلق الى شيء مبينة لنسبة شيء الى شيء **قوله** لان
المشبه به هو المحكوم عليه بمشاركته المشبه له في اقر عدل عما وقع في المطول
ومتى المفتاح من ان التشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
لما انه يتجه عليه ما اوردته المحقق القفازاني فيما كتب على حاشية المطول

من ان المدعى هو ان الحروف لا تقع مشبهاتها ومقتضى الدليل انه يمنع
وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى ويحتاج في دفعه الى ما ذكره
السند في حاشية المطول وشرحه على المفتاح من ان اقتضا التشبيه
كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم كون المشبه موصوفا ومحكوما
عليه قول ويرد على ما ذكر السيد السند منع اقتضا الحكم الضمني على الشيء
استقلا له فلعل هذا وجه عدل قوله وبعد يراد به ان ما لا بد منه في التشبيه
ملاحظة انصاف المشبه بوجه الشبه او مشاركة المشبه به فيه وانما
ملاحظة المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم مراقتضا كون المشبه به
موصوفا ومحكوما عليه قول ويرد به بعنوان ان المشبه شاركة في وجه
الشبه او مشاركة المشبه به فيه وانما ملاحظة المشبه به بعنوان ان المشبه
شاركة في وجه الشبه فلما يمنع توقف التشبيه عليه وان سلم ملاحظة
بهذا العنوان فلا شك انه لا يمكن ملاحظة حاشية على هذا الوجه اصاله بل غايته
ما في الباب ان يكون ضمنا وتقدرا منع اقتضا الحكم الضمني على الشيء
استقلا له **قوله** فيما يعبر به عنه المحرر الاول عايد على والثاني على معاني
الحروف وتذكيره باعتبار كل واحد وان على المشبه به على طريقة الاستخدام
فان المراد بالمشبه به حيث ذكر ما يعبر به في الحروف وغيرها فان قوله
لان المشبه به هو المحكوم عليه الخ اشارة الى كبرى قياس صفاته سهولة الحصول
هكذا اما لفه لو كانت الحروف مستعارة لكانت معانيها مشبهها به وكل
مشبه به محكوم عليه ينتج لو كانت معاني الحروف مستعارة لكانت محكوما
عليها **قوله** ويلزم بتبعية الاستعارة في البعيرت الاستعارة في
معاني الحروف وهذا جرى من الشارح على طريقة المصنف من ان الاستعارة
في الحروف بتبعية الاستعارة في متعلقاتها ولا فطرقة الشارح على ما
صرح به في رسالته الفارسية ان الاستعارة في الحروف ليس الا بتبعية
الاستعارة في متعلقاتها ولا فطرقة الشارح التشبيه الواقع في المتعلق
من غير ان يستعار المتعلق **قوله** استعملت قراءة استعملت بصيغة البن

للمفعول مسنداً في قرات بتا ويل اللفظه والجملة كذا في شرح المفتاح السيد
 السند **قوله** وجوز في شرح التخصيص ان يكون نطق في نطق الحال
 مجازاً مرسله عن ذلك كما يجوز ان يكون استعارة لدلت لمشاهاة النطق في
 الاقضاء عن المراد **قوله** باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق في كونه
 الدلالة لازمة للنطق نظر تخلفها في النطق بالمحل الا ان يعد النطق بالمحل
 ساقطاً عن درجة الاعتبار والتميم الدلالة بحيث تشمل العقلية **قوله**
 فافهم اي فهم وجه الاستعارة يكون المجاز المرسل في الفعل تبعياً والظاهر
 انه راجع الى ما في شرح التخصيص والافتقار بين كون المجاز تبعياً في مثال
 المفتاح بحيث لم يبق فيه حفا **قوله** ويستعد ذلك باعتبار العلاقة
 بين المصدرين اولا فيه انه بعد تسليم الاستعارة لا يستلزم كون المجاز
 تبعياً لان المصنف يستلزم في التبعي ان يكون بتبعيته استعمال المصدر ان
 كان مشتقاً ولم يفهم الاستعمال **قوله** وفيه بحيث لا ينفك عنه العلاقة
 المحيطة به انه يجوز ان يكون بيان العلاقة بين المصدرين للتبيين على انه
 يكفي في العلاقة بين الفعلين تحققها فيها باعتبار جزئية الذي هو المادة
 دون كل جزء فلا يلزم منه كونها بتبعيته بل تكون اصلية لا يقال لا ينوخ
 هذا البحث من الشارح وقد صرح في رسالته الفارسية بالاكتمال في بعض
 اقسام الاستعارة التبعية بمجرد كونها تابعة للتشبيه بين الجزئين
 دون استعارة المصدر وذلك في استعارة الفعل من زمان الى زمان
 كما في نانا فتحنا لك فان الاستعارة في فتحنا عندنا تابعة لتشبيه الفتح
 في المستقبل بالفتح في الماضي في تحقق الوقوع من غير استعارة المصدر اعني
 الفتح لما انه حقيقة في كل ما فقد اكتفى في الاستعارة التبعية في الفعل
 بكون العلاقة تجزئية اي الحدث فكيف يجوز هنا كونها اصلية مع ان
 العلاقة في جز الفعل لا نأقول بحجته ههنا مع الماتن الزاوي لا تحققتي
 والماتن لا يكتفي في التبعية بما اكتفى به الشارح بل يكفي بشرط استعارة
 المصدر ايضا مع تحقق العلاقة فيه اي المصدر **قوله** لانه من وضع

الظاهر

الظاهر موضع المضمير لتوهم التباس المنجوع بغيره على تقدير الالتيان بالضمير
 عوضاً عن الظاهر لسبق ذكر الاستعارة المطلقة والاصولية والتبعية لاجا
 في المشتقات والجارية في الحروف وكل منها صالح لان يرجع اليه الضمير
 في بادي النظر والحاصل ان المقام كان يقتضي التبعية بالضمير لسبق المرجع
 لكنه عبر بالاسم الظاهر خوفاً للتباس على تقدير الضمير وقوله في وضع موضع
 الضمير لان الضمير كان متصلاً واجب التقدّم معناه انه بعد ان اتى بالاسم
 الظاهر في مقام يقتضي الضمير وضع ذلك الاسم الظاهر موضعاً كان يستحقه
 الضمير لولا ان به من غير تقدّم الظاهر عن ذلك الموضع ولا تاخير في سند لا
 يتوهم التكرار لقوله في وضع موضع الضمير بعد قوله لانه من وضع الظاهر
 موضع المضمير **قوله** لان الضمير كان متصلاً واجب التقدّم على الفاعل
 لعدم تعدد الاتصال يشير الى القاعدة الخفية وهي انه اذا كان المفعول
 ضميراً متصلاً بالفعل والفاعل غير متصل وجب تقدم المفعول على الفاعل
 وهذا التقديم الذي اشار الى انه استخراج منه عبارة محتملة لكل من الوجوب
 والاستحسان فيه **قوله** لا يرد نفسها الى الملكية انما ارتكبت هذا
 السامح اعتبار الاصل في المردود والمردود اليه اعني الاستعارة بالتبعية
 والاستعارة بالكناية والاعراض عن القريتين **قوله** بل يجعل قريتها
 ملكية ويرد نفسها الى التجنيسية فالمراد انه يرد التبعية وقريتها
 الى الملكية وقريتها على طريقة الف والنسب المشوش فلزم ان يرد
 بالضمير الرجوع على التبعية التبعية وقريتها وان يرد بالملكية المردود
 اليها الملكية وقريتها وهو جمع بين الحقيقة والمجاز الا ان يرتكبت عموم
 المجاز الذي هو المختص في مثله **قوله** يرجح الملكية عدم كونها تابعة
 لا اعتبار استعارة اخرى كما هو في الاستعارة التبعية على الطريقة المشهورة
 دون ما هو مرضي الشارح من انه يكفي فيها كونها تابعة للتشبيه في امراض
 وقد ذكر الشارح هنا حاشية فينتقلها واما بحق مكتوبه وهي هذه
 فيه بحيث لا يمدلول الاستعارة يكون تجنيساً في اعتباره والتجنيس عند

استعارة مبنية على التشبه والاستعارة في الفعل تبعية فما ذكره لا يكون
معينا من اعتبار التبعية الا ان هذا لا يضرنا لانه امر لازم السكاكي لا محالة
سواء جعلنا وجه اختياره الرد الى المكنية ما ذكرنا او ما ذكر نفسه من تقليل
الاتسام والتقريب الى الضبط انتهى صدر هذه الحاشية الى قوله الا ان
هذا لا يضرنا سيد ذكره الماتن نفسه ونقل الشارح له ههنا دفع الاعتراض
عن الوجه الذي ذكره من قبل السكاكي لرد التبعية الى المكنية وهو عدم
كون الاستعارة المكنية تابعة لاستعارة اخرى **قوله** وبه فيما
يعداي بقوله واختار السكاكي رد التبعية اليها حيث لم يقل وجزم
او اوجب **قوله** ذهب السكاكي الى هذا التقسيم يختص بالسكاكي
وغيره يرى ان الاستعارة التي هي قسم من الحجاز لا تكون الا حقيقة وان
اطلاق الاستعارة على التخيلية من قبيل اطلاق المشترك لا من قبل
اطلاقه العام على الخاص **قوله** متحققا حسا وعقلا كما انه اراد بالتحقق
ما هو في نفس الامر وعمه بحيث يشمل الموجود في الخارج المشار اليه بقوله
حسا ولذهني المشار اليه بقوله عقلا وقول الشارح لكون المستعار له
محققا مستقلا نشر على ترتيب الالف **قوله** لبنا المستعار له على
التوهم والتخيل مقتضى كلامه سابقا حيث قال لكون المستعار له متحققا
مستقلا ان لا يكون بنا المستعار له في الاستعارة التخيلية التي هي ما عدا
الحقيقة على التوهم والتخيل لجواز ان لا يكون المستعار له فيها متحققا
في الخارج ولا مستقلا ولا يكون متحققا متوقفا بل لا يكون متحققا
مجزوما كما به او مظلونا الا ان يراد بقوله لبنا المستعار له على التوهم
والتخيل في بعض افرادها وهذا القدر في وجه التسمية لكنه ياني
عنه ما في متن التلخيص من ان السكاكي فسر التخيلية بما لا يتحقق معناه
حسا ولا عقلا بل هي صورة وهمية مخضنة **قوله** ولما كانت المحتملة
لا تخرج عنها جعل ما لا التسمية الانحصار الخ كون المحتملة غير خارجة
عنها على تفسير الحقيقة والتخيلية غير ظاهرا والمحتملة ههنا المشكوك

في كونها

في كونها احدهما لا يصدق عليها ان المستعار له فيها محقق متيقن ولا
ان الامر فيه مبني على توهم **قوله** من انهما القرينة للاستعارة المكنية
كما في اظفار المكنية المعنى بها تكون المكنية لانها عبارة عن قرينة المكنية
حتى انها لا تفارقها فان السكاكي مصرح بانها اي التخيلية لا تستلزم
المكنية على ما ذكر الشارح في شرحه على التلخيص وكذا المحقق التفتازاني
في شرحه عليه **قوله** كما في اظفار المكنية في المثال المشهور اعني
اظفار المكنية نسبت لفلان والا فاظفار المكنية في قولنا اظفار المكنية البشيرة
بالسبع لا تكون قرينة المكنية فالإضافة للعهد **قوله** خرج عن
الطريق المستقيم لما ان توهم شبيهه بالاظفار واستعمال اللفظ فيه يكلف
ومع ذلك لا يستغنى به عما اكتفى به القوم في القرينة من الجوز في الاثبات
اذ لا يخفى ان المكنية التي ادعى اتحادها بالسبع لا يثبت لها في نفس الامر
امر متوهم شبيه بالاظفار **قوله** المراد بالاقتران بما يلازم الخ
الاحضن المراد بما يلازم ما سوى القرينة والقرينة على هذه الرادة ما
سياتي من الماتن من قوله واعتبار التلخيص والتجريد انما يكون بعد
تمام القرينة **قوله** والا فالقرينة مما يلازم المستعار له الاولي عدم
تقييد الملازم بالمستعار له ليشتمل القرينة المكنية على طريق السلف فانها
من ملازمات المستعار منه ولقد احسن حيث لم يقيّد في قوله المراد بالاقتران
بما يلازم الاقتران بما يلازم سوى القرينة فسيحان من لا يسهو **قوله** فلا
توجد استعارة مطلقة اي لا استعارة مصرحة ولا استعارة مكنية
بل المصرحة ومكنية السكاكي ابداع مجردة ومكنية السلف ابداع مشحونة وفيه
نظر اذ القرينة في المصرحة قد تكون حالية فتوجد المطلقة حينئذ واما
في المكنية فقد نقل في التلخيص استلزام المكنية للتخيلية فيتم كلامه فيها
بنا على ما نقله صاحب التلخيص **قوله** لا يقال حاصلة انه لا حاجة الى
تخصيص الاقتران بالاقتران بما يلازم ما سوى القرينة لعدم دخولها في ملازم
المستعار له ولا ملازم المستعار منه اذ كل منهما انما يصير مستعارا له

م

واستعار منه بعد القرينة **قوله** لا نأقول هو جواب بجر يد الدعوى
وبيان ان المراد بالقرينة التي يجب تخصيص الملامم بما عداها هي القرينة
المعينة دون الممانعة **قوله** لا يتوهم ان الاطلاق الخ بل لان تحقق الاستعارة
قرينة حالته لكونها استعارة **قوله** نحو استعارته لبدا الاولي ههنا
ايضا يقتضيه بالري لا يتوهم ان الترشيع المجرد عن التجريد مشروط بانقضاء
القرينة **قوله** على وزن علم الشعر الملتزم ببعضه بعضا الظاهر
ان امراء الشارح ههنا لا يستيف المقام لا لكونه لاحقا لامر ضا
كما هو ظاهر وكما يشير اليه قوله فيما بعد لان البدل يلازم المشبه به ومن
خواصه فان البدل على وزن علم ليس من خواص المشبه به **قوله** رأت
اسد شاكي السلاح يتجه عليه نه قرينة فان الملامم الذي يصير الاستعارة
به مجردة انما يكون بعد القرينة فالاستعارة في المثال مطلقة لا مجردة
ورفعه ان القرينة حالته اذ تمثيلية به للاستعارة قرينة **قوله**
كما في قوله لدي اسد شاكي السلاح مقذف يتجه عليه مثال ما اتجه
على مثال المتن فانه يكون ههنا مثالا لاجتماعهما بل للترشيع فقط و
الجواب ما تقدم ويمكن الجواب في خصوص هذا بان القرينة كلمة لدى
بمعنى عند والتقدير كنت لدى اسد وانا عند اسد ولا اسد الحقيقي لا يكون
عنده عادة وبعد تسليم ان القرينة هي شاكي السلاح فليكن كونه ههنا
مجردة باعتبار اعتبارها بالمقذف والمفسر من وقع نفسه في المواقع كثيرا
على ما ذكره الشارح في الاطول ثم انه في المصراع الاخير من لغات جعله
ذالبد حتى كان اسود لا اسد وفادة اختصاص البدل به المفهوم من تقدم
الظرف والمبالغة في نفى الضعف المفهومة من لم تقل اذ المبالغة الواقعة
في صيغة التثنية راجعة الى النفي وكون المنفي كما قيل في قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد **قوله** فالنقشيم اعتباري تفنيح على قوله وقد
يجتمع **قوله** والترشيع ابلغ اي من الاطلاق والتجريد وجمع كما والدليل
الذي اورده على ابلغية جاز في الثلاثة اما في الاطلاق والتجريد فظاهر

واما في صورة الاجتهاد فلا سيما في عنه من انها بمنزلة الاطلاق لسا قطرها
بتعارضها قوله والاصح فالابلاغ من البلاغة هو الكلام المحصور بالاضافة
الى الترشيع والا فالبلاغة يوصف بها المتكلم ايضا **قوله** ومن المبالغة
هو المتكلم فيه انه جعله كونه من المبالغة احتمالا وهو غير جائز ويمكن
ان يقال هو فمباشرة وتوسيع الدائرة ولا يلزم منه التجويز وبناء صحة
المحصور في المتكلم على ما هو لقياس من بنا الفعل التفضيل والا ففقد المحقق
كما عدد والور **قوله** وقد اشترنا الوجه حيث قال فيما مر فقد يحق القول
لجريد ههنا عن بعض مباني لغة في الاستعارة **قوله** لسا قطرها بتعارضها
لاشك ان التسا قطبا لتعارض انما يكون اذا تساوي الملامم كما وكيفا
والا فقد تعارض فلا تسا قط فعل من ذلك ان المراد بقوله وجمع التجريد
والترشيع في مرتبة الاطلاق الجمع الواقع على وجه التساوي كما وكيفا
والا فالحكم حكم المجردة او المرشحة **قوله** فلا تعد قرينة المصراحة
بجريد ههنا نشر على ترتيب الالف السابق في قوله واعتبار الترشيع
والتجريد انما يكون بعد تمام القرينة **قوله** لو لم يشترط زيادة التجريد
والترشيع ذكر التجريد فما هو بصدده استطراد ولا مند راعه على
ذكر زيادة الترشيع **قوله** لان الترشيع ذكر ملامم المستعار منه هذا
بناء على ما ذكره ههنا في تفسير الترشيع والا فسيأتي من الشارح اخر الكتاب
انه موصوف لما يشتمل هذا ولامم المشبه المقارن للتشبيه **قوله**
والمستعار منه في المكنية المشبه على مذهب السكاكي فقرينة المكنية
عند من ملاممات المستعار له فالتمثيلية عنده على تقدير عدم
الاشتراط بجريد لا ترشيع فكان حق العبارة ان يقال فلا تعد قرينة
المصراحة ولا قرينة مكنية السكاكي تجريد ولا قرينة مكنية السلف
ترشيعا وقد اشار الشارح بقوله نعم يكون كذلك على المذهب المختار
الى انه لا يكون كذلك على مذهب الخطيب ايضا وذلك ان المكنية عنده هو
التشبيه المضمحل في النفس والتمثيلية اثبات بعض ملاممات المشبه به

فلا استعارة في شيء من الملكية والتجسدية فلا ترشح بمعنى ذكر ملايم
المستعار منه **قوله** باقيا على حقيقة سبق من الشارح ان الترشيح ذكر
ملايم المستعار منه وقد جعله هاهنا نفس الخط الذي على الملايم لما ان
اطلاقه عليهم كما انما بطريق الاشتراك وبطريقة الحقيقة والحجاز **قوله** تابعا
في الذكر للفظ الاستعارة المراد بالبعيدة في الذكر ان يكون المقصود الاصل
ذكر لفظ الاستعارة وما ذكر الترشيح فيما يتبع لان يذكر بعد ما انه كثير
ما يكون مذكورا قبل **قوله** ويجوز ان يكون مستعارة الخ للعبارة
احتمالا ان احدهما ان يكون المراد انه يجوز ذلك في كل ترشح والاخر ان يكون
المراد انه لا مانع من ان يكون الترشيح في بعض المواد كذلك لكن تمثله الاتي
صريح في الاحتمال الاول فيرد عليه ان احتمال الاستعارة متوقف على قرينة
ما لغة عن ارادة الموضع له فلا يجتمعان فيتعين الاحتمال الثاني **قوله**
ويكون ترشح الاستعارة الخ لا شك انه على هذا يضعف الترشيح جدا بل
الى التجريدا قرب **قوله** ولا يخفى ان هذا لا يخص حاصله ان العبارة
قاصرة عن بيان الاحتمالات وحق التعبير يقال ويجوز ان يكون محازا
فيها يلايم المستعارة والقدرة المشتركة بين المشبه والمشبه به **قوله**
لا يخص يكون ملايم المستعار منه مستعارة الملايم كما ينظر اليه قوله فيما بعد
اول قدر المشترك بين المشبه والمشبه به **قوله** بذلك التعبير اي التعبير
من ملايم بغير لفظ وضع هو له ليضع التعميم المذكور بقوله على وجه الاستعارة
قوله او القدر المشترك بين المشبه والمشبه به عدل عن التعبير بالمستعار
له والمستعار منه ليكون شاملا للقدر المشترك على مذهب الخطيب في الملائمة
ولو قال لما الملايم او القدر المشترك لكان اكثر كما لا يخفى **قوله** وانه محتمل
مثل ذلك في التجريد مثله في التجريد ان يكون التعبير عن ملايم المشبه والقدر
المشترك اما بالحقيقة او بلفظ موضوع ملايم المشبه به فلا يرد ان جريان
مثل ذلك في التجريد محتمل **قوله** او محازا يلايم المشبه به اي مستعارة
في ملايم المشبه به وفي القدر المشترك **قوله** فحينئذ يجتمع التجريد

والترشيح كنية المصنف بخطه في الحاشية على حينئذ اي حين يعبر عن
ملايم احدهما بلفظ ملايم الاخر انتهى واما التجريد والترشيح فمن جهتين
جهة اللفظ وجهة المعنى اما التجريد بنا لنظر الى المعنى الحجازي واما الترشيح
بنا لنظر الى اللفظ لان اللفظ ملايم للمشبه به لكونه موضوعا له هذا في التبر
واما في التجريد فالامر بالعكس **قوله** بل الوجوه هي اربعة اثنان واثنا
للشارح **قوله** حيث استعير الحبل والثنية هو الوجه الثالث الذي
مراده الشارح على المتن ومعنى ارادة الوثوق بالعهد بعلاقة الاطلاق
والمقيده انه انتقل من الوثوق بالحبل الى مطلق الوثوق من قبل الانتقال
من المقيده الى المطلق وانتقل من مطلق الوثوق الى الوثوق بالعهد من قبل
الانتقال من المطلق الى المقيده ولداعي الى ذلك اعتبار الحجاز المرسل
او في الوثوق مطلق هذا الاحتمال الرابع للشارح ولا يخفى انه يتجه على كل
من احتمالي الاستعارة والحجاز المرسل للوثوق بالعهد لانه يلزم التكرار
فان الاعتصام مستعمل في الوثوق بالعهد والحبل مستعمل في العهد
فينصير المعنى تقوا بالعهد بعهد الله الا ان يرتكب التجريد وفيه ما فيه
لانه يؤدي الى اعتبار شي وعدم اعتباره في حالة واحدة او انه للتا
تأمل **قوله** وحينئذ كل من الاستعارة والترشيح لاخر فتأمل
اي حين كون الاعتصام غير باق على معناه سواء كان مستعارة للوثوق
بالعهد ومحازا مرسل عنه او عن مطلق الوثوق يكون كل منهما ترشحا
لاخر في هذه الحالة باعتبار ان لفظه ملايم للمعنى الاصل لاخر لان معناه
ملايم وامر بالتأمل ليطلع على حقيقة الحال وعلى انه يلزم جواز الترشيح
للحجاز المرسل **قوله** ولا يخفى ان الترشيح بذكر الملايم المشبه به الخ
ان الاول ابقا الترشيح على حقيقة لانه اذا كان محازا عن ملايم المستعار
له فهو بالتجريد النسب **قوله** وكان اخذه اي كان المصنف اخذ التعميم
الذي اراده في هذه الفريدة من كون الترشيح باقيا على حقيقة واستعارة
من كلام المحقق التفات الى الذي ذكر انه استنبطه من كلام الكشاف

ترشح

كيد

صله

قوله اي كقرينة المفرد الاظهر ان المراد تشبيه المجاز المركب بالمجاز المفرد
 ووجه التشبيه ما اشار اليه بقوله ان كانت علاقته غير المشابهة الى اخره
 والحاصل ان المجاز المركب كالمفرد في الانقسام الى الاستعارة وغيرها
قوله في كونها مانعة عن ارادة الموضوع له فخرج عنه الكناية المركبة **قوله**
 ويصدق التعريف على مجموع اعتصموا بحبل الله على الاحتمالين اي يصدق
 تعريف المجاز المركب سري التجوز فيه باعتبار الاستعارة في بعض اجزائه
 والاحتمال ان يكون التشبيح باقتباس حقيقة وكونه غير باق عليها **قوله**
 وفي تسمية مجموع المركب اي المركب الذي سري التجوز فيه باعتبار الاستعارة
 في جزئه **قوله** في معرفة الفن كالمستعبر من الفن الاول بالفا المفتوحة
 والثاني باللقاف المكسورة ومعناه العبد فراغى الخاصية اللفظية
 وبان في ظهوره لا يسمى ذلك المركب استعارة حتى ان ذلك لا يخفى الا على
 من كان عاريا عن معرفة هذا الفن بحيث يحتاج الى الاستعارة من العبد
 الذي لا يملك شيئا **قوله** وكذا يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله
 اي في الجنة التي هي محل الرحمة والمعنى انه كما يصدق على مركب سري
 التجوز فيه باعتبار المجاز المرسل في جزئه فلا تكرر في ذكر المثالين **قوله**
 والحاصل ان المجاز المركب الى اخره حاصله ان التعريف غير مانع لصدقه على
 ما ليس من المعرف ويمكن دفعه باعتبار قيد الحيثية في تعريف اي المركب
 المستعمل في غير ما وضع له من حيث هو مركب والمركب الذي يسمى فيه
 التجوز من جزئه لم يستعمل في غير ما وضع له من حيث انه مركب بل من
 حيث ان جزؤه مستعمل في غير ما وضع له **قوله** والشريطة خبر
 لقوله المجاز المركب وهو مع الشريطة خبر لقوله الفريد السادسة
 ولا حاجة الى العايد لا اتحاد كما في ضمير الشان ويجوز ان يكون خبر
 المبتدأ قوله كالمفرد والشريطة خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالاول
 لبيان تعريف المركب **قوله** ويوهم نفى التسمية بالاستعارة الى اخره
 لتوجه النفي الى القيد **قوله** مع انه لا يسمى باسم فكان الاول ان يقول ان

المجاز
حر

كانت

كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى باسم **قوله** بل مما فات القوم اي
 فاتهم التعرض له والبحث عنه قيل للترقي من فوات الاسم الى فوات
 المسمى **قوله** واعتراض عليهم متعلق بقوله فات القوم اي لما
 فاتهم وعقلوا عنه حصرا للمركب في الاستعارة التمثيلية
 فاعتراض عليهم المحقق للفتا زاني بان المجازات المركبة كثيرة وهي
 كل مركب وقع التجوز في شيء من مفرداته وكذا الخبر المستعمل في الانشا
 وعكسه والخبر المستعمل في لازم فائده والاستعارة التمثيلية
 وقد حصرت القوم المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية فلا وجه
 للخص مع ما علم من التكثر وعدم الاختصاص **قوله** ونحن نقول الى
 اخره حاصله جواب عن اعتراض المحقق للفتا زاني بتسليم تكرار
 المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية وابداه وجه للخص في التمثيلية
 وعدم اعتبارها في الانقسام وحاصل الوجه انهم اعتبروا حصول
 المجاز في المركب ولا وبان ذات لا ثانيا وبان العرض وذلك لا يكون الا
 في التمثيلية واما غيرها فالجوز فيه بتبعيته في جزئه فكان حصوله
 في المركب ثانيا وبان العرض هذا ولا يخفى ان جواب السارح وكذا
 اعتراض المحقق يدل على ان المجاز المركب عندهم يخصر في التمثيلية
 وهو مبني لما سبق من السارح حيث قال والحاصل ان المجاز
 المركب يختص بالتمثيلية والخبر المستعمل في الانشا والانشا المستعمل
 في الخبر فتأمل **قوله** فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز واكتفوا عن بيان
 عدم الالتفات لما ان التجوز فيه سري او ليا بل هو ثانوي وبالجملة
 واما عطف قوله واكتفوا لدفع سوال مقدره هو كون التجوز فيه ثانويا
 مما يحيط برتبته عن رتبته ما فيه التجوز بالاولوية وذلك لا يفضي الى
 ان عدم الالتفات اليه راسا فاجاب بانه لم يترك بيان بل قد
 بين لما ان بيان ما هو المنشأ له بيان له بالقوة وما تعدية الاكتفا
 بعن فلعله لتضمنه معنى الاعراض **قوله** وهينة المركب الخبري

او لا نشاي الى اخره عطف عليه قوله التجوز فيها سار من التجوز في احد
 اجزائها من عطف الخاص على العام للاهتمام بالمعطوف والتنصيص عليه
 لما ان المتبادر من الجز والجزء والماضي **قوله** نعم يتجه متعلق بقوله
 واكتفى عن بيانها ببيان التجوز في مفردة وحاصله ان الاكتفاء ببيان التجوز
 في المفردة يتم لو كان كل ما عدا التمثيل من المركبات المجازية المجاز فيه
 ناش عن المجاز في مفردة والحال انه ليس كذلك وحاصل الجواب التزامه
 تعميم المفرد بحيث يشمل الهيئة التركيبية **قوله** لم يدخل في شيء من
 الاقسام اى المجاز المفرد والمجاز المركب فاطلاقه عليهم كما من قبيل
 اطلاق الجمع على ما فوق الواحد **قوله** فان قلت انما يندفع بهذا
 ما ذكرنا الى اخره حاصل السؤال ان ما ذكرته وجه لتخصيص التمثيل
 بالبحث وعدم الالتفات الى ما عدا ذلك من الاقسام غير مختص بالتمثيل
 بل هو جار في مركب المقصود به اذا فاداة لازم للجز **قوله** ولا تجوز
 في شيء من اجزائه من حيث انه مجاز في المركب **قوله** لعلة عندهم الى
 اخره حاصله انه يجوز ان يكون حفظ التورية عند القوم من قبيل
 الكناية العرفية فلا يكون مجازا كما انه ليس بحقيقة ويكون عندهم
 مثل المسلم من سلم المسلمون حيث مثلوا به للكناية **قوله** ليكون
 شرحنا جامعة اى جامعة والتا للمبالغة او فرايدا وفوايد جامعة
قوله من كونها حقيقة او مجازا او لمنع الخلق فلا ينافي ما سبق من
 الشارع من جعل الاحتمالات ثلاث حيث قال لا تجوز في شيء من اجزاء
 التمثيل من حيث الاستعارة التمثيلية بل هي على ما كانت عليه
 قبل الاستعارة من كونها حقائق او مجازات او مختلفات ولا
 شك ان صورة الاختلاف لم تخل عن الحقيقة والمجاز بل الاجزاء متصفة
 لمجموع الحقيقة والمجاز على وجه التوزيع بمعنى ان البعض حقيقة والبعض
 مجاز ويجوز ان تكون او لا تفصل الحقيقة في صور الاختلاف فاحالة
 على المجاز فانه اذا دخل في جملة الاجزاء مجازا واحدا كان المجموع مجازا ولام

الاحتمال الثاني او في قوله من كونها حقيقة او مجازا بصيغة الافراد
 كون مجموعها حقيقة او مجازا بصيغة الجمع كما عبر الشارع جعل الاحتمالات
 ثلاثة ويؤيد ايضا تمثيله بالمثلين فانها يكونان من الثاني اذا
 جعلت او لا تفصل الحقيقة وادخلت صورة الاختلاف في كون المجموع مجازا
قوله اذا جعل الحتم استعارة لاحداث هيئة الخ وذلك انه شبه احداث الله
 تعالى في نفوسهم هيئة تمزجهم على استحياب الكفر والمعاصي واستقباح
 الايمان والطاعات بالحتم المستوثق به على الاول في انهما ما لكان عن التوق
 الى ما وشرهما فان احداث الهيئة المذكورة حائل ومانع عن وصول الحق
 الى قلوبهم كما ان الحتم مانع عن تطرق الايدي الى ما في الان المحنوم عليه ثم
 استعير لفظ الحتم لاحداث الهيئة المذكورة ثم اشتق منه الفعل اعني حتم
 فتكون الاستعارة تبعية **قوله** محققة او مقدرة اى شبه حال قلوبهم
 التي لا ينفذ فيها الحق بحال قلوب محققة كحال قلوب بلهائم مثلافانها
 خلفها الله تعالى خالية عن الفطن او بحال قلوب مقدرة مفروضة على
 ذلك الوجه ثم استعار الجملة الدالة على المشبه به للمشبه كما في ان تقدم
 رجلا وتوقر اخرى فكما انه ليس من الخاطب تقديم ولا تاخير فكذلكها هنا
 ليس من الله تعالى منع لقبول الحق وهذا الوجه مما اضطرت المعتزلة في الا
 الى مثله لكونها وردت مخالفة لمعتقدهم لا يلائمهم اسناد البقيع اليه
 تعالى ولنا غنية عنهم عنه لا اعتقادنا انه لا يقع منه تعالى شيء وانما يقع من
 العبد لصدوره منه على خلاف ما امر **قوله** لا شتماله على التمثيل بها اى خفى
 النسبة الى التمثيل هو من اشتغال الموقف على الموقف عليه **قوله** وخص
 التمثيل بها اى بالاستعارة بالمركب فالبا دخلت على المقصور عليه ويجوز
 ان يراد بالتمثيل مدلول ما عني الاستعارة التمثيلية وصورها الى كلمة
 التمثيلية او خص هذا النوع من الاستعارة بهذا الاسم فانها داخلية على
 المقصور وفي التعبير في هذا النوع بلفظ التمثيل اشارة الى انه يسمى به كما يسمى
 استعارة تمثيلية **قوله** لان فضل التشبيه اى شرفه وقوله كلاي

كلا تشبيه فهو كالقدم لانه مبتذل يشترك فيه الخاص والعوام **قوله**
مثال فرسان البلاغة في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه البلاغة
بميدان السباق واثبت لها فرسانا فهو استعارة تخيلية وما ذكر المثال
فترشح للمكنية وعلى هذا قياس قوله من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف
اللسان فتشبهت لبيان بمطعم حلوا لذائق واثبات الحلاوة له استعارة
تخيلية وكل من ذكر الذوق واللسان ترشح **قوله** ان يحمل الاستعارة
في المركبات ان يحمل مفعول يرتضي ان يحمل والصبر في قوله ويحمل عليه حق
الامكان عايد على متاز في سكان البلاغة او على التحصيل المتقدم **قوله**
قد يكون مركبا اي لفظا مركبا ولا شك ان هذا انما ياتي على مذهب السلف
او مذهب السكاكي والافنى عند الخطيب التشبيه المضمحل في النفس وليس هو
من قبيل اللفظ تنفي انه على تقدير تركيب المكنية هل تسمى تمثيلية او لا
يحمل غير انه على تقدير عدم التسمية يخلل حصر المجاز المركب في التمثيلية
به **قوله** ان حق عليه كلمة العذاب تامة الامة افانت تنفذ من في النار قال
المحقق الفتازاني في حاشيته على الكشاف في هذا المقام اصل الكلام ان
حق عليه كلمة العذاب فانت تنفذه جملة شريطة دخل عليها هزة الابدكار والفا
قاء الجزالة دخلت الفا التي في اولها اللطف على محذوف دل عليه الكلام
تقديره انت ما لك امرهم فمن حق عليه كلمة العذاب فانت تنفذه وكررت
الهزة في الجزالة كيد الابدكار ووضع من في النار موضع الضمير لذلك والدلالة
على ان من حكم عليه بالعذاب فهو كالواقف فيه لا متنازع الخلف فيه وان اجتهد
البنى صلى الله عليه وسلم في دعاهم الى الايمان سعي في انقاذهم من النار نزل مادل
عليه قوله تعالى ان من حق عليه كلمة العذاب من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا
منزلة رخص لهم النار في الآخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب حتى يرت
عليه تنزيل بديل البنى صلى الله عليه وسلم مهدد في دعاهم الى الايمان منزلة
انقاذهم من النار الذي هو من ملائكة رخص لهم النار وصار قرينة
لاستعارة بالكناية هنا استعارة تخيلية كما في نقص العهد والاعتقاد

يجعل الله على ما هو مذهب الكشاف واما ما يذهب اليه انه يدان النار
مجاز عن الكفر المفضي اليها والانتفاذ ترشح لهذا المجاز او مجاز عن الدعا
الى الايمان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا انتهى كلام المحقق
قوله وقد تشبيه التلبس الغير الفا على بالتلبس الى اخره ليس المراد انه قصد
افاد من ذلك القول كيف والاستعارة مبنية على تناسي التشبيه بل هو
بيان لمبنى المجاز وكان الاظهر في التعبير ان قصد تشبيه التلبس الغير الفا على
للتلبس الفا على فاستعمل ففعل الخ فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي
في كون وضع المركبات نوعيا بحيث اذا وضع النوعي يجب ان يلاحظ الموصوف
مخصوصه فنقل كلاما هو على وزنك فاعل موضوع لكذا الخ والوضع التحضي
بجلاءه والمركب موضوع بوضع اجزائه ووضع اهلية فيه ووضع الاطراف
قد يكون بالنوع كما اذا كان اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او اسم
تفصيل وقد يكون بالشخص كما اذا كان اسم جنس وعلم جنس وشخص فوضع
الاطراف لا يلزم ان يكون نوعيا فيقع في كل من الطرفين عدة امور يجرى هذا
التقسيم على طريقة السيد السند قدس سره واما على طريقة المحقق الفتازاني
فكون الطرفين هيستين متترعتين من عدة امور لما يستلزم تعدد الماخوذ
دون الطرفين لما خذ تعلم ان قدر مضاف استقام على الرايين اي يقع في كل
من ماخذ الطرفين **قوله** ربما يكون الشبه فصلا بينهما ظاهر اي المشابهة
او وجه الشبه **قوله** وفي كون المثال المذكور كذلك بحث اي في كون
المثال المذكور رايا بنت لبيع البقل مما اشتمل على وجه شبه هو هيبة
منزعة من عدة امور او في كون الطرفين هيستين كذلك بحث بل هو مجاز
عقلي وتجوز في السببية كما اشتمل التمثيل به المجاز العقلي **قوله** ولا يشبه
ان نحو في ان هذا تحت بحث لما اتفق على المحقق الفتازاني وهو متعلق
بقوله نحو في انك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فهو الماتن من هذا التعبير
انها مشتركان في انه قصد تشبيه التلبس الغير الفا على بالتلبس الفا واعتبر
استعمال المركب الموضوع الثاني في الاول فاعترض بان في ذلك تقدم رجلا وتؤخر

اخرى ليس هو كذلك **قوله** لمضاهاته اياه في التلبس اي في كونها من
ملا بسات الفعل ومعمولاته **قوله** لم يكن تجوز في اللغة بل الحق انما هو
في الاستناد وعمله على التجوز في الاستناد باطل لما انه نقل عن الحق التفتازاني
انه ليس قولنا لعبد القاهر ولا لغيره من علماء البيان فتعين ارادة التلبس الذي
هو عبارة عن مفهوم المركب **قوله** فلا يتجوز ايضا ما ذكره بقوله وذلك
لان لم يلاحظ في قوله انبت الريح البقل تشبيها للتلبس الغير الفاعل بالفاعل
ليكون ان اراك تقدم رجلاه كذلك بل قصد فيه تشبيه الذي هو عبارة
عن مفهوم المركب **قوله** عنهما هو المشهور من انه مجاز عقلي **قوله** ولا يحصل
اذا المتردد لا يقدم رجلاه الى قدمه ويقدم رجلاه الاخرى الى خلفه فوجه
الحق التفتازاني في شرح المفتاح بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى
تقدم خطوة قدماك وتخرج خطوة اخرى خلفك وان رد عليه ان تاخيره
الخطوة الى موضع ابتدائه الخطوة الاولى لا الى خلف المتردد وقال السيد
السند في توجيه المراد بل الرجل الاخرى التي قدمها جعلها رجلاه
اخرى لانهما من حيث انها اخرجت مغايرتها من حيث انها قدمت ولا يخفى
بعد كل منهما حسن توجيه الشارح الا في **قوله** اي ان اراك تقدم رجلاه
تارة الخ هذا بيان للمعنى الحقيقي المستعار وما المجازي المراد فهو الذي اشار
اليه بقوله اي يتردد في الاقدام الخ مجيم وحاي كلف النفس كذا في القاموس
وفيه اي بتقديم الجيم هذا المعنى وكلام الشارح يحتمل ما فان الواو
لا تدل على الترتيب هكذا حق المثل على صيغة الامر الى المستعار منه
هو تقديم الرجل تارة وتاخرها اخرى دون ما ذكره فيه غيرنا وقد ذكرنا
توجيه الحق سابقا **قوله** لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة لا شيئا لها على النسبة
الغير المستقلة والمركب من المستقل وغيره غير مستقل مفهوم الجملة غير
مستقل كان يعتبر التشبيه في مضمون الجملة او في الهيئته المنتزعة منها
يريد ان التشبيه سري من مضمون الجملة او من الهيئته المنتزعة منها الى مفهوم
الجملة لكن سران التشبيه مضمون الجملة او من الهيئته المنتزعة منها الى

مفهوم

مفهوم الجملة محل تردد اذ كل منهما فرع لمفهوم الجملة فالمفهوم السريان
من الاصل الى الفرع دون العكس **قوله** فتكون الاستعارة فيه ايضا بتعينة
تفريع **قوله** على قوله لا بد من التشبيه فيما يسري منه الى مدلولها من غير
التزام كونها تابعة للاستعارة منه الى المسماة بتعينة **قوله** وما يحتاج فيه
الصدر ولا تجوز في صدر بعد الصدر الاول في الصدر الاول للعهدة وعوض
المضا فاليه اي مما يحتاج في صدر في المراد بالمثل المعرف هو الاول دون الثاني
على قاعدة ان اللفظ اذا اعيد معرفة كان المراد عين الاول واذا اعيد نكرة كان
المراد غيره يصير المعنى ولا تجوز في صدر بعد صدرى او المعنى ولا تجوز في عصر
بعد عصرى والمعنى ان هذا شئ تفرقت به في هذا العصر ان تصنف عن الاعصار
الماضية لا تجوز في شئ منها تامل **قوله** فيحتمل ان يكون التجوز باعتبار
اي باعتبار ان المعنى الحقيقي المثل مسبب عن المجازي فيكون من قبيل اطلاق
اسم المسبب على السبب **قوله** الا ان يقال قصد بتوحيدها الخ لا ينظر كون هذا
الجواب رافعا للسؤال بعد تسليم ان لا بد للاتفاق من فاعل متعدد ولعل
مراده ان الفاعل متعدد والمعنى تفقت كلمات القوم لكنه تجوز في اطلاق
الكلمة على الكلمات لقصد المبالغة في الاتفاق او المراد ان التماثل في الكلمة
للوحد النوعية وهي لا تنافي في التعدد والشخصي ويكون قوله قصد بتوحيد
الى اخرانه اثر التغيير بالكلمة دون الكلمات لقصد المبالغة وان كان كل
منهما حقيقة فلا تفرد كلمة في فاعليتها حاصل الجواب ان الفاعل
الحقيقي للاتفاق لا بد وان يكون متعدد دون الفاعل المجازي والفاعل
ههنا مجازي فلا تفرد وحده **قوله** والشرط المذكور سرار الشرط
البحوي والاذن حيث المعنى الشرط ما ذكر مع ما عطف عليه وكان قوله
المذكور اشارة الى ذلك **قوله** شمل قولنا زيدا شمل التصريح به مع
تشبيهه فانه الشرط في الحقيقة ويحجه عليه انه بعد تفسير التشبيه بما
ذكره وبيان المراد منه لا يشمل المثال المذكور لان زيدا في المثال المذكور
ليس مشبهًا بالمعنى الذي اراده بل مشبه باعتبار صريح الكلام فلهذا هذا

كتب الشارح بخطه في الحاشية ما نصه لا يخفى ان حمل المشبه على ما ذكر يخرج
المثال المذكور لكنه يحوج الى دقة نظر فلم يكتبوا به واخرج اخر اجاصر
فقولنا زيد يراه به يشمل في باري النظر انتهى **قوله** فاخرجه بقوله اورل
عليه وذلك التبيين في المثال المذكور لا يدل عليه بذكر ما يخص المشبه
به بل دل عليه بالسؤال **قوله** لا يشمل مثل ينقضون عهد الله اي لا يشمل
الشرط المعنوي وهو مجموع المتعاطفين **قوله** از اريد بالنقض ابطال
العهد قيد به لانه اذا اريد به معناه الحقيقي وهو بطلان قتل الجبل و
التفاف طاقاته بعضها على بعض فالشمول ظاهر **قوله** بما ارجوان
لا يخفى على مثلك وذلك ان يحمل قوله يخص المشبه به على ما هو عام مما يخصه
لفظا او معنى ويخلص بما يخصه لفظا **قوله** فالاولى ان يقال لم لم يقل
الصواب مع ان مقتضى عدم شمول المذهب المختار خصوصاً مع كون
المريض للماتن وكذا عدم شمول المذهب السكاكي ان يكون خطأ لان ما سبق
من المقدمات بعضها في جزاء المنع وهو قوله فليس الدلالة بذكر ما يخص
المشبه به على التبيين بل على دعوى تقرير الاختار اذ قد يمنع عدم الدلالة على
التبيين كيف وهو مبنى الاستعارة وكذا قوله في المذهب المختار دلالة التبيين
لما انه مبنى الاستعارة ومن وجوه الاول انه ايضا كون عبارة الشارح اخضر
ولما كانت عبارة الشارح هذه ايضا محتاجة الى ان يراد بها المشبه على
ان ياراة التبيين كان مبنيها لا ما هو مشبه بالفعل كان الاولى ما عبر
به الحق التفتا زاني حيث قال الاربعة ان في مثل قولنا اظفار المنية
نسبت بفلا ان استعارة بالكناية **قوله** اي اختلفت قولهم القول
هنا وفيما سبق من قوله انفتت كلمة بمعنى الكلام كلمة الشهادة **قوله**
كما هو احد معاني الاضطراب قد علم للاضطراب معنيان له معنى ثالث
وهو التحرك غير انه لما لم يكن له مناسبة بالمقام لم يتعرض له الشارح
قوله تقدم الاختلاف قول السلف ولكن المقابل للاختلاف انما هو الاختلاف
لا الاختلاف والاولى ان يقول الخ يجوز اخذ البتين من الجمع واليهيقن منه
اقله

اقله وهو ثلاثة فليبادر الذهن الى القدر المتيقن التيقن المتبادر غير ان هذا
القدر لا ينال في اولوية ما ذكره الشارح لكونه اظرف **قوله** اي مجع لا يملكها
فريدت اخرى كان الشارح جعل البا في قوله بفريته اخرى للتعدية ففهم
معنى الجعل كما يقال جيت زيدا جعلته جانيا **قوله** والافالم تجد التذييل
بهذا المعنى في اللغة اي ان لم تجعله مستحدثا مولدا لا يصح لانه لم يجد
التذييل بهذا المعنى في اللغة فخذ الجزاء قيم دليله مقامه هذا ولم يرد
التذييل في الصحاح ولا في القاموس بمعنى الجعل المذكور بل ورد فيها
طويل الذيل يقال زنا مذيلا معظم طويل الذيل وحيث ورد ذلك
في اللغة فيجوز حمل عبارة الماتن عليه وجعل البا للمصاحبة فقوله مذيلا
بفريته اخرى اي طويلة الذيل بمصاحبة فريته **قوله** ام لا هذه عبارة
الماتن وحتمها ان تبدل ام با وا وتبدل هل في صدر العبارة بالخرقة لان ام ستعينة
لكونها متصلة ولا يجوز حملها على المنفصلة كما لا يخفى والمتصلة لا تستعمل
مع على الا على التذود **قوله** يريد من تقدم السكاكي كلمة يريد اشارة الى انه
جري على خلاف مقتضى الظاهر والسلف من تقدم الخطاب كما نقله الشارح
عن اللغة **قوله** وكان سمي اهل العلم الخ حاصله ان اطلاق السلف على المتقدم
من علماء البيان بنا على تبيينهم بالايمان الجدهم في النفع والشفعة حيث
مهدوا القولين وضبطوها بالتأليف فتكون استعارة مصرحة واصنافه
الا با الى تعلم من قبيل اضافة المسبب الى السبب المعنى لانهم ابا المتعلمين
بسبب التعليم **قوله** في المتن الى ان المستعارة بالكناية كان الظاهر الى ان
الاستعارة بالكناية لانه الاسم المتفق عليه رباب المذهب الثلاثة ولا
فالخطيب لا يثبت مستعارة بالكناية فانها عند التبيين المضمر في النفس
المؤمن اليه الى لفظ المشبه به المستعارة للمشبه فذكر الاوثر قرينة على
نفس اللفظ وعلى المرادة المعنى المجازي **قوله** من شاهد الاشارة الى المعاني
الفرضية لا يخفى ما في هذه العبارة من الاستعارة بالكناية حيث شبه
المعاني العرضية بحسنات جمال واشادات المشاهدة تخيلية وكل من ذكر

مين

الإشارة والحقائق ترشح ويجوز أن يكون في قوله بحاسنها المرصنة أيضا
استعارة بالكناية وإثبات الحاسن تخيلية **قوله** أي استعارة مكينة
أي بقدر في المعطوف لفظ استعارة بقرينة ذكره في الاسم الأول إلا أنه عطف
مكينة على الكناية فتسوي الاستعارة من حيث العطف ليلاء يكنز العطف على
جزء الاسم **قوله** ولكن لا يتجاوز اللغة يحتمل معنيين أحدهما أن يكون
متما القوله ومليئش بالكناية بالمعنى اللغوي في كلا الجزئين ولا يحتاج إلى
التجاوز عند المعنى الاصطلاحي فاطلاق الاستعارة على لفظ المشبه
به الذي هو مستعار ما على وجه المبالغة كاطلاق الخلق على الخلق أو
أنه سمي استعارة لاتصافه بها وأصل قوله فافهم إشارة إلى المعنى **قوله**
لأنها كلها حينئذ المشبه به المستعمل في المشبه فيه أن الاستعارة التخيلية
ليست كذلك عندهم بل إنما هو يجوز في الإسناد فان أريد أن الاستعارة التي
هي قسم من المجاز اللغوي كلها كذلك ودرانه حينئذ لا يصلح مرجحا على مذهب
الخطيب إلا أن يقال أنه لم يعتد بمذهب الخطيب وأنه أراد حصر الاستعارة
المقصودة لذاتها وما الاستعارة التخيلية فهي مقصورة لغيرها لأنها
قرينة المكينة **قوله** ولو احتمل لا أي ولو كان ذهبه صاحب الكشف احتمالا
غير مقطوع به يكفي في كونه شاهدا لقوته أو ولو كان الذهبان إلى غير محتمل
لا يلتفت إليه لأن الظاهر أنه لم يذهب إليه أي إلى غير هذا وقد صرح المحقق
الفتا زاني والمطول بأن كلامه صحيح في أن المستعار هو اسم المشبه به
المترى وكثيرا من الرموز إليه بذكر لو أراد أنه يمكن أن يعتذر للخ حاصله أن
ترك التقييد أو لي لما أنه حينئذ يفهم أن مختار الجهم من مخلوق صورة التقييد
فانه يستفاد حينئذ أن الدليل يقتضي كونه مختارا عما في ترك التقييد
من تكثير جهات الاختيار وما على التقييد فما بعد الفان تمة عما قبله
قوله وكثير من كلام السكاكي يميل إلى أن مذهبه هذا المذهب السلف
هذا توطئة وتمهيد من الشارح بقوله الطن يشعر ظاهر كلام السكاكي حيث
عبر بالاستعارة ولفظ ظاهر **قوله** ولا خفا في تسميتها ففي ظهور التسمية لما

أنه

أنه يمكن بالتأويل تحصيل وجه لكونها كناية أو مكينة وذلك إذا استعمل
لفظ المشبه في المشبه به لإدعائي في كونه استعارة خفا تأمل أو في الظهور
إشارة إلى أن ظهور التسمية يقتضي المناسبة وما أصل التسمية فلا والله إلا
بقوله لا خفا في أن تسميتها غير ظاهرة دون أن يقول وجه تسميتها **قوله**
وان سلم ظهور سكونها استعارة إشارة إلى البحث الذي عن قريب **قوله** يجعل
قرينتها أي يجعل ما هو قرينته التبعية عند لقوم هذا وقد ورد عليه لتحقيق
الفتا زاني في شرحه على المفتاح في بحث الترشيح فقال ليت شعري ما ذا يفعل
المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية
وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكينة **قوله** وجعلها أي جعل التبعية
قرينتها فيه سبحانه لأنه لا يجعل نطق في نطق الحال قرينة بل يجعله
مستعملا في معناه الحقيقي ويجعل نسبة النطق إلى الحال القرينة كما هو مصرح
به في المطول وغيره وان السامع ثمة ويؤيد قول الشارح بعد الاستعارة
عندهم مطلقا قسم من المجاز لأنه يسمى قرينة المكينة استعارة تخيلية
كما لقوم **قوله** ونحن دفعناهما في رسالتنا المعجولة بالفارسية بما حاصله
أن للسكاكي أن يقول المينة مستعملة في الموت الموصوف بالاحتداد بالسمع
ولا شك أن الموت الموصوف بالاحتداد غير الموصوف له أعني الموت المحرّم
قال يمكن البحث عليه بأننا لا نسلم أن المراد بالمينة الموت الموصوف بالاحتداد
بالسمع لم لا يجوز أن يكون المراد به مجرد الموت ويكون الاحتداد مفهوما من
اضافة الاظفار إليه عز أن هذا البحث لا يضر جدا فان ما ذهب إليه حمل
اللفظ على أحد احتماليه لما أنه مرجوح عندنا فالكلام في الترحيح لأن تسميته
مما لا يصح **قوله** الاظهر أنه بالنصب لا يرفع لم يعلم أن الاستعارة في الفعل
عنده لا تكون إلا بتبعيته لئتم إلزام عليه **قوله** ففي الكلام نشي على ترتيب
الف وذاك أنه ذكر ولا أمرين أو هو أن جعل الاستعارة بالكناية لفظ
المشبه المستعمل في المشبه به بادعائه عينه وثانيهما أنه رد التبعية إلى قرينة
المكينة في الأول بقوله لفظ المشبه لم يستعمل في معناه فلا يكون استعارة

وردا الثاني بقوله وهو قد صرح **الحق قول** لو قبلوا الاعتبار في البعثة الى اخره
فيقولون في مثل نطق الحال ان الحال استعارة بالكناية واثبات النطق
له تجميعية مع ان نطق مستعمل في معناه الحقيقي فيستفتون عن اثبات
الاستعارة البعثة التي لا تنكس وتتعين الا لضرورة لما فيها من التكلف
هكذا وفي ان القوم لا يستغنون عن اعتبار البعثة بردها الى الملكية لان
البعثة التي قرينة بالحالية لا يمكن ردها الى الملكية **قول** لتكون حقيقة
باسم الاستعارة في الغاية لانها حينئذ تكون مجازا لغويا عقليا فتكون
مؤففة لها في الاستعارات في كونها مجازا لغويا لا لغويا عقليا فتكون
بخلاف ما اذا كانت مجازا في الاثبات فانها وان كانت حقيقة باسم
الاستعارة لكن في الغاية **قول** فله ان يعدل عن القول به أي بان الاستعارة
التجميعية اللفظ المستعمل في صورته وهيمته الى كلام القوم في التجميعية
من انها المجاز العقلي والوجه في العذر عن القول به مصلحة الرد لما
فيه من تقليل الاقسام والتقريب الى الضبط **قول** ولا يخفى ان المناسب
هذا اعتراض على الماتن بانه ذكر حديث الرد في غير موضعه وحاصله ان
رد البعثة الى التجميعية فرع كل من البعثة والتجميعية فذكره قبل بيان
احدهما ذكره في غير محله **قول** التشبيه المضم في النفس الامر في التشبيه للعهد
اشارة الى التشبيه المفهوم من قوله في العهد الثاني اذا شهد امر باخر من
غير تصريح بشئ من اركان التشبيه الخ فلا يرد انه تعريف بالاسم **قول**
وحينئذ لا وجه لتسميتها تانيث المضم باعتبار لفظ الاستعارة والا
فالكل في التشبيه وكذا التانيث في قول السارح وان كان كونها
كناية غير مخفي وذلك لان التشبيه مضم في النفس خفي امتداد عليه لازم
المشبه به **قول** والاستعارة ابلغ امتا من البلاغة ففي العبارة مصناف
مقدراي ذو الاستعارة بمعنى اذا الكلام المشتمل على الاستعارة ابلغ من
الكلام المشتمل على التشبيه وذلك لان المفرد لا يوصف بالبلاغة وانما
يوصف بها الكلام واما من المبالغة لكن فيه حينئذ شذو وان بنا الفعل
التفصيل

التفصيل من المزيد وكونه المفعول **قول** قلنا تحقيق رابع ارجوان يكون
ممن ليس لما اعطاه مانع غير عن نفسه اولا بلنا معظم نفسه تروى بالشان
ذلك التحقيق وتوابعها فيه وعبرنا بنا بقوله ارجوا ان مقامه الرجا يقتضي
التواضع والخضوع وقوله من ليس لما اعطاه مانع اشارة الى قوله عليه
الصلوة والسلام اللهم لا مانع لما اعطيت وحذف المفعول الاول لا يعطى
دون الثاني بقرينة التمييز بما دون من والحذف والتعظيم والمراد بقوله ارجوا
ان يكون ممن ليس لما اعطاه مانع ارجوان يكون مما تليق نسبتا اليه تعالى لرفعة
مكانه والابحيج الامور منه تعالى **قول** وهو ان الاستعارة بالكناية من فروع
التشبيه بان يشبه امر باخر فيعطى المشبه اسم المشبه به والتشبيه قد يكون
معول فيشبهه بالشيء ما حقه ان يكون مشبها به فينبني عليه اسم ما حقه
ان يكون مشبها لما حقه ان يكون مشبها به ففي قولنا انشئت المنيعة اظفار
هنا يجوز ان يلاحظ بين المنيعة والسبع تشبيه مقلوب بان يشبه السبع
بالمنيعة فيستعار له اسمها ولما لم يكن الكلام باعتبار ارادة السبع من
المنيعة صادقا احتاج السارح الى ملاحظة الكناية فجعل هذا التركيب
كناية من تحقق الموت بمعنى انه سيكون لا محالة بمعنى تحققه في الزمان
الماضي وذلك انه يقال انشئت المنيعة اظفارها بفلان عند شدة
مرضته واليس منه فقرينة الاستعارة ذكر الاظفار اذ ليس المنيعة اظفارا
وقرينة الكناية حالته اذ ليس ثمة مد **قول** وحينئذ لا يجوز في
امانة الاظفار الى اخره بل لا يجوز في الاظفار اصلا نعم لا يطرأ
حينئذ وجه تسميته قرينة اي الملكية استعارة تجميعية اللهم لا
ان يسميها السارح حينئذ بهذا الاسم **قول** ولا اشكال في جعل المنيعة
استعارة كما ورد على السكاكي فان المراد بالمنيعة كسع الحقيقي لا الادعائي
ووجه تسميتها حينئذ استعارة بالكناية او ممكنة وانما كونها استعارة
فلا قد علم واما كونها ملتبسة بالكناية او ممكنة فلا في كونها كناية بالمعنى
المصطلح **قول** لا يكون من كونه بل بلفظ التشبيه به اي في التشبيه لذي هو مدار

الاستعارة بالكناية والا يجوز ان يكون مذكورا بلفظ المشبه به في
تشبيهه اخر كما يدل عليه اثنان كلامه **قوله** لجواز ان يشبه شي بامرئ
ويستعمل لفظا احدهما فيه فهذا اللفظ المستعمل استعارة مصرحة
قال ويثبت له شي من لوازم الاخر فهذا الاثبات استعارة تخيلية
فقد اجتمع المصراحة والمكنية اما المصراحة فهي لفظ المشبه المستعمل
في المشبه واما المكنية ففيها المذهب الثلاثة هذه صورة اجتماع المصراحة
والمكنية ويجوز اجتماع الجازا المرسل بالمكنية بان يعبر بلفظ على جملة
الجازا المرسل ويشبه ذلك الاخر واخر ويثبت له شي من لوازم المشبه به **قوله**
يستفاد من هذا البيان خصوصاً من قوله والحق عدم الوجوب فان مثله
شائع في المحاكاة وهي فرع للخلاف **قوله** ولم نعثر على حاصله اعتراض على
الماتن بان بيانه دل على الماتن بان بيانه دل على الخلاف ولم نعثر عليه مع
تبعنا الكتب القوم بل عثرنا على ما يدل على عدم الخلاف في جواز حيث
قال الشارح المحقق في شرح التلخيص الى غيره **قوله** ما غشي الانسان عند
الجوع والخوف من الحفاة واصفر آرا اللون **قوله** فيكون استعارة مصرحة
نظر الى الاول ومكنية نظر الى الثاني عبارته ناظرة الى سلوك مسلك السكاكي
في الاستعارة بالكناية من انها لفظ المشبه المراد به المشبه به الادعائ في
في الالة لفظ البلس فانه الاستعارة المصراحة نظر الى تشبيه ما يغشي الانسان
عند الجوع بالبلس واستعمال لفظه في ذلك ويكون ايضا استعارة مكنية
نظر الى تشبيه المراد بالبلس اعني ما يغشي الانسان بالطعم المراد به بقرينة
اثبات لازمة الطعم له وهو الازاقة وفي الالة احتمال اخر وهو ان يكون
اضافة البلس الى الجوع من قبيل اضافة الجوع الى اي اذاتها الجوع عاكس البلس
في الاحاطة والشمول باعتبار ضرورة نعم يكون في اذاتها استعارة بتعبئة
عبر عن جعلها مدركة للجوع بالازاقة لمشاركته له في مطلق الادراك
قوله وتحقق ذلك الى اخره حاصلة انه على مذهب السلف والخطيب ولا
مانع من كون المشبه مذكورا بلفظ مجازي واما على مذهب السكاكي فالكلام

فيه

فيه مبني على صحة الاستعارة من المستعار وهو مختلف فيه فليس الاختلاف
عنه الى ما نحن فيه **قوله** وما يذكر زيادة عليها الظاهر انه معطوف على
قريته الاستعارة لا على تحقيق لما ذكره فيه من زيادة التحقيق **قوله**
فان الخطاب فيه قريته كون الخطاب قريته ونسبت زائد عليها موافق
لطريقة الماتن من الاقوى اختصاصا بالمشبه هو القريته وما عداه
زائد عليها فهو ترشيح وكذا موافق لطريق الشارح من ان ما يحضر السامع
اوله هو القريته وما عداه ترشيح فان الخطاب لا يشترط اختصاصا بالسبع من
النسب وهي تحضر السامع اوله تذكرها قبل **قوله** فظهر كل سبع الخلب مختص
بالسبع ومعلوم عدم اختصاص الظفر به فالظفر اعم مطلقا **قوله** والظفر
لما لا يصيد اي من كل حيوان طائر او مائسا انسانا او غيره وفيه انه يمتد
ما يصيد من الماشي واسطة بين الخلب والظفر فانه لا يصدق على صاحب
انه ما يصيد من الطير حتى يسمى مخلبا ولا يصدق عليه انه لا يصدق حتى
يسمى ظفرا وظاهر من اللغة انه لا واسطة والجواب ان النفي في قوله والظفر
لما لا يصيد داخل على المقيد اي لما يصيد من الطير وحينئذ لا واسطة
بل هو داخل فيما له الظفر فان الواسطة اعني الماشي الصائد يصدق عليه انه
ما لا يصيد من الطير وذلك لما تقر ان النفي اذا ورد على مقيد كان صادقا
بتلوث صوابه كان صادقا سيما انتفاء المقيد دون القيد
وعكسه **قوله** بمعنى علق اي علقا حسيا لا معنويا ليصير من ملائمة
المشبه به **قوله** سوى صاحب الكشاف فانه جواز كون ذلك الامر مستعملا
في معناه الاستعاري كما سيفهم من الفريضة الثانية **قوله** مستعمل
في معناه الحقيقي اي مستعمل لفظه بتقدير مضافا وليس تكلف الاستخدام
قوله نعم البيان الترشيح والتخييلية اي بيان الماتن الامر بقوله
الذي ثبت الخ فان كلام الترشيح والتخييلية مما اثبت للمشبه من خواص
المشبه به **قوله** وليس كلام السلف فيما راينا حاصله اعتراض على الماتن
بنقله عن السلف ما لم يكن في كلامهم فانهم انما صرحوا بكون اللفظ مستعملا

في حقيقة وان المجاز في الالباب في التخييلية وسكتوا عن التبيين وقول الشارح
 فيما راينا من باب هضم النفس وكان الماتن راى انه لا فرق بين التخييلية والترجيح
 في كون كل منهما اثبتا للمشبه من ملايمات المشبه به فنقص محرم في أحدهما
 بمنزلة التصريح بالآخر **قوله** وايضا لا يصلح على عمومه فيجوز يجب
 التخصيص في الموضوعين ويمكن الجواب عن الماتن بان مراده بالامر الذي اثبت
 الخ الامر الذي اثبت للمشبه به لان منتقل منه الى الاستعارة بالكناية
 وان المراد اول العموم لما ان تصريح القوم في التخييلية بمنزلة نقص محرم
 في التبيين ويلتزم الاستعمال في قوله ويسمونه استعارة تخيلية **قوله**
 ووجه التسمية ليس موجبا للتسمية هذا جواب ناس من قوله فيجب تخصيص
 الامر بما لا يتم وتقرين انه اذا خفى الامر الذي اثبت للمشبه بما لا يتم الاستعارة
 الابه فتكون التسمية بالاستعارة التخييلية مخفية به مع ان وجه التسمية
 غير مخفوق به بل موجود في غيره فاجاب بان وجه التسمية لا يكون موجبا
 للتسمية **قوله** ويحكمون بعدم انفكاك الممكن عن غيره اراد بالممكن
 عند الاستعارة الممكنة وتسميته مكينا عنه اما على مذهب السلف فلان
 الاستعارة بالكناية عندهم لفظ المشبه به المرموز اليه بذكر لازمه
 فهو مكين عنه واما على مذهب الخطيب فهو التبيين المضمحل في النفس وهو مكين
 عنه بذكر ملائم المشبه به واما على مذهب السكاكي فالمراد بالممكن
 عنه في عبارته المشبه فانه كنى عنه كناية لغوية والمراد بالسلف من
 سوى صاحب الكشاف والافنوي قول بانفكاك الممكنة عن التخييلية
 فان جواز كون قرينة الممكنة استعارة تحقيقية كما سيعلم من الفريضة
 الثانية **قوله** واليه ذهب الخطيب الى جميع ما ذكر في هذه الفريضة
قوله جواز صاحب الكشاف والمراد بالاجاز عدم الامتناع دون
 استواء الطرفين كما سيعلم مما سيأتي من الشارح ان ضيعه مشعر بان ما امكن
 هذا الاحتمال لا يلتفت الى غيره فيكون واجبا **قوله** بالاثبات بالنقص
 الحقيقي وهو ابطال قتل الجبل وذكر هذا قوله لا لشعاره الاتي **قوله** ومن هنا

نشأ ما ذكره في الفريضة الرابعة اي مما شعر به كلامه من انه ما امكن جعل قرينة
 الممكنة استعارة لا تجعل تخيلية نشأ ما ذكر في الفريضة الرابعة الاثنية من
 انه اذا كان للمشبه رادف يشبه رادف المستعار منه الى المشبه به كان مستقارا
 لذلك التابع **قوله** ولا يخفى انه قرينة ضعيفة الخ لم ينقض الشارح المحقق
 حمل عبارة صاحب الكشاف على ظاهره ما يستفاد منها ما استفاده الشارح المحقق
 لان مجرد التبعيل البقير عن ملائم المشبه بما وضع لملائم المشبه به قرينة ضعيفة
 فكيف يعتبرها صاحب الكشاف فاول كلامه بالتاويلات الثلاثة الاتي
 تفصيلها **قوله** يحتمل ان يكون مراد صاحب الكشاف ان النقض بعد اثباته
 العهد كناية عن بطلانه هذا هو التاويل ووجه القيتيد بقوله بعد اثباته
 للعهد ظاهر وحاصل التوجيه ان القرينة ليست مجرد التبعيل عن ملائم
 المشبه بما وضع لملائم المشبه به بل هو المعنى الموضوع له وهو ملائم المشبه
 به وهو مراد كونه اقوالا وبعد في اخراج القرينة عن الضعف ترد لان
 المقصود بالذات في الكناية غير الموضوع له وعليه مدار الصدق واما المعنى الحقيقي
 فانما هو سلم ووسيلة **قوله** وان يكن مراده شاع استعمال النقض
 في معناه الحقيقي في مقام افادة ابطال العهد واما افادة ابطال العهد فبظن
 الكناية ايضا فحاصله يرجع الى التوجيه الاول غير ان المصنف في العبارة مختلف
قوله او في اظهار ابطال العهد يحتمل ان يكون في صلة الاستعمال فيكون
 اظهار ابطال العهد معنى كونه النقض العهد يحتمل فهو مناسب للتوجيه الاول
 والفرق بينهما مجرد زيادة الاظهار ولا يظهر لها فائدة ويحتمل ان لا يكون في صلة
 فيناسب التوجيه الثاني والفرق بينهما ان المضاف المقدر في الاول افادة وهنا
 اظهار فقط **قوله** راينا ما راينا الخ راى الاولى علمية والثانية بصرية
 وما مصدرية حينية وبيانهم مفعول الروية البصرية وان السكاكي الخ قائم
 مقام المفعولين للعلمية فالعنى علمنا حين رويتنا بيان القوم ان السكاكي
 جعل الاستعارة التخييلية مستعملة الخ ويحتمل ان يكون كل منهما بصرية
 وما موضوعية او لا استفهام التعجب اي بياننا كثيرا تعجب من كثرته وقوله

بيانهم السكاكي الخ استيناف بيا في كان سايلا قال فماذا كان بيا منهم فقال بياهم
ان السكاكي الخ وعلى كاه التقديرين الغرض لا عراض على الماثن بنسبته التجوين
الى السكاكي القابل للتجميع والتعيين والحال ان المستفاد من بياهم ذلك
دون التجوين الى السكاكي القابل للتجميع والتعيين والحال ان المستفاد من
بياهم ذلك دون التجوين وفيه بحث لما ان المحقق التفتازاني قال قال السكاكي
ان قرينة الممكني عنها اما امر مقدور هي كالاطفال او امر محقق كالاثباتات
في بنت الربيع البقل والخزم في هزم الامير الجند فمذهب التجوين **قوله**
الى ان المتكلم الخ وقوله من اثبات بيان لما عليه طبيعة المعنى وقوله ملازم على
تقدير مضنا في اي لفظ ملازم وقوله للمشبه صلة الاثبات والى ان المتكلم
صلة العدول **قوله** ولا يري داع اليه كما تري اي لا يعلم داع اليه كما تبصر
انه لا داعي اليه فنزل العلم بعدم الداعي منزلة ابصاره مباغلة ويحتمل ان
يكون نفى العلم بالداعي كناية عن عدمه ومعنى قوله كما تري ان العلم بعدم
الداعي بدعي كما لمبصر الذي من اجل البديهييات **قوله** كان باقيا اي كان
لفظه باقيا على معناه الحقيقي وفيه بحث لا يلزم من عدم المشابهة
عدم علاقة اخرى فبقاؤه على حقيقته ممنوع **قوله** وقد عرفت منشأه
من قول الشارح في شرح الفريدة الثانية حيث قال قال صاحب الكشاف
شاع استعمال النقص في ابطال العهد الى ان قال ومن هنا نشأ ما ذكره
في الفريدة الرابعة **قوله** وفيه بحث اي في كون ما ذكره صاحب الكشاف منشأ
لما ذكره المصنف في الفريدة الرابعة منع والسند جواز حمل عبارة صاحب
الكشاف على انه باقيا على حقيقته اذا لم يسع استعمال تابع المشبه به في تابع
المشبه فانه الذي دل عليه سوق عبارة الكشاف واذا لم يتحقق الشروع
المذكور ولم توجد قرينة مانعة عن ارادة الموصوع له فيكون باقيا على
حقيقته تامل **قوله** ووجه ما ذكره اي المصنف لا ما يفهم من كلام الكشاف
فان وجه كلام الكشاف على ما بحثه الشارح تحقق القرينة المانعة عن ارادة
الموصوع له على الشروع الا في الاولى رعاية اسم الاستعارة **قوله** ما سبق في الوجه

الذي

الذي سبق ذكره في اخر الفريدة الثانية وهو قول الشارح ولا يخفى ان جعل
القرينة مطلقا التخيل اقرب الى الضبط **قوله** عن الضعف مطلقا هو قيد
الخلوص والخلوص عن الضعف مطلقا مذهب السلف بخلاف مذهب السكاكي
فان القرينة فيه ضعيفة مطلقا بخلاف مذهب ابن مختار
المصنف فان القرينة فيه ضعيفة لا مطلقا بل في بعض المواد **قوله** لا توهم
صورق لبشيمته اياه اي رادف لمشبهه وله متعلق بالقولهم وفي العبارة
مضنا في محذوف وفي نصب شيمته الضمير توقيفا لا يقال هذه شيمته
يخالف اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان التشبيه لا يتعدى بالامر واما المعنى
فلان في جعله مفعولا زيادة على مذهب السكاكي فانه لا يلتزم رعي توهم
ان تلك الصورة متحدة برادف لمشبهه وفي العبارة مضنا في محذوف و
اضافة التوهم الى الصورة من اضافة الصفة الى الموصوف حصول الصورة
اي لا لفظ صورق متوقفة على المشبه بشيمته برادف لمشبهه والمعنى ان
التخيل ليس هو لفظ رادف للمشبه المستعمل في صورق وهيئة شيمته برادف
المشبه به **قوله** كبقا مخالب لمينة الخ الحاصل انه صفة مفعول مطلق
محذوف اما لقوله باقيا او لقوله اثباته في قوله وكان اثباته **قوله**
فرد على كل تقدير الى ما هو الخ الرد على صيغة المصدر واول ما هو له صلة
الرد والمعنى رد ذلك المصدر الى فعل ذلك المصدر الذي هو له مفعول اي
فعلك رد كل تقدير الى ما هو له والسلام عليك اذا ردت كلامها الى ما هو له
قوله وان كان له تابع اي حقيقي لا اختراعي **قوله** كان مستعارا للذات
التابع على طريق التصريح فيه انه لا يكفي ذلك بل لا بد مع ذلك من وجود القر
المانعة من ارادة الحقيقة ولذلك اعتبر صاحب الكشاف مع ذلك الشروع
على ما فهم الشارح **قوله** فالاحتمالات عنده اربعة اذ عرفت ما ذكره
في الفريدة الرابعة فالاحتمالات التي ذهب اليها علما البيان عند المصنف
اربعة لا عند غيره فانه عنده ثلاثة احدها كون الجميع اي جميع افراد التخيلية
حقيقة وهو مذهب السلف والخطيب قد ذكر في الفريدة الاولى وثانيها

الانقسام الى استعارة المصروفة والحقيقة وهو مذهب صاحب الكشاف
 وذكر في الفريضة الثالثة واربعة الانقسام الى الحقيقية والتخييلية
 وهو مختار المصنف ذكر في الفريضة الرابعة **قوله** ولكن ان تنريد
 انقسام الاحتمالات بما هي اناه كغيره قال الشارح في حاشيته تارة
 باحتمال الحجاز المرسل وتارة باعتبار شيوخ الاستعمال **قوله** فغلبنا بالاعراض
 اي عن بيان باق الاحتمالات وعلينا بالاقبال عليها واستنباطها والحمد لله
 الذي علم الانسان ما لم يعلم عن كل حال **قوله** ما زاد على قرينة المكنية
 من الملازمات ترشحا اطلق الملازمات ولم يقيد كما قيد في عدله ليشتمل
 قرينة المكنية على المذاهب الثلاثة **قوله** لمفهوم مشترك بينهما اي بين
 المتلازمان الذين يدين على القرينتين **قوله** وهو ملازم المستعار منه
 ويقارن الاستعارة هذا ترشحا المكنية على المذاهب الثلاثة والملازم
 بالتشبيه التشبيه المضمين في النفس لا الاعم ولا لشمول ترشحا التشبيه فلم يبق
 لقوله بل لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه فايدع ولو اكتفى بقوله ملازم
 المشبه به ويقارن الاستعارة والتشبيه لشمول ترشحا ما قيد ولو اكتفى
 بقوله ما يلازم المشبه به ويقارن وكان اخضر لان الاشتراك خلاف الاصل اي
 الاشتراك اللفظي لان فيه التنازع تعدد الوضع والاصل عدده **قوله** ولا ضرورة
 هنا لان في القول بالاشتراك المعنوي غنية عنه **قوله** فلا وهو ما يلازم
 الموضوع له ويقارن الحجاز والتشبيه **قوله** حتى يحتاج الى تقييد بل يشمل
 التجريد ايضا وهو ملازم المستعار له ويقارن الاستعارة **قوله** بل الاشتراك
 بين التشبيه والحجاز المرسل ايضا ومفهوم التجريد مشترك معني بينهما
 وبين التشبيه والحجاز المرسل ما يلازم المعنى الحجازي او المشبه ويقارن الحجاز
 او التشبيه **قوله** الا ان يقال التحضيض مجر د اصطلاح ويجوز ان يقال تعرض
 للاشتراك في ترشحا دون التجريد اذ اهما ما يشانه لسرفه وبلغيته
 ولم يتعرض للاشتراك في التجريد التفاضل بالمقايضة **قوله** ويجوز جعله
 ترشحا اي جعل ترشحا المكنية ترشحا للتخييلية ان كانت قرينة المكنية

استعارة

استعارة حقيقية كما ذهب اليه صاحب الكشاف واختاره المصنف **قوله**
 اما الاستعارة الحقيقية فظاهر كون الترشح لها ظاهرا وذلك لانها
 كسائر الاستعارات المصروفة التي لم تكن قرينة المكنية **قوله** الا ولي ترك
 قوله والاستعارة المصروفة او زيادة المكنية لانه ان كان الغرض الاستيفاء
 فلا معنى لترك المكنية وان لم يكن الاستيفاء مقصودا فلا معنى لاعادة ما قد
 سبق **قوله** ويجعل نفسه تخيلا او استعارة حقيقية او اثباته تخيلا
 اشارة الى ما وقع من الاختلاف في المكنية فجعل نفسه تخيلا مذهب السكاكي
 وجعله استعارة حقيقية مذهب صاحب الكشاف وجعل اثباته
 تخيلا لان نفسه مذهب السلف وعليه صاحب الكشاف في بعض مواد قرينة
 المكنية **قوله** زايدها ترشحا اما ترشحا المكنية او التخييلية **قوله**
 كما اشرنا اليه حيث قال ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة
 الخ والظاهر ان ما يخصه لا يخفى انه اولى من صنيع الماثلين **قوله** ولكن ان تجعل
 لجميع قرينة الخ ولذا قال صاحب التلخيص القرينة قد تكون واحدة وقد تكون
 متعددة والاصل علم ولك الحمد الا تم في البدء والختم قال **المؤلف** رحمه
 الله ونفعنا به اتفق الفلاح من تسويدها ببلد اسكندرية
 وانا متوجه الى محروسة قسطنطينية يوم الاربعاء
 الثامن من العشر الثاني من الشهر
 السابع من العام التاسع
 من العقد العاشر من
 الهجرة النبوية على
 صاحبها افضل
 الصلاة
 والسلام
 ام م

هَذِهِ فِرْدَوْسُ الْجَلِيلَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ
بِحَقِّ اسْمِكَ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا إِلَهَ يَاقُوتِ قِيَوْمِ
أَحْيِي حَيَاةَ طَيِّبَةٍ أَعِيشُ بِهَا عَلَى شَأْنِ طَيِّبٍ
تَحْرِمُكَ وَالْبَيْتِ مَهَابَةٍ عِنْدَ الْعَوَالِمِ
الْعُلُوبَةِ وَافْتَحْ عَيْنَ قَلْبِي وَنُورَ بَصِيرَتِي
بِنُورِكَ حَتَّى يَنْفُتِحَ قَلْبِي لِتَلْقَى أَسْرَارَكَ
وَيَنْطَلِقَ بِمَلَكُوتِ أَنْوَارِكَ وَجِوَاهِرِكَ
رَقَائِقِكَ وَافْضُ عَلَيَّ مِنْ فَيْضِ نَحْوِكَ
فَضْلَكَ الْأَقْدَسِيَّ وَسَهْلَةَ عَلَيَّ
حَتَّى أَصِلَ إِلَى سَا حِلِّ اللَّطْفِ
وَحُذْنِي مَنِّي أَخَذَةً لَطِيفَةً أَجِدُ
حَلَاوَتَهَا إِلَى يَوْمِ لِقَائِكَ يَا لَطِيفَ الْطِيقِ

يَا لَطِيفُ **اللَّهُمَّ** إِنِّي أَسْأَلُكَ بِتَضَرُّعٍ نَفَاحَاتِ
أَسْرَارِكَ وَكَشْفِ سِرِّ اسْمِكَ الَّذِي أَبْقَيْتَهُ
لِتَجَايَ عَطَشُ الْبَاءِ وَارْدِي حَوْضِ
بِرِّكَ وَقَاصِدِي سُبُوحِ سِرِّكَ يَا مَنْ
لَهُ الْأَسْمُ الْأَعْظَمُ وَهُوَ أَعْظَمُ يَا مَنْ
لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ تَعْلَمُ وَهُوَ يَعْلَمُ يَا مَنْ
قَدِمَ عَلَى الْقَدِيمِ وَهُوَ أَقْدَمُ أَسْأَلُكَ
بِسِرِّ اسْمِكَ الْعَظِيمِ الْأَعْظَمِ وَبِنُورِ
وَجْهِكَ وَبِمَا جَرَى بِهِ الْأَمْوَاحُ
وَالْقَلَمُ وَبِمَا أَلْهَمْتَ بِهِ عَيْسَى ابْنَ
مَرْيَمَ

مَرْيَمَ

مَرْيَمَ وَبِمَا نَاجَيْتَ الْكَلِيمَ عَلَى طُورِ
سَيْنَاءَ وَنَادَيْتَ بِلِسَانِ الْقُدْرَةِ
إِيلَ إِيلِ الْوَهِيمِ وَبِحَقِّ مَا أَنْزَلْتَهُ عَلَى
نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَجَلْ بِنَجْحِ مَطَالِبِي وَتَسْهِيلِ مَا رَغِبْتُ
وَالْكَشْفِ عَنْ عَالَمِ الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ
وَأَنْجِزْ مُرَادِي فِي مَا يُرْضِيكَ مِنَ الْقَضَاءِ
وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَكْشِفَ لِي عَنْ الْأَرْوَاحِ
الْمَلَكُوتِيَّةِ الْخَفِيَّاتِ الْمُسْتَمِدَّةِ مِنْ سِرِّ
اسْمِكَ الْجَامِعِ جَامِعِ الْأَسْمَاءِ
وَالصِّفَاتِ **الَّذِي** تَسْمِيَتْ
بِهِ فِي كُلِّ اللُّغَاتِ وَتَبَاحَتْ لَكَ

بِهِ الْمَخْلُوقَاتُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ
 يَا نِعَمَ الْمَوْلَى وَيَا نِعَمَ النَّصِيرُ يَا اللَّهُ أَسْأَلُكَ أَنْ
 تُنَجِّرَنِي خَادِمَ هَذَا الْأَسْمِ الشَّرِيفِ السَّيِّدِ
 كَهَيْئَةٍ يَلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَبْ أَيُّهَا السَّيِّدُ
 كَهَيْئَةٍ يَلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَرْكَ اللَّهِ فِيكَ
 وَعَلَيْكَ الْوَحَا الْعَجَلُ الْعَجَلُ السَّاعَةَ السَّاعَةَ
قَالَ مَوْلَاهُ مَا مِنْ عَبْدٍ دَاوَمَ عَلَى تِلَاوَتِ
 هَذَا الذِّكْرِ الشَّرِيفِ مِنْ غَيْرِ خَلْوَةٍ أَوْ رَفْعِ
 اللَّهُ قَدْرَهُ وَرَفَاهُ وَفَهَمَهُ وَبَسَطَ عَلَيْهِ الرِّزْقَ
 وَفَتَحَ عَلَيْهِ الْأَسْرَارَ الْخَفِيَّةَ **وَمِنْ كُتُبِهِ**
 وَحَمَلَهُ كَانَ لَهُ قَبُولُ عَظِيمَا وَجْهَابَا مَنِيعَا
 مِنْ بَشَرٍ مَا يَخَافُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **وَهَذَا خَاتَمُ الْجَلَالَةِ**

٢١	٢٦	١٩
٢٠	٢٢	٢٤
٢٥	١٨	٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم
 يقول العبد المقتدر الى الطاف ربه الخفية عصام الدين بن محمد
 جباهها الله بمغفرتة الجليلة ان احسن ما تزاذه النعم الوفية وتدفع
 به البلية في البكرة والعشيرة الحمد **لواهب العظيمة** اي كل عطية
 او العطية المعهودة التي نزلت فيها السورة فتح تتناسب فقر الحمد
 والصلوة اشتد تناسب ولا يخرج الحمد عن ان يكون على النعمة الواصلة
 الى الشاكر لان كل ما وهب نبتا من العطايا فهو مستحق البرايا
والصلوة على خير البرية اي جميع البرايا والبرية المعهودة التي عهد
 تفضل النبي عليه السلام من الانس والجن والملائكة الكرام اذ
 ما عداها خارج عن ان يكون له في سلك التفضل انتظام **وعلى اله** اي
 اتباعه اذ هي احد معاني الال فلا يلزم على المصنف الاهمال بل فيه اهتمام
 حسن لا يخفى على اهل الكمال ولوقال وعلى اله العلية لكان احسن سبكا
 واعلى منزلة عند اصحاب الزوية **ذوي النفوس الزكية** اي المفلحة قال
 تعاني قد افلح من زكاه وزكاه النفس يستلزم زكاه العقل بطريق الاول
اما بعد اما هذه مجرد التاكيد لا لتفصيل المجل مع التاكيد والاول ايضا

ما اثبتها الرضي وان كان المشهور هو الثاني ومن قصر نظره على الثاني فقد صا
 عاينا التكلفات لا يجد لها عاينا فان **معاني الاستعارات** اراد
 الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
 ولما يقول **وما يتعلق بها** اقسام تلك المعاني وقرانها كما تفضل عنه
 عبارة فيما بعد ولا يخفى ان المعاني للفظ الاستعارة لا الاستعارات
 فلا وجه للجمع وانه ليس للاستعارة بالكناية اقسام وانه لم يتحقق الاقرب
 الاستعارة بالكناية فتأمل **قد ذكرت في الكتب مفصلة عيسى الضبط**
 اراد بالكتب ما يشتمل ما عر عنه بالزبر فيما بعد ايضا والاولي غير مضبوطة
 لداعي مضبوطة او جملة سهلة الضبط فيلج في له مضبوطة على سهلة
 الضبط لينظر التعادل **فاردت ذكرها بجملة مضبوطة على وجه**
نطق به كتب المتقدمين اي على وجه دل عليه كتبهم دلالة صريحة على
 ما يفيد التعبير عن الدلالة بالنطق **ودل عليه في المتأخرين** الزبر
 على وزن علم الكلام وعلى وزن عنق جمع زبور بالفتح يعني الكتب الثاني
 الشب بالكتب لفظا ومعنى وان كان الاول اعم **فقطعت في ايد عوايد**
 جمع فريد وهي الدرر الثمينة التي تحفظ في طرف على حدة ولا تخلط بالاولي
 لسرورها وضافها الى **العوايد** من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي
 عوايد كالفراد ولا يخفى حسن اضافة الفراد في هذا الكتاب الى
 العوايد ولو قال فراد عوايد لكان احسن **لتحقيق معاني الاستعارات**
واقسامها وقراءتها كانه ادرج الترشيح في القران تغلبا او لم
 يلتفت اليه لان الاهتمام به دون الاهتمام بما ذكره وجعله داخلا
 في تحقيق اقسام الاستعارة لانه انما ذكر لتحقيق الاستعارة المرشحة
 يا باه ذكر القران مع ان البحث عنها من جملة تحقيق الاستعارة واقسامها
في ثلاثة عقود لا يخفى حسن نظم الفراد في العقود وان المستفاد منه
 ان كل عقد لواحد من تلك الثلاثة وانه على الترتيب المذكور والاول حق
 دون الثاني **العقد الاول في انواع المجاز** الاولى في انواع الاستعارة

لان المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة واقسامها وقرائنهما فما
 سواها مذكور بالتبع واقسام المجاز اوضح من انواع المجاز الا ان يقال اختاره
 ليلا يتبادر اليهم الى الاقسام الاولى وفيه **ست قرابة قرينة**
الاولى المجاز المفرد قبل المعرف بالمفرد لاداعي ذكر الكلمة في نفس فهم
 مع ان تقسيم ذلك المعرف الى التمثيل كما هو ظاهر كلامهم دليل على ان
 المعرف هو مطلق المجاز واداع الى صرف الكلمة الى ما يستعمل الكلام لحفظ
 التعريف عن استعمال اللفظ لغير الظاهر الدلالة على المعنى **اعني الكلمة**
المستعملة في غير ما وضعت له استقط من التعريف قبل في اصطلاح
 به الخطاب مع انه ذكره غير لادخال الصلاة المستعملة بحسب اللغة
 في العرف الشرعي لانها مجاز مع انها لم تستعمل في غير ما وضعت له على
 ما ذكره غيرنا وفيه نظروا لخراج الصلاة المستعملة بحسب ما في الدعاء
 لانها المستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع انها ليست بمجاز
 فلا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح به الخطاب وهو عرف اللغة لانها
 المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح الخطاب وهو عرف اللغة على ما تقول
 لا غناء في الحقيقة المشبهة بها عند التعريف **لعلاقة** هي بالفتح واما بالكسر
 ففي الامور الحسية فالكسر في الصحاح بالكسر علاقة السوط ونحوها وبالفتح
 علاقة الحب ونحوها واختاروا به عن الغلط فانه ليس بحقيقة ولا مجاز
 كان يقال سهوا في مقام استعمال الفرس الكتاب ولا يخفى انه يعني عند اشتراط
 القرينة لان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على قصد وليس مع الغلط
 نصيب دال على قصد **مع قرينة** صفة لعلاقة كانه مع قرينة والاولى
 لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة بل كل منهما ما يتوقف
 عليه المجاز ولكن ان تجعل قوله مع قرينة كحال من المستكن في المستعملة
 والقرينة ما تفصح عن المراد لا بالوضع **مانعة عن ارادة** اخرج به
 الكتابة فانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست بمانعة عن ارادة الموضوع
 له لان الفرق بينهما وبين المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي معها دون المجاز كذا

قالوا

قالوا برمتهم وفيه بحث لان الكتابة يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي الموضوع
 لادانته بل يتوسل به الى الانتقال الى المراد ففيها القرينة المانعة عن ارادة
 المعنى الموضوع له لذاته وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة
 له اذ لا يرد باللفظ الموضوع له لذاته وغير الموضوع له ولكن ليس فيها
 قرينة عدم ارادته مطلقا اذ يجوز ارادته للانتقال فليس لفظا يمكن ان
 يثبت ان معناه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا اذ كل مجاز
 لا يمنع فيه القرينة الا ارادة الموضوع له لذاته مثلا جاني اسدي لم يمس
 فيه مع الهمد الا الذي يمنع ان يكون المقصود به لذاته السبع
 المخصوص ولا يمنع ان يقصد للانتقال الى الشجاع فلا يثبت المجاز فتميزا
 عن الكتابة في شيء من الاستعمالات ويمكن ان يجاب عنه بان صحة
 ارادة الموضوع له للانتقال معناها ان يكون الموضوع له متحققا ويكون
 ارادته للانتقال فيبقى جاني اسدي ليس ايتان الاسد متحققا بخلاف
 جاني الكلب فان جني الكلب موجود فيصح ان يراد للانتقال الى المضانية
ان كانت علاقته المقصودة غير المشابهة فجاز مرسل سمي
 بالمرسل لعدم تقييد بعلاقة واحدة **والاستعارة مصرحة**
 المشهور ان اللفظ المستعمل في غير الموضوع للمشابهة استعارة ولم نجد
 التقييد بالمصرحة في كلام غير مع انه ينافيه ما ياتي من ان الاستعارة
 المكينة عند صاحب الكشاف المشبهة بالمضمر في النفس المشار اليه بالتحليل
 المستعمل في المشبهة فانه تصديق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
 للمشابهة مع انها ليست استعارة مصرحة بل مكينة **الفردية الثانية**
ان كان المستعار اسم جنس اي اسما غير مشتق اسم الجنس في
 حرف النحاة يساوي النكرة فيتناول المشتقات النكرة ولا يتناول اسما
 والاسد ونظائره فلا يصح ارادته في هذا المقام لشمول الاستعارة
 الاصلية جميع المعارف الغير المشتقة الا العلم الشخصي وعدم شمولها
 المشتقات وقد جعل صاحب رسالته الوضع اسم الجنس مقابلا للمصدر

حاصله ان الذي يمنع ارادة المعنى الموضوع
 له لذاته ولا يمنع ارادة الانتقال الى المعنى
 الغير الموضوع له

قوله لانه ان كان المستعار اسما غير مشتق
 فيكون مستعارا لا مستعارا
 فيكون مستعارا لا مستعارا

قوله لانه ان كان المستعار اسما غير مشتق
 فيكون مستعارا لا مستعارا

وَقَوْلُهُ أَيْضًا لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ
عَلَى الْخَطِّ الْمَعْدُومِ

فَوَقْفٌ
لَا يُقْبَلُ

يَخْنُ أَتَكَرَّرَ
الْوَضْعُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَعْدُومِ

هُوَ ذَا الْخَطِّ الْمَعْدُومِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا

والجفاف

مُتَعَلِّقٌ فِي اسْتَوَارِهَا

منقار

ای المصنف فی حاشیہ

عطف على التسمية في قوله
كما يصح تسميته

طفه على قوله ابراهيم التامل

موضوع للنسبة الى الفاعل مجازيا كان او حقيقيا ولهذا ليس في هزم الامير
الجيش مجاز لغوي واما الثاني فلان لنسبة الفعل انواعا فنسبته الى الفاعل
وهي نسبة مخصوصة كما ان الابدان نسبة مخصوصة ونسبته الى المفعول
ونسبته الى المكان الى غير ذلك وكل منها نوع مخصوص له لوازم مخصوصة
يصح ان يشبه بها اعتبارها لكن هذه المناقشة مع العلامة المحقق
ليس الا في المثال وهو قوله هزم الامير الجند الاستعارة في النسبة اما لو
قطع النظر عنه فلحق مع العلامة لان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية
نحو ضرب وهي مشتملة على صفات تصلح ان يشبه بها كالحوب وقد يوضع
للسببية الاخبارية وهي مشتملة على المطابقة والامطابقة ويستعار
الفعل من احدهما للآخر كما يستعار رحمه الله لرحمه واستعارة فليست
في قول النبي صلى الله عليه وسلم من قهر الكذب علي فليست مقعده من النار
للسببية الاستقبالية الاخبارية فانه بمعنى يتبوء مقعده من النار كما
صرح به في شرح الحديث **وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا**
ولما كان متعلق معنى الحرف ظاهرا فيها هو معنى فيه ملحوظا بتبعيته حتى
توهم صاحب التلخيص انه في لام التعليل مجرور فسر تحقيفا للحق وردا
للخطا المطلق فقال **والمراد بتعلق معنى الحرف ما يعتبر به عنه من**
المعاني المطلقة كالاستدراك والخوف من الانتهاء والتعليل والموضوع له
الحرف هذه المعاني المطلقة عند الجمهور ولكن الواضع شرط استعما له في
جزي مخصوص من جزئياتها حتى انهم كون الحروف مجازا لا تحقوا لها
وبعض من وفق لتحقيق جعل الموضوع للجزئيات المحصورة وجعل
تلك المطلقات تعبيرات للجزئيات اخصرت بها عند الوضع وكونه
الحق الحقيقي باختيار اختاره المصنف فجعله معبرا بها المعنى الحرف
ولم يجعلها معاني الحروف وتحقيق الاستعارة في الحروف ان معانيها
لعدم استقلالها لا يمكن ان يشبه بها لان المسببة به هو المحكوم عليه بمشاركة
المسببة له في امر فيجري التشبيه فيما يفرق به عنه ويلزم بتبعيته الاستعارة

من كذب علي متعبا

اي المتعلق

في التعبيرات الاستعارة في معاني الحروف ومن الجواشي الى ايئنها في هذا
المقام لم يقسموا المجاز الى الاصلي والتبعي على قياس الاستعارة لكن ربما
يشعر بذلك كلامهم فالجواز في المفتاح ومن امثلة المجاز المرسل قوله تعالى
فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله استعملت قرأت مكان اردت القراءة
لكون القراءة مسببة عن اردتها استعمالا مجازيا يعني استعمال المستوفى بتبعيته
المصدر وجوز في شرح التلخيص ان يكون نطق في نطق الحال مجازا
مرسلا عن ذلك باعتبار ان الدلالة لا لزوم لها للنطق فافهم يريدانه بين
علاقة المجاز وبين معنى المصدرين دون الفعلين ويشعر بذلك باعتبار
العلاقة بين المصدرين لولا وفيه بحث لانه يشبه ان العلاقة باعتبار
بعض اجزا بمعنى الفعل دون كل جزء **وانكر التبعية** فعدم لمفعول لانه من
وضع الظاهر موضع المصير كان الالتباس فوضعه موضع الضمير لان
الضمير كان متصلا واجب التقديم على الفاعل لعدم تعذر الانضال
فاحفظه فانه نكتة جليلة وفقنا الله لاستخراجها **السكاكي قد ردها**
الى الملكية لا يرد نفسها الى الملكية بل جعل قرينتها ملكية ويرد نفسها الى
التخييلية ولما كان المقصود منهما قال **كما استعارة** لتعريفها
فان قلت لا وجه لان التبعية غايته اخراجها عن كونها متبقية
اذا احتمال كونها ملكية لا يدفع احتمالها قلت يرجح الملكية عدم كونها
تابعة لاستعارة اخرى والاعتبار المرجح منكر عند ذوي العقول الراجحة
وبنه فيما بعد على كون الانكار مبنيا على الرجحان لا على البطلان لو كانت ذاتية
الفردية الثالثة ذهب السكاكي الى انه ان كان المستعار له متحققا
حسنا او عقلا فالاستعارة تحقيقية لكون المستعار له متحققا متبقيا
والافتخيلية لبناء المستعار له على التوهم والتخيل وهذا من اذكري
السكاكي والافاقية التي تستفاد من كلامه ثلاثة تحقيقية وتخييلية
ومحتملة لها ولما كانت المحتملة لها لا يخرج عنها جعلها في القسم الاخيرة
في التحقيقية والتخييلية وانما قال **سينكشف لك حقيقتها** اشارة الى

بل الوجوه **قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا** حيث استعمل الحبل
للعهد المشابهة العهد بالحبل في وسيلة لربط شيئين **وذكر الاعتصام**
وهو التمسك بالحبل **ترشحا** **اما باقيا على معناه او مستعار اللوق**
بالعهد او مجازا من سلا الوتوق بالعهد لعلاقة الاطلاق والتقييد فيكون
مجازا بمن يتبين اوفى الوتوق الى المطلق كما قيل تقوا بعهد الله وحينئذ
كل من الترشح والاستعارة ترشح لاخر فامل ولا يخفى ان الترشح
يذكر الملامم المشبه به بعد شموله لذكر الملامم المشبه به وكأنه اخذ مما
ذكره الشرح المحقق في شرحه للتخلص الى استنبطت من كلام الكشاف
انه قد يكون قرينة بالكتابة ذكر ملامم المشبه به بلفظ ملامم المشبه به
فيما ذكره في قوله تعالى ينقصون عهد الله وسند ذكر تفصيله وما عليه
فيما سند ذكره في الاستعارة التخييلية **الفرد السادسة المجاز**
المركبة هو المركب المستعمل في غير ما وضع له علاقة مع قرينة
كالفرد اي قرينة المفرد في كونها مانعة من ايراد الموضوع له فصدق
التعريف على مجموع اعتصموا بحبل الله على الاحتمالين لانه اذا استعمل مجازا
من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعا في غير ما وضع له لان
الموضوع للمجموع مجموع امور وضع له الاجزاء وفي تسمية مجموع المركب
استعارة مركبة نظر بل في تسميتها استعارة كما لا يخفى على من له ادنى
معرفة في معرفة الفن كالمستعمل من الفن وكذا يصدق على مجموع قولنا
في رحمة الله لارحمه اي في الجنة مع انه في جعله مجازا من مركبات الحاصل
ان المجاز المركب يختص بالتخييلية والخير المستعمل في الانشاء والانشاء
المستعمل في الخبر ولا يجوز في احد الالفاظ فيه **ان كانت علاقة غير**
المشابهة فلا يسمى استعارة في حواسبه ولم يقل ويسمى مجازا من سلا
لعدم تضررهم بذلك وهذا الشرطية خبر لقوله المجاز المركب وعائنه
اعتراض بالواو ويوهم في التسمية بالاستعارة ان يسمى باسم اخر بل كما ذكروهم
انه يسمى بغير تسمية الاستعارة مع انه لا يسمى باسم بل هو صفات

القوم

القوم واعترض عليهم الشرح المحقق للتخلص بان المجازة المركبة كثيرة كما اجبا
المستعملة في الانشاء فلا وجه لخص المجاز المركب في الاستعارة التخييلية وحين
نقول لا يجوز في شي من اجزاء التخييلية من حيث الاستعارة التخييلية
بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة من كونها حقائق او مجازات وتختلف
بل في المجموع من حيث المجموع بخلاف غير هاتين المركبتين فان التخيول فيهما
سائر من التخيول في اجزائها فلم يلتفتوا الى ذلك التخيول والفتوا عن بيان
بيان التخيول في مفردة وهيئة في المركب الخبري الانشائي من ضرورة
لنوع من النسبة فتجوز فيها بنقلها الى النوع الآخر فيصير المركب مجازا
تبعية ذلك التجوز بخلاف التمثيل نعم يتجه ان التجوز في الهيئة التركيبية
لم يدخل في شي من الاقسام فاما ان يتجوز في الكلمة المستعملة في التعريف
وتجعل شاملة لها واما ان يترك بيانها للمقابلة فان قلت انما يدفع
بها ما ذكر من المركبات في مقام الاشكال لكن هناك ما لم يذكروا من
المركبات المقصودة بها افادة لا يزم الخبر فان قولك حفظت التوراة
يقصده افادة معنى علمت انك حفظت التوراة ولا تجوز في شي من
اجزائه فهو كقولك تقدم رجلا وتوخر اخري بعينه قلت اعلم عندهم
من قبيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فيمن يودي المسلمين
فانه يفاد به ان هذا الشخص ليس بمسلم لكن من عرض الكلام ولا يصير
اللفظ بمجازا والمصنف في هذا المقام حاسية بعينها ما ذكرنا لكنا
ننقلها ليكون شرحا جامعاً لحواشيه رعاية لحق مكتوبه وهي هذه
الاجزاء هذا التركيب المسمي استعارة تمثيلية وان كان لها مدخل في انتزاع
وجه السبه الا انه ليس في شي منها على الفراه تجوز باعتبار هذا المجاز
لمجموعها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازا اما الاول فكما في
المثال المذكور واما الثاني فكما لو عتري في الكلام المذكور عن التقدم والتأخر
ولرجل بلفظ مجازي وكما في قوله تعالى ختم الله على قلوبهم اذ جعل الختم
استعارة لاحداث هيئة مانعة عن خلوص الحق فيها فجعل الكلام استعارة

تمثيلية بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوبهم ختم الله عليها محققه
او مقدره هذا كلامه والاستعانة تمثيلية لاستعماله على التمثيل ثم
على التشبيه خصل التمثيل بها مع انه لا استعانة بدون تمثيل لا رن
فضل التشبيه هو تشبيه المركب في المركب حتى كان ما عداه من التشبيه
في نظر البليغ كالتشبيه وهذا الاستعانة مثاله في بيان البلاء فترى
حتى لا يكاد يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان يحمل الامور
في المركب على الاستعانة المتعددة ان امكن ويحمل عليه الامكان
فيكون المنظور للبليغ هذا التشبيه النبسه العظم الشأن وحقيقته
ان تؤخذ امور متعددة من المشبه ويجمع في الخاطر او كذا من المشبه
به ويجعل المجموعان متشاركين في مجموع مشترك بينهما وان اردت
مزيدا لتفصيل فلا تطلب من هذا المختصر القليل وارجع الى مقام عدل مثله
لا الى كلام عدل لا يجاز من فضله وفي حواسنه كما ان الاستعارة المصرة
قد تكون كمر كنه يجوز ان تكون الاستعارة المكنية ايضا مركبة ولا مانع
من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروا وفي وقوعه في الكلام تردد ثم كتبت بعد
حين على حاشية هذه الحاشية حضرت بعد حين من الدهر بوقوعه
في كلام الله تعالى افرح حق عليه كلمة العذاب في سورة تنزيل ومن حواسنه
في هذا المقام ان قبل آيت الربيع البقل وقصد تشبيه التبليل الغير
الفاعلي فاستعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي الثاني في الاول فلا شك
انه مجاز مركب والعلاقة فيه المشابهة وصرح العلامة التفنيزاني في
شرح الاصول بالها استعانة تمثيلية **نحو ان تقدم رجلا**
وتوخر اخري وفي فيه بحث فان في الاستعانة المركبة التمثيلية على ما صرح
بموجب ان يكون وجه التشبيه هيئته منتزعة من عدة امور وكذا الطرفان
يجب ان يكونا هيئتين منتزعتين من مجموع اشياء قد تضامتا وقد اختلفتا
حتى عادت شيئا واحدا فيقع في كل من الطرفين عدة امور وما يكون التشبيه
فيما بينهما ظاهرا الا ان لا يلتفت اليه وفي كون المشار المذكور بحث ولا يشبه

نحو ان تقدم رجلا وتوخر اخري غير مستعمل في التبليل الغير الفاعلي ثم
القول بمثل هذا النوع من المجاز في مثل هذا التركيب نسبة العلامة عضد
الملة ولدين في القوايد لغياثة وشرح المختصر الى الامام عبد القاهر
وذكر الفاضل التفنيزاني انه ليس قولنا لعبد القاهر ولا لغين من علم
البيان لكنه ليس بعبد هذا كلامه وما ذكره من البحث منذ دفع بانه لو
قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل لضاهاته اياه في التبليل واستند الفعل
اليه كما هو المشهور ثم يجوز في اللغة تضاد عن ان يكون مجازا مركبا اما
لو قصد تبليل التشبيه في المجاز الفعلي الذي هو عبارة عن مفهوم المركب
من غير قصد الى جز من الاجزاء فلا يخاف في انها تشبيه اشياء باشياء
قد تضامتا ولا صفت حتى طادت شيئا واحدا وخ يكون مثل قولنا
اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخري ولا يلزم من تشبيهه بهذا الاعتبار
بالقول المذكور كون القائل المذكور مستعمرا في التبليل الغير الفاعلي
فلا يخفى ايضا ما ذكره بقوله ولا يشبهه ان نحو اني اراك الى اخره غير مستعمل في
التبليل الغير الفاعلي وما نويد ما ذكرناه ما نقله انه قال ذلك
المحقق انه لم يقل به احد لكنه ليس بعبد فانه يشير الى انه توجيه للمركب
المذكور غير ما هو المشهور بنحو اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخري طاهر
وتوخر رجلا اخري ولا يحصل له بل اخري صفة تارة اي اني اراك تقدم
رجلا تارة وتوخر تلك تارة اخري **اي ترد في اقدام اي الشجاعة الحارة**
على الامر والاحكام بحامه لزم وجهه اي كف النفس عنه لا تدري اليها اخري
هكذا حق المثل فانه التحقيق الوفي الاجلي ولا يذهب عليك انه لا يمكن
الحكم على مفهوم الجملة كما لا يصح على مفهوم الفعل والحرف فلا يصح فيه التشبيه
الذي هو مبني الاستعانة بل لا بد من التشبيه فيما يري التشبيه فيه
الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب كما يعبر التشبيه في مضمون الجملة او في
الهيئة المنتزعة منها فتكون الاستعارة فيها ايضا بالبتوة وقد خلا عن
الاماء اليه كلام القوم وما يحتاج في الصدر ولا تجده في صدر بعد الصدر

ان قوله اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخري مسبب عن التردد فيجمل ان يكون
التوخر باعتبار فيتحقق الجواز المرسل في المجموع من غير تصرف في الاجزاء المستعارة
العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية اتفقت كلمة
القوم الظاهر كلمات القوم لانه لا بد لاتفاق من فاعل متعدد
الا ان يقال قصد توحيدها بالمبالغة في الاتفاق حتى تجاوزت الى
الاتحاد ولا يبعد ان يقال الاسناد تجازي وحقيقته اتفقت القوم
في كلمتهم فلا يضر وجه الكلمة في فاعليتها **على انه شبه امر اخر من غير**
تصريح بشي من اركان التشبيه سوى التشبيه المراد بالمسببه مالم
اتي بالتشبيه كان مشبها لا ماذكر كونه مشبها فان المشبه في و اذا
المشبه انتسب اظفارها ليس هكذا اذ ليس في نظم هذا الكلام تشبيه
بل التشبيه مرموز اليه باضافة الاظفار والشرط المذكور يشمل قولنا زيد
في جواب من قال من يشبه عمر و امع انه ليس هناك استعارة بالكناية
فاخرجه بقوله **ودل على ذلك التشبيه بذكر ما يخص المشبه به**
لا يشمل مثل قوله تعالى ينقضون عهد الله اذا اريد بالنقض ابطال العهد
فانه لم يدل على التشبيه فيه بذكر ما يخص المشبه به الا ان يتكلف بما ارجو
انه لا يخفى على مثلك وفي ثبوت البيان الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
نظر لان مبني الكلام في مذهبه على تناسي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة
فليس الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه بل على دعوي تقرر
دعوي الاتحاد بحيث لا يقصد بالدعوي بل يجعل مسلم الثبوت ويعبر
عنه بالاسم وكذا في شموله الاستعارة بالكناية على المذهب المختار ان
الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على لفظ المستعار للمشبه لاعلى التشبيه
فالاولي ان يقال اذا لم يذكر من اركان التشبيه شي سوى المشبه وذكر
مع ما يخص المشبه به **كان هناك استعارة بالكناية لكن اضطربت**
اقول لهم اي اختلفت اقوالهم من قولهم اضطربت جعل القوم بمعنى اختلفت
كلامهم وليس بمعنى اختلفت كلامهم كما هو احد معاني الاضطراب لعدم احتلال

قول السلف والاولي ان يقال واضطربت اقوالهم الى ثلاثة حتى تبين وجه
قوله **فلم تستعرض لها في ثلاث فريد** وبعد لم تبين خفاء وجه قوله
مذيلة بفريده اخرى اي مجموع لا ذيلها فريده اخرى وكانه مستحدث والا
فلم يجد التذليل بهذا المعنى في اللغة لسان انه هل بحث ان يكون
المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظ الموضوع له **ام لا**
الفريده الاولى ذهب السلف يريد به من تقدم قال السكاكي وهو
في اللغة من تقدم ابائك واقربائك وكانه سمي اهلا لعلم الماضيه سلفا
لا لهم ابا القليم الى ان المستعار بالكناية لفظ المشبه به المستعار
للمشبه بالنفس المرموز اليه بذكر لازمه من غير تقدير في تعكلم
الكلام وذكر اللازم قريبه على قصد من عرض الكلام ولا بعد
فيه عند من شاهد الاشارة الى المعاني العرضيه وصدق بحجاسنها المراضيه
وهكذا المذهب الثالث الذي جعلها التشبيه المضمر في النفس
المدلول عليه بذكر ما يلزم المشبه به مبني على جعل التشبيه بمعنى عرضيا
لا مقدر في نظم الكلام **وحسن وجه تسميتها استعارة بالكناية**
او مكينة اي استعارة مكينة لان الاسم هو المجموع لا مجرد المكينة **ظاهرا**
لانه استعارة بالمعنى المصطلح وملتبس بالكناية بمعنى اللغة اي الخفاء ولك
ان لا يتجاوز اللغة فافهم ومن وجوه ترجيح هذا المذهب ان الاستعارة
حينئذ اقرب الى الضبط لانها كلها حينئذ المشبه به المستعمل في السببه
وكفي شاهد القويه انه اليه ذهب صاحب الكشاف لا الى غيره في
ولو احتمل تقديم الظرف للقرن والتقدير عن صاحب المذهب بصاحب الكشاف
تنويه بشانه فلا يخفى انما سبق يستلزم كونه المختار على المبلغ وانه
فالاولي بقوله **هو المختار** التفرع ويكره التبع لترك التفرع لان المقصود
انه مختار الجمهور وفي التفرع يستفاد انه المختار بناء على الدليل وكثير من
شرح كلام السكاكي يعمل الى ان مذهبه هذا وصرف في عبارته الاية في ذلك
عن ظاهرها لكن الحق ان عبارته اظهر في كون مذهبه ما هو المشهور عن مذهبه

بغير لفظه ولم نعتز عليه بل قال الله المحقق في شرح التلخيص والذي
يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما
تصريحية والاخرى مكنية فانه شبه ما غشي الانسان عند الجوع
والحق من اثر الضر من حيث الاشتغال باللباس واستعارته
اسمه او من حيث الكراهية بالطعم المر النشغ فكون استعارة
مصرحة نظرا الى الاول ومكنية نظرا الى الثاني وتكون الاذاعة
نظرا الى التخييلية وتحقق ذلك ان الاستعارة بالكناية ان كانت تشبهها
مضمرا في النفس فلا مانع من كون المسببه في التشبيه مذكورا مجازا وان
كانت التشبيه المستعار للمشبه به كما هو مذهب السكاكي فصحته تدور
على صحة الاستعارة من المستعار فان صححت صحح والا فلا **العقد**
الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذكّر زيادة
عليها من ملاحظات المشبه به في نحو قولك خالب المنيّة نشبت
بقلان فان الخالب في قرينة الاستعارة وهو جمع مخلب بكسر الميم
وفتح اللام اما بمعنى ظفر كل سبع طائر كان او مائيا او هو لما يصيد من
من الطير والظفر لما لا يصيد ونشبت كفتح بمعنى علق زيادة على
القرينة وفيه خمس **فرايد الفريدة الاولى ذهب السلف**
سوي صاحب الكشاف الى ان الامر الذي اثبت للمشبه من خواص
المشبه به مستعمل في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاثبات
يعم البيان الترشيع والتخييلية وليس كلام السلف فيما راينا الا في التخييلية
وايضا لا يصح على عمومه قوله **ويسمونه استعارة تخييلية** فيجب
تخصيص الامر بما لا يتم الاستعارة الا به وتسميته استعارة لانه استعار
ذلك الاثبات من المشبه به للمشبه وتخييلية لانه خيل ثوبه للمشبه ادعا اتحاد
مع المشبه به وقوله وانما المجاز في الاثبات بمعنى ما المجاز الا في الاثبات
اي في اثبات تلك الخاصة للمشبه وقع على الظف بيان لانه لسمي مثل هذا
المجاز مجازا في الاثبات ووجه التسمية ليس موجبا للتسمية حتى يتجه ان

الزائد على القرينة ايضا ساكنا في كونه مستعارة تخيلا **ويعلمون بكونهم**
المكني عنه عها واليه ذهب الخطيب الفريدي الثانية جوز صاحب
الكشاف كونه استعارة حقيقية في بعض الموارد لما يلام المشبه بها
في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث استعير الجبل للعهد والنقض
لا بطلاله قال صاحب الكشاف شاع استعمال النقص في ابطال العهد
من حيث تسميته العهد بالجبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات
الوصلة بين المتعاهدين قال الشرف المحقق للتلخيص قد استفدنا
منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية
بل قد تكون حقيقية كما استعارة النقص لا بطل العهد هذا كلامه
فالقرينة مجرد التعبير عن ملام المشبه بما وضع لملام المشبه به
ويجري التحيل باثبات النقص الحقيقي في الآية ايضا فجعلها استعارة
لا بطل العهد من غير التفات الى هذا الاهمال فيشعر بأنه ما امكن ذلك
لا يلتفت الى غيره ومن هنا نشأ ما ذكر في الفريدة الرابعة **ولا يخفى**
انه قرينة دقيقة يستبعد كونها مقبولة عند البلغاء فنقول
يحمل ان يكون مراد صاحب الكشاف ان النقص بعد اثبات العهد كناية
عن بطلانه كما ان نشبت خالب المنيّة كناية عن الموت وان يكون مراده
شاع استعمال النقص في مقام اداة ابطال العهد ولا يخفى ان جعل
القرينة مطلق التحيل اقرب الى الضبط فخرده النسب بالاعتبار
الفريدة الثالثة جوز السكاكي كونه مستعارة وانما ما راينا بيانهم
ان السكاكي جعل الاستعارة التخييلية مستعملة في امر هي **توهم المتكلم**
شبهها بمعناه الحقيقي ولم نعتز على غيره من نسبة التجويز اليه بان
يكون مذهبه التجويز دون الترجيح والتعيين **ويسميه استعارة**
وهذا ظاهر تخييلية لانه مما خيل استعمال المشبه في المشبه به ولا يخفى انه
تعسف اي خروج عن سلوك الطريق وانفراد عن كل رفيق وهو في السلوك
لا يليق وذلك ان المجازة هي جعل اللفظ تابعا للمعنى فجعل المعنى تابعا للفظ

خروج عنها فالسكاكي عدل عما عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى الحقيقي
للملازم المشبه به للمشبه الى ان المتكلم توهم صورة وهمية واستعارتها
اللفظ الملازم للمشبه به ولا يري راع اليه كما يري سوي طلب استعمال لفظ
الاستعارة المتعارفة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له **الفردية**
الرابعة المختارة في القرينة للمكنية انه اذا لم يكن المشبه المذكور
تابع لشيء برادق المشبه به التي تابعة كان باقنا على معناه
الحقيقي وقد عرفت منشأه وفيه بحث لجواز ان يكون ذلك مما لم يشع
استعمال لفظ مرادق المشبه به في المشبه لافهما اذا لم يكن فانه الذي يدل
عليه سياق عبارة الكشاف حيث قال شاع استعمال النقص في
ابطال العهد ووجه ما ذكره ان الاولى رعاية اسم الاستعارة اذا لم ينفذ
جانب المعنى وبما رضى ما سبق لما جعل الجميع على نحو واحد اذا لم يكن فيه
كلفة اولي مع ان خلوص القرينة عن الضعف مطلقا يدعيه **وكان**
اثباته له استعارة تخيلية لا يوههم صورة تشبيه اياه له على
ما ذهب اليه السكاكي لانه تقشف **كخالب المنيته** اي كبقا تخالب
المنيته على معناه الحقيقي او كاثبات الخالب للمنيته فمنه على كل تقدير
الى ما هو له اليك فليكن والسلام عليك **وان كان له تابع لشيء**
ذكر المرادف المذكور كان مستعارة لذلك التابع على طريق التصریح
فلا حتم لا تعدم اربعة كون الجميع حقيقة والافقسام الى الاستعارة
المصرحة والحقيقة وكون الجميع استعارة تخيلية والافقسام الى
الحقيقة والتخيلية ولكن تزداد اقسام الاحتمال بما وهبناه لك غير مر
حتى حصل لك الاستقلال فعلمنا بالاعراض عليك بالاقبال والحمد لله على كل
حال **الفردية الخامسة كما يسمى ما زاد على قرينة المصروفة من**
ملايات المشبه به ترشيحا كذلك بعد ما زاد قرينة المكنية من
الملايات ترشيحا لكون الترشيح موضوعا لمفهوم مشترك بينهما وهو
ما يلزم المستعار منه ويقارن الاستعارة او التشبيه بل لمفهوم مشترك

بينهما

بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل ايضا لان الاشتراك خلوق الاصل لا
يثبت من غير ضرورة ولا ضرورة هنا فلك تحصيل ذلك المفهوم بسهولة
ما القينا عليك ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة لان
ذكر ملازم المشبه به لا يصلح ان يكون قرينة المصروفة حتى يحتاج الى تفيد
جعله ترشيحا بالزيادة على القرينة ولا يكفي في التقيد ان يكون زادا
على قرينة المكنية بل لا بد ان يكون زادا على قرينة التخييلية ايضا
الا ان يقال الدخول في قرينة التخييلية لا يزيد على قرينة المكنية فلا
تغفل ولا يخفى ايضا ان الاشتراك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل
في التجريد ايضا الا ان يقال التخصيص مجرذ اصطلاح فاعرفه ولولم تشبه
تجريدا فان محاسن الكلام ليس من فوائده الاسماء **ويجوز جعله ترشيحا**
للتخييلية والاستعارة الحقيقية اما عند صاحب الكشاف
الاستعارة الحقيقية فظاهرا وكذا التخييلية على ما ذهب
اليه السكاكي لان التخييلية مصروفة هذه واما التخييلية على
مذهب السكاف فلا تترشح يكون للمجاز العقلي ايضا ان يكون
ما يلزم ما هو له كما يكون للمجاز اللغوي المرسل تدبر ما يلزم
الموضوع له وللتشبيه بذكر ما يلزم المشبه به والاستعارة
المصرحة كما سبق او الزيادة المكنية ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة
المكنية ويجعل نفسه تخيلا او الاستعارة حقيقية او اثباته تخيلا
وبين ما يجعل زادا عليها وترشيحا فوه الاختصاص بالمشبه به فأيها
اقرى اختصاصا وتعلقا به فهو قرينة وما سواه ترشيح خص ببيان
الفرق بين القرينة والترشيح بالمكنية لانه لا التباس بين القرينة
والترشيح في المصروفة كما اشترنا اليه نعم يحتاج الى الفرق بمثل
ما ذكرنا بين القرينة والتجريد فأيها الشد اختصاصا بالمشبه كان
قرينة وما سواه تجريد ولا يظهر ما يحضر السامع او لا فهو القرينة
وما سواه ترشيح ولكن ان يجعل الجميع قرينة في مقام شدة الاهتمام

بالايضاح. والحمد لله على تمام الاضباح. بعد الظلام المحوج للصباح.
ونرجوا انتظام في سلك دعا الطلبة في الصباح والرواح. والحمد لله
سرب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من تعليق هذه الرسالة في آخر

شهر ذي الحجة الحرام من شهر سنة ثمانية

وثلثين ومائة والف على

يد المحقق الميرزا

عفي الله عنه

وعفوا

م

م

م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان وجعله ذريته الى معرفة
 دقائق القرآن والصلاة والسلام على من عجز عن اركان مقاماته عقول
 العقلاء وكلام عن بيان حالته السنية فحول البلغاء وعلى اله واصحابه
 الواصلين الى الله الواحد الذي لا تعد فيه بطرق مختلفة وضحته
 الدلائل مبتدعة عن التشبيه والتقوية اما بعد فهذه حواشي
 على الشرح المنسوب الى المولى المكرم والاستاذ الفخيم مولانا عسكالم الدين
 ادخله الله جنة النعم على رسالته الاستعارات للمولى الحق والجزم المدقق
 مولانا ابي القاسم اليتيم السمرقندي اطاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جمعها
 تراجا قدام الفقراء وعبار مجاز للعلماء واعترف بالعجز والتقصير وقصور
 باعه عن هذا الامر الخطير لقللة البضاعة سيما في هذه الصناعة الزاكر لرحم
 الله امر عرف قد عرف فلم يتعد طوره الا الحاج الاخوان والخلائع حمله على التماسي
 بفضل الزمان حسن بن محمد الزبيري عفي عنهما المالك الباري لو لده الاعتراف
 الامجد شمس الملة كالدين محمد رزقه الله سلامة وحفظه عن موجبا الذللة
 انه في الاجابة واليه الانا به **يقول** عدل عن ضمير التكلم الى المظهر الذي
 هو **العبد الفقير** للاستعطاف اذ في ذكر العبودية والافتقار هضم لنفسه
 واعتراف بعجزه وقصوره بضاعته عما هو بصدده ففتح الباب فيضنه
 ويخطر بالبال ان اللام الداخلة على المظهر الموضوع في مقام المضمير العبد

الخارجي لان ذلك ان كان لغايب فلا بد من تقدم ذكره في الجملة والمعرف
 باللام الموضوع موضع الضمير المتقدم ذكره متقدم ذكره في الجملة فيكون
 للعبد وان كان متكلم او مخاطب وهما متعينا عند المخاطب فيكون
 المعرف باللام الموضوع موضع احد هما متعينا عند المخاطب تعين الامير
 في قولهم خرج الامير اذ لم يكن في البالد لا امير واحد فيكون للعبد مثله
 ولا يذهب عليك ان الفصل بين التسمية والحمد لا يخلو عن سواديب
 الا ان يقال الفصل ليس الاجنبي الا ترى ان الحمد وقع مقولا لهذا القول
 الفاصل **اللطاف** **ربه** اللطف الاحسان برفق ولطف الله احسانه
 الى عباده بايصال المنافع اليهم برفق واختار من بين الاسماء الحسنی
 الرب اشارة الى انه غير مستقل بامر بل محتاج الى تربيته ربه احتياج
 الاطفال استنزال الالاف فضال ووصف اللطاف **بالخفية** كما نفتقر
 الى الخفية وهي النعم الباطنة نفتقر الى الجلية اظهار الماخفي واعراضا
 عما ظهر او لشدة احتياجه الى النعم الخفية التي من جملتها الاقدار على
 التاليف حفرها اي احاطت بها احاطة تامة **مغفرة** اي ستره لذنوبها
 وفيه اعتراف بكثرة ذنوبها وانها احاطت بها من كل جانب وهذا
 الاعتراف في حق الاب لا يخلو عن سواديب الا ان يقال غلب نفسه عليه
 او ادعى سرية ذنوبه اليه **الجليلة** لا يخفى ما بين الجليلة والخفية من
 صناعة الطباق وجلالة المغفرة مع انها من الامور الخفية بجلاء الاثر
 المترتب عليها فكانه طلب مغفرة عظيمة ظاهرة الاثر **الوفية** مبالغة
 الوفاء والمراد بها الوفاء بالحاجات بل بما وعد الله تعالى مع عباده
 الصالحين مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على بال بشر قط وقد
 اخذ زيارته النعم بالحمد من قوله تعالى ولين شكرتم لا زيدنكم من الحمد
 المذكور ههنا هو الحمد الجامع للشكر لو قوعه علما لا نعام **ويذكر**
بالبليّة اخذ من قوله تعالى ولين كفرتم ان عذابي لشديد ولا يخفى
 ما بين النعم والبليّة من الطباق وكذا في **البكرة والعيشة** المراد بها الدوام

ظرفان ليزاد ويدفع على سبيل التنازع ويحتمل ان يكونا ظرفي الحمد فان
محمول المصدر وان لم يجز ان يتقدم عليه سيما اذا كان معرفا باللام الا انه جوز
ذلك اذا كان ظرفا لقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وتقدم العامل مقدما بقرينه
الموصوفه تكلف مستغنى عنه وحسنه كما يحتمل ان الدوام يحتمل ان التخصيص
بالوقتين المعروفين لشرفهما واجتماع ملائكة الليل والنهار فيهما ورفع
اعمال العباد فيهما **الحمد والابحاطية** الجملة خبران وليس فيها عايد الى
الاسم لانها متقدمة به كما في ضمير الشاؤ وقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت
انا والنبون في قبلي **اولا** الله واللام في الحمد ما للجنس والاستغراق و
الاول يستلزم الثاني لا يقال ترتب الحكم على المشتق يدل على علته لما خذله
فيفيدان جميع المحامد ثابتة له تعالى بسبب الانعام مع انه ليس كذلك لانه
تعالى كما يستحق الحمد على الفاضل يستحقه على الفضائل لا نقول له لم يجعل
الانعام علة لثبوت جميع المحامد له تعالى بل علة للاخبار بان جميع المحامد
ثابتة له تعالى ثم علم ان اسماء الله تعالى توقيفه عندنا اعني ان اطلاقها
عليه متوقف على الاذن من الشارع وما سمعنا اطلاقا **واحيب** عليه ممن يوثق
به بل المسموع هو الوهاب بصيغة المبالغة **اي كل عطية** قال الامام الاستغراق
اول عطية العبودية التي نزلت فيها السورة اي سورة الكوثر وحسنه
يكون اللام للحمد الخارجي وفيه بحث اذ يشترط في العهد الخارجي سبق الذكر
تحقيقا او تقدير او الاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي واسم
الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا لرجل او علم مخاطب بعد قوله كقولك
ركب الامير من غير سبق ذكره اذا لم يكن في البعد الامير واحد وكقولك لمن
دخل الدار اغلق الباب وهم هنا ليس كذلك ولانه لا يلازم مقام الحمد فانه
كما يقتضي استغراق المحامد يقتضي العطايا **فحينئذ** اي حين كون اللام للحمد
الخارجي **تناسب فقر الحمد والصلوة** الفقرة في النثر بمنزلة البيت
في النظم مثلا الحمد لواحيب العطية فقرة والصلوة على خير البرية فقرة اخرى
اشد تناسبا وجه سدة التناسب بين فقرتي الحمد والصلوة سدة التناسب

بسبب

بسبب ان فاصلهما متساويان في الوزن والتقنية وفقرتهما كما هما
متساويان في الحروف فاذا كانت اللام للحمد كانت العطية عبادة عن الكوثر
الذي خص بسيد البشر فيحصل بذلك مناسبة اخرى بينهما من حيث المعنى
اذ يكون بعضه داعي للتصلة حينئذ كونه في فقرة الحمد فيزداد بذلك
شدة التناسب بينهما **ولا يخرج الحمد بذلك** اي يكون اللام للحمد **على**
النعمة اي على انعامه على انه ذهب كثير من المحققين الى انه لا يشترط وصول
النعمة المشكور عليها الى الشاكر **مسلي البر** لم يقل بعنا مع ان المقام
يقتضي ذلك رعاية للسمع وللاقتضا من التكلم الى العينية ولقاييل
ان يقول ان الظاهر ان المضاعف فيه في قوله مبنيا عبادة عن الثقلين
لان الاصح انه مرسل اليهما فقط والظاهر ان مسلي البرايا عبادة عن
الملك ومسلي الانس والجن فلا التفات الا ان يقال بالتعظيم في الاول
او بالتخصيص في الثاني ثم انه لم يذكر الموصوف ولم يقل الحمد لله واهب
العطية بغيرها على قوة الاختصاص به وانه كما لا يذهب الى موصوف
غيره وسلك في ذكر النبي صلى الله عليه هذه الطريقة فاقصر على وصفه بما اذبح
فيه جميع كمالاته تخيما لشانه فقال **والصلوة على خير البرية** قال العلماء
الاقتضاد على الصلوة بدو السلام مكرره ولعله تركه رعاية لتسا
الفقرتين **اي جميع البرايا** يوهم ان لام الاستغراق بمعنى لكل المجموع و
ليس كذلك وكما انه اوي به الى انه خير من مجموع البرية بما انه خير من
كل برية وفيه توقف فالاولي ان يقول كل برية كما قال كل عطية
ويجوز ان يكون اللام للاستغراق العربي كما في جميع الامير الصاغة فيقول
المعنى الى ما اراده الشارح بلام العهد **والبرية** اي البرية **على** ان يكون
اللام للحمد الخارجي **من الانس والجن والملك** انهم قدم الانس لشرفهم
واخر الملك الكرام والجن ووصفهم بالكرام مع ان الموصوف مفرد
رعاية للسمع وجبر لما حصل من التقصير في حقهم بتقديم المفضول
عليهم نقل عنه هنا حاشية هي هذه عند الشرح ان احسن الى قوله

سب

الحمد لو اهاب العطية وصلواته صلاة المتن الا انه في المتن عطف على محمد والحمد
لو اهاب العطية وفي الشرح انقلب الى العطف على قوله ان احسن انتهى ما نقل
ويجوز عطف الصلوة على اسم وعطف الخبر على الخبر فيكون ان داخل على جملة
الصلوة ايضا ويجوز ايضا عطف جملة الصلوة على خبر ان لا يقال لا يجوز
ذلك لان الصلوة ليست احسن ما يزد به النعم ويدفع به النقم مع انه يلزم
ذلك من العطف على الخبر لانا نقول الصلوة من افراد الحمد لان فيها اعترا في
بانه تعالى مرسل له صلى الله عليه وسلم اليها ومحسن به علينا وتناسب
الحمد والصلوة اكمل تناسب من جهة انهما احسن ما يزد به النعم والعطايا
ويدفع به النقم والبلايا لا يقال يرد عليه حينئذ ان يكون من عطف الخاص
على العام والنكتة المشهورة لا تمشي ههنا فكيف يصح العطف على خبر ان
لانا نقول يحصل بهذا العطف الخرج من عهدة الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وكفى به نكتة **وعلى الله** اعاد كلمة على ردا على الشيعة فانهم يكرهون
الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين الله بكلمة **على** **الذي احد معنى الال** والصلوة
ان يقال احد معا في الال لان الال يطلق على التي عن معنى ومن اراد الاطلاع
عليها فليراجع الى لقائهم لا يقال امراده احد معنى الال المناسبين للمقام
لانا نقول المعاني المناسبة ايضا اكثر من اثنين لما ذكر في القاموس ان الال
يطلق على ابتاعه وعلى وليا به وعلى اهله ثم ذكر فيه ان اهل البني ازواجه
وبناته وصهره على او بناته فقط والرجال الذين هم له وقال الشافعي
رضي الله عنه الحمد صلى الله عليه وسلم هم وموتو بنو هاشم وبنو مطلب
الذين حرم عليهم الزكاة **فلا يلزم على المصنف الاعمال** اي اعمال الاصحاب
مع ان ذاب المؤلفين ذكرهم مع الال **بل فيه اي** في تفسير الال بالاتباع **الاهام**
حسن الالهام معروف والمعنى القريب والمعاني القريبة الال ظاهر وظاهر
مما ذكرته انفا ووجه حسنه انه موجب لعدم افعال الاصحاب بل احد من
الامة **ولو قال وعلى الله العلية** بدل قوله ذوي النفوس الزكية ويحتمل
احتمالا بعيدا ان يكون المعنى ولو زاد قوله العلية بعد قوله وعلى الله حتى يصير

فقرة الال بزيادته فقرتين ويزول طولها المفرد **كان احسن سبكا**
لانه حينئذ يصير بذلك فقرة الال مناسبة لسائر الفقر في المقدار وان كانتا
فقرتين كما في الاحتمال البعيد وقد اشار بقوله سبكا الى استعارة مكانه
وتجسيلية حيث شبه في نفسه فقرة الال بالجواهر المداية فان السبكر هو
اذا بهتها واشتلتها السيد الذي هو من لوازم المشبه به فالشبيه استعارة
مكانه واشتلت لازمه المشبه به المشبه تجسيلية **واعلى منزلة** لانه حينئذ
يكون اشارة الى علو اله على سائر الانبياء اخذ من قوله تعالى كنتم خير
امة اخرجت للناس فيقدر خيرية امته من سائر الانبياء كما انه صلى
الله عليه وسلم خير من انبياءهم وحينئذ تناسب فقرة الصلوة عليه
وعلى الله اشد تناسبا **الروية** اي التامل **الركية** اي المفصلة لا يخفى ان الال في
الواقعة في الخطب وغيرها الغير المعلوم وضعها لمعانيها بعينها محتاجا
الى تعريف اللفظ الذي ماله الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع لذلك
المعنى وليس المقصود به تحصيل صور غير حاصلة كما في التعريفات الحقيقية
بل المقصود به الاشارة الى صور حاصلة وتعيينها من بين الصور الحاصلة
ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع باراد الصور المشار اليها والركية
ليست بموضوعة للمفصلة والدليل الذي ورد له لا يدل على ذلك بل على
خلافه والالزم ان يكون الحكم لغوا اذا لا معنى لقد افلح والقول بانه تعريف
بالالزم انما يمتشي في التعريفات المعنوية دون اللفظية بل النفوس
الركية هي الطاهرة عن الكدورات البشرية او النامية المترتبة عن حضض
النفوس الى اوج الكمال **ونزكا النفس يستلزم زكا الفعل** جواب عما يقال
انه مدح الال بتهذيب القوة النظرية واهل مدحهم بتهذيب القوة العملية
فاجاب بما تري وفي بعض النسخ زكا العقل وله وجه ايضا فان زكا النفس
يستلزم زكا قواها فان النفس سلطان القوي والناس على دين ملوكهم والعقل
قوة قواها عند الحكم واتحادها انما هو مذهب الحكم ولا يذهب عليك
ان قوله ونزكا النفس يستلزم زكا الفعل لا يلائم تفسيره السابق المزكي اذا معنى

لغلاج الفعل ينبغي ان يحل الزكاه هنا على معناه الحقيقي وهو النفا والاطهارة
فقد جرى الله على لسانه الحق من حيث لا يشعر به واعلم ان البيضاوي فسر
التزكية في تفسيره بالانما بالعلم والعمل والانما بالعلم اشارة الى تكميل القوة
النظرية والانما بالعمل اشارة الى تكميل القوة العملية فعلى هذا يكون النفس الزكية
هي الناسة المترقية والاطاهرة عن الجسد بالعلم والعمل الصالحة وحسب
لا حاجة الى حديث الاستلزام الذي ذكره الشارح لما بعد هو من الظروف
الزمانية البنية المقطوعة عن الاضافة اي بعد الحمد والصلوة ذهب العلامة
التفتازاني في شرح التلخيص الى انه جزء من الشرط وقال بعض المحققين انه جزء
من الجزاء قدم على الفا لفصل بين ادا في الشرط والجزء الكراهتهم تواليهما واليه
ذهب النجاة وهو الوجه لان المقصود هنا بيان ان التاليف المصدر
بالحمد لا يرد لو وقع شي ما لان التاليف لا يرد لو وقع شي ما بعد الحمد لا يخفى
ان التاكيد انما يلازم التعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسبة لملاحظة تقدير
التاليف بالحمد ان يجعل بعد ظرف الجزاء وجه ما ذهب اليه التفتازاني انه نظر
الى ان الايمان بكلمة اما انما وقع بعد الايمان بالحمد والصلوة فالمناسب ان يجعل
جزء من الشرط **لما هنا** اي الواقعة في اويل الكتب وغيرها التي لم يسبق عليها
بجمل لا لفظ ولا تقدير حتى يجب تكريرها لفظا او تقدير لتفصيل ذلك الجمل
لجود التاكيد اي تاكيد الجزاء فانك اذا اردت تاكيد زيد منطلق مثلا تقول
اما زيد فمنطلق فان حاصل معناه ان انطلاق زيد لا يرد لو وقع شي ما
واللزم ومن متعين الوقوع فلذا الملازم قال التفتازاني في آخر علم البديع
نقله عن ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب
هو ما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى فاذا
اراد ان يخرج منه الى غرضه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد
انتهى كلامه فلا يصح قوله اما هذه لجمد التاكيد لانها تفيد التاكيد وفصل
الخطاب معا بل هو اهم حتى قال بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اويل الكتب
المقصود منها مجرد الفصل بين ذكره وبين الغرض المسوق له الكلام وايداه

بانه

بانه المتبادر من عبارة الكشف في صورته وان يمكن ان يجاب عنه بان
الحاصل الذي يفهم من قوله لجود التاكيد انما في بالنسبة الى تفصيل الجمل واليه
اشار بقوله لا لتفصيل الجمل فلا ينافي في اذنها معنى اخر مع التاكيد كفصلية
الخطاب والمجازات الا انه ينبغي ان الاهتمام يكونها فصل الخطاب بشد
من كونها التاكيد بدليل ما نقل انفا فلم لم يقل لجود فصل الخطاب او
لجودها الا ان يقال يعني شرح كونها فصل الخطاب عن ذكره وانه قد ذكرها هو
الحق بالحصول انما في **والاولى** اي كما اثبت القوم حتى الرضى الثانية
وليس المعنى كما اثبت الرضى الثانية كما توهم **ومن قصد نظره على الثانية**
ونفي الاولى فلا بد له ان يحل اما حيث ما وقعت على انها تفصيل الجمل
بارتكاب تكلفات فقد صدق في حقه قول الشارح **فقد صدق** ذلك
القاصر النظر **عائنا** شقيا او قاصدا اذ جاء المعاني بكلا المعنيين **ارتكاب**
تكلفات حين قد رما اخرى عديدة لا ما المذكور وقد شرط وجعل
لها وحرف عطف وقد رما اخرى عديدة لا ما المذكور وقد شرط وجعل
اي تلك التكلفات عاينا مریدا وقاصدا والحاصل ان اما المذكور قد
في اويل الكتب ونحوها لم يرد بها احد انها تفصيل الجمل وعدا سيماخذ
وذلك القاصر النظر حامل لكلامهم على ما هو بعيد بما حل عن مرامهم
فان معاني الاستعارات الفا في جوابها وما مدخولها علة لاردت
والفا في فاردت زائدة وقوسط بعد بين اما والفا كاف الفصل بينهما
ولا يجوز الفصل بينهما بالكثرة من اجزء الجزاء فان كان ذلك الجزاء الفا
من اجزء الشرط فلا يجوز حينئذ تقديم شي من اجزء الجزاء على الفا كما لا يخفى
فالاولى فتح هذه ان في قوله فان على حد حرف الجزاء منه ليؤذن من اول الامر
بالعلية ولا يسبق الذهن الى انه جزاء وان كان قوله فاردت تفرع عليه فان
ذلك معنى يخفى لا يذهب اليه الا من عقله خفيف وحاصل المعنى اما بعد
فاردت ذكر معاني الاستعارات واقسامها وقرانها سهلة الضبط لانها
قد ذكرت في الكتب عسيرة الضبط وهذا يتلقاه القول بالقبول **او الاستعارة**

المصرحة اي اراد بالمعاني او بالاستعارات الكانت الاضافة ببيان
وان كانت عبارة الشرح فيما سياتي من قوله ان المعاني اللفظ الاستعارة
الى غيره ياتي **كما يفيق عنه عبارة** **فيما بعد** وهي قوله لتحقيق معاني
الاستعارات واقسامها وقوانينها **ولا وجه الجمع** فيه ان وجه الجمع ان
الاضافة بيانية لا لامية وايضا اللفظ المشترك تعدد اعتباري با
اعتبار دلالة على كل واحد من معانيه فللمجم وجه باعتبار ذلك التعدد
الا اعتباري او نقول الامة للجنس وهي تبطل الجمعية تامل **ولم يفسر**
الاستعارة بالحكاية اقسام فيه ان اضافة الاقسام الى تلك المعاني
لا تقتضي ان يكون لكل معنى اقسام بل يكفي لصحتها اثبات الاقسام بعضها
على انا لانسلم انه ليس لها اقسام فانها تنقسم الى المطلقة واختصاصها
المصرحة اليها الا ترى ان المصنف اوجي في اخر العقد الثالث الى اقسام
الممكنة والخيالية الى الاقسام الثلاثة الا ان يريد ان ليس لها اقسام
مذكورة في كتب القوم وكما انه لا اقسام للاستعارة بالحكاية على زعمه
فكذلك اقسام الاستعارة الخيالية **وانه لم يتحقق** اي لم يذكر في
كتب القوم **الاقربينة الممكنة** فيه انه مدفوع بان اضافة القرائن
الى المعاني الاستعارات لا توجب ان يذكر لكل معنى قرينة بل يكفي لصحة
الاضافة اليها ان تذكر قرينة بعض تلك المعاني لاحتياج قرينة
ذلك البعض فقط الى التحقيق فان الاضافة لا بدني ملازمة شائعة
واما جمع القرينة فهو ما باعتبار المواد وطبقاتها ما قبلها او باعتبار
تغليب القرينة على الترتيب كما سياتي فان الجمع كثيرا يطلق على ما فوق
الواحد **فتامل** كان وجه التامل على ما اشرنا اليه في المواضع الثلاثة
والاولى ان يقول بد لعسيرة الضبط **غير مضبوطة** **لا على مضبوطة**
اي لان قوله مضبوطة يدعو ويقتضي ان يقول غير مضبوطة ليتعادل
ولا يخفى ما بهنك الاولوية من ترك رعاية جانب المعنى برعاية جانب
اللفظ لان غير ضبط بزوال مضبوطة يحتمل تعدد الضبط وتفسره وكذا

مضبوطة

مضبوطة يحتمل ان يكون ضبطه بزوال تعدد وتفسره وان يكون بزوال
تفسره وحصول سهولته مع ان المراد منها الشق الثاني **ان كل من سيرة الضبط**
حيث اتركب التاويل في الثاني فلذا صرح بتفسير الضبط ثم اختار في الثاني مضبوطة
لاختصار الكلام وعدم لبس الملام وكما انه بنه على ذلك بقوله فيجعل قوله مضبوطة
اعلى سيرة الضبط حيث اتركب التاويل في الثاني فقط ولم يقل او ليحل
عسيرة الضبط على غير مضبوطة **ليظهر التقادير** اي التقابل فيه اشارة الى
ان التقابل حاصل قبل التاويل وانما يفسر به والاقوال ليتعادل **لا من قبل**
اضافة الصفة الى الموصوف وانما لم يقل من اضافة الصفة الى الموصوف
وترا د القيد لانه ليس على الطريقة المعهودة في اضافة الصفة الى الموصوف
لان المشهور فيها ان يجعل المضاف نفسه صفة للمضاف اليه كما في نحو
جود في هذا لم يجعل الفوائد صفة للعقول يدل قدر الجار وجعل الظرف مستقر
صفة للعقود ويحتمل ان يكون من اضافة الموصوف الى الصفة كما لمعنى نظمت
قوله يدعوا لي من كتب القوم اي ما عوفة منها بل الاولى ان يكون فرايد
عوايد مركبا وصفيا لا اضافة اي **عوايدك لفراد** بنه بالتفسير على انها
ايضا من اضافة المشبه به الى المشبه كجني الما فاستفدنا من كلامه ان
اضافة كل مشبه به الى المشبه من اضافة الصفة الى الموصوف **التي تحفظ**
في ظرف على حدة صفة كاشفة عن وجه تسميتها بالفرايد ويحتمل ان
يكون وجه التسمية انها لا تغيرها كما انها في يد العصور وحيدة الدهر
او انها في يد البلد والاولى او انها تنفذ في الصدق **ولا تخلط بالاولى**
جمع لقوة وهي لدرجة كبيرة كانت او صغيرة والفردية هي البكيرة منها كذا
في القاموس الا ان المراد بالاولى هنا الدرر الصغرى بفريدة عدم خلط الفر
بها **ولا يخفى حسن اضافة الفرايد في هذا الكتاب الى العوايد** وجه
الحسن ان العوايد جمع عايد من العود وهو الرجوع والاسماء المذكورة في
هذا الكتاب المشبهة بالفرايد عوايد من المتقدمين والمتأخرين الى
المصنف **كما ان احسن** اما لفظا فحصول التجنيس بين الفرايد والعوايد و

يد

الفل يد والعوايد واما معنى فلون الفاء فانه ما اكتسبته من علم او مال و
هذه المسائل مكتسبة من القوم والظاهر ان المصنف ذكر العوايد ههنا لنفسه
بانها ليست من بل من القوم واليه ارجى الشارح بقوله ولا يخفى حسن اضافة
القرآن الى العوايد في هذا الكتاب فالعوايد احسن بالنسبة الى هذا الفرض
من ذكر العوايد فان الاخذ من الغير ليس ما خولنا في تعريف الفائدة بل هي اعم
منه ومن المتخترع بخلاف العايد فانها ناض في ما اخذ من الغير بناء على ان
الشارح البه في هذا الكتاب **لتحقق معاني الاستعارات** المحتاجة الى التحقيق
الاختلاف فيها وهي معنى المكنية والتخييلية المحققان في العقد من العايد
واما معنى المصراحة فلا يحتاج الى التحقيق لظهورها وعدم الاختلاف فيها
فعلى هذا لا يرد انه لم يتحقق جميع معانيها **واقسامها** لم يتحقق صراحة الا
اقسام المصراحة في العقد الاول والى في اخر العقد الثالث الى انقسام
المكنية والتخييلية الى المطلقة والمرتبطة والمجردة **وقيل** المحتاجة الى التحقيق
وتلك ليست الا قرينة المكنية وتحقيقها في العقد الثالث وقد ظهر
بما ذكرته وجه قوله فيما بعد والاول حق ودون الثاني **كانه ادرج الترتيب**
جواب سوال المقدرة تقديره انه لم يذكر المصنف الترتيب مع القران
هنا مع انه مذكور معها في عنوان العقد الثالث فاجاب بما تربي **تعليلها**
للقرينة على الترتيب فذكره بلفظ القران فيكون الترتيب ايضا مذكور في
العنوان لا يقال لا وارجح المكنية في قرينتها وجه وجهه لان كلاهما من
ملايم المستعار ومنه واما ادرج ترتيب المصراحة في القرينة وتعليلها
عليه فلا وجه له لان قرينتها من ملايمات المستعار له وترتيبها من
ملايمات المستعار ومنه لانا نقول كلاهما في ترتيب المكنية وترتيبها
واقصر ههنا على ذكر القران فورد عليه الاعتراض بالاقتصار ههنا فاجاب
بالتعليق فلا يكون الترتيب المندرج في القرينة بالتعليل الا تسميها
ولا ينافيه قوله وجعله في تحقيق اقسام الاستعارة لانه اراد بتلك
الاقسام اقسام المكنية الموصي اليها في اخر العقد الثالث تامل ما اخره لا يخفى

ترتيب
مح

حسن

حسن هذا الوجه الاتري ان اعني الترتيب وتسميه الاطلاق والتجريد
انما يكون بعد تمام الاستعارة **دون الاهتمام بما ذكره** اي في العنوان فلا
لم يذكر الترتيب فيه **وجعله اخلاصا** اشارة الى تزييف جواب مقدركا
قال لا يقال انما ترك الترتيب هنا مع انه مذكور في العقد الثالث مع القران
لانه جعله في تحقيق اقسام الاستعارة **لانه** اي الترتيب **انما ذكره** في
الفرض الخامسة من العقد الثالث **لتحقيق قسمها** الذي هو الاستعارة
المرتبطة فيكون ذكره هنا كذا الى وسيلة تحقيق الاستعارة المرتبطة فلا ينافي
ان لم يذكر هنا مع القران لانه مقصود بالبتع والمقصود بالبتع لا يعود من
الاشياء المحصورة فيها لانا نقول **يا بابه** ذكر الجعل **ذكر القران** يعني ذكر
الجواب منقوض بذكر القران لان ذكر الجواب كما يقتضي عدم ذكر الترتيب يقتضي
عدم ذكر القران اما اولا **فلان البحث عن القران من جملة تحقيق الاستعارة**
المكنية اذ لا يتم ولا يتحقق استعارة الا بقربنتها **واما** اذ ينافي لان البحث عنها
لتحقيق اقسامها اي اقسام الاستعارة المكنية التي هي المطلقة والمرتبطة
والمجردة لانه اذا توقف تحقيق الاستعارة على القرينة فبالطريق الاولي يتوقف
تحقيق اقسامها وافرادها عليها اي على القرينة فيقتضي ذلك الجواب ان
لا يذكر القران ههنا الوجهين مع انها قد ذكرت فيكون ذكر الجواب تزييفا
وفي الابا المذكور بحث لان ذكر القرينة ليس مجرد انها قرينة بل العدة في ذكرها
وتحقيقها انها استعارة تخييلية ومعنى من معاني الاستعارة بخلاف
الترتيب فانه ذكر بعد تمام الاستعارة لتحقيق قسمها الذي هو المرتبطة وايضا
جواب المذكور من ترك الترتيب لا موجب فلا ينتقص القران **ولا يخفى حسن**
نظم القران في العقود والعقد بكسر العين القلادة ووجه الحسن انه شبه
مباحث كتابه بالعقد في كلاهما مشتمل على النفايس ثم استعار اسم المشيد
به للشبه استعارة مصراحة وذكر القران بالتي هي من ملايمات المستعان منه
ترتيبها واثبت النظم الذي هو من ملايمات الفرائد ترسها على ترتيب
لان المقصود في الرسالة ويكون التفضيل على طبق الاجمال **فيما سألها**

كما لحاظ المرسل **مذكور بالتبع** والمذكور ربا للتبع لا يلاحظ في العنوان **افصح**
 وجه الاوجه كونه التفسير مطابقا للاجمال لان المذكور في الاجمال انما هو
 الاقسام واما يجب التنبه عليه ان المراد بالنوع النوع اللغوي دون المنطقي
 اذ لا يجوز ان يراد به ههنا ولا لوجبه ان يكون المجاز في قوله انواع المجاز جنسا
 لها لا عرضا عاما وان يكون يتميز بعضها عن بعض بالفضول لا بالخواص والتمييز
 بين العرضيات والذاتيات اصعب من خرق القتال فتعين اللغوي الذي لا يقتضي
 شيئا من ذلك وايضا قوله **ليلا يتبادر الالهام الى الاقسام الاولى**
 يدل على ان المراد به النوع اللغوي لان جعل اقسام الاقسام اقسام اجاز
 في الجملة ولا يدعي مجوز جعل اقسام الانواع المنطقية الحقيقية انواعا لان
 اقسام تلك الانواع اضافيا لبا **الذاتي ذكر الكلمة** والامارة الى تقسيم اخر
 لمطلق المجاز وهو التقسيم الى المفرد والمركب بل الوجه الاصح هذا والاضافة
 في ذاعي ذكر الكلمة ببيانها **في تعريفهم** ذكرها في تعريفهم لا يقتضي تقسيم
 المصنف المعروف ههنا بالافراد بل يقتضي احدا من اما التقسيم المذكور
 او بتدليل الكلمة باللفظ ويمكن ان يدفع بالعناية **الى التمثيل** اقتصر عليه
 ولم يذكر قسمه لانه كفي راعيا الى العرف المذكور **كما هو مقتضى ظاهر**
كلامهم فيه ايماء الى احتمال كون المقسم عمم من العرف وحسب احتمال الكلمة
 على ظاهرها واقل هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال الذي ادعي الشارح ثم هو
 بقدرية انهم ذكروا الكلمة في التعريف ووضعوا المظهر موضع المضمير عند
 التقسيم لان وضع المظهر موضع المضمير يقتضي نكتة والمناسب هناك تكون
 تلك النكتة مغايرة للمقسم المعروف ففي كون اتحاد المقسم والمعرف ظاهرا
 كلامهم بحث لان صرف المقسم بالقرينتين المذكورتين الى الاعم من المعروف
 اهون من صرف الكلمة في التعريف الى الاعم الغير المتبادر بقرينة التقسيم الى
 التمثيل **لحفظ التعريف** علة كون ذكر الكلمة في تعريفهم داعيا الى التقييد
 المحرق بالمفرد وفيه انه لم يذكر المصنف هذا التعريف الموجب لصرف الكلمة
 عن ظاهرها على انه سيدرك المجاز المركب في القرينة السادسة من هذا العقد

فلا حاجة الى تقييد العرف بالمفرد لانه الفرض بل التقييد بالمفرد للاشارة
 الى تقسيم اخر وفيه نظر لانها داخله في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
 له ولا يضرب ادخلها في الكلمة المستعملة فيما وضعت له **فلا بد من اخرجها**
بقيد في اصطلاح به الخطاب فيه بحث اما اوله فلا نه لولم يذكر قيد
 في اصطلاح به الخطاب ولم تكن الحيثية ملحوظة خرجت عن التعريف بقوله
 لعلاقة وقرينة واما ثانيا فلان المتبادر من اصطلاح به الخطاب العرف الخاص
 المقابل للشرح واللغة والعرف العام والالفاظ الواقعة في التعريفات انما
 تحمل على معانيها المتبادرة منها ويختل التعريف حينئذ بل نقول انما ترك المصنف
 قيد في اصطلاح به الخطاب كقبا للعلاقة لاعتمادا على الحيثية بل لا يصلح ذكر
 الحيثية في تعريف المجاز لما سبق من قريب والعجبة الشارح الماهر كيف
 غفل عن هذا الامر **الظاهر على ما نقول** ليس الشارح منفردا به فان التقارضا في
 ذكر في شرح التخصيص فائدة ذلك القيد الادراج والاخراج المذكور وان يمكن ان
 يقال مراده ان فائدة ذلك القيد منحصرة في الاخراج فقط ينشد الى ذلك رد الاول
 بقوله وفيه نظر وحسب يستقيم انه منفرد به نقل عنه ههنا حاشية مشتملة
 على هذا السؤال والجواب قد اطلعت عليها بعد المسودة لا غنا متعلق باسقط
قيد الحيثية المشعور بها في التعريف فيه انه وان صح قيد في اصطلاح به
 الخطاب عن تعريف الحقيقة لا غنا قيد الحيثية عنه لكن لا يجوز ذلك في تعريف
 المجاز اذ يصير المعنى المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث
 هي غير موضوع له واستعمال المجاز في غير ما وضع له ليس انه من حيث انه
 غير موضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة لا تري ان
 السكاكي ترك قيد في اصطلاح به الخطاب في تعريف الحقيقة اعتمادا على قيد
 الحيثية وذكره في تعريف المجاز لعدم صحة الاعتماده عليها وفيه **علاقة معتبر**
 نوعا عند القوم لا يخصصها ولا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو وجدت
 العلاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا **علاقة الحب ونحوها**
 كعلاقة المجاز والحاصل انها بالفتح تستعمل في المعاني وبالكسر تستعمل في الاعيان

في الشرع

ليس بحقيقة مستدرك فيما نحن بصدده **ولا مجاز** فيه انه لا يتسم بالتقريب
لان عدم كون الغلط مجازا لا يدل على انه محترز عنه بالعلاقة ولان فيه
شائبة من المصادرة فالمناسب يقال فانه لا علاقة بين المستعمل فيه وبين
الموضوع له في صورته الغلط والجواب انه ليس علة للاحتراز بها عن الغلط
فانه بدوي مستغنى عن الدليل بل علة لصحة الاحتراز كما قيل كيف يصح
اخراج الغلط عن تعريف المجاز وهو من افزاده لان اللفظ المستعمل اما ان
يكون حقيقة او مجازا وظاهره انه ليس بحقيقة فلا بد من ان يكون مجازا فاجاب
بقوله فانه ليس بحقيقة ولا مجازا اي ليس مجازا كما انه ليس بحقيقة لعدم
الاعتداد بهذا الاستعمال فلا بد من هذا الاجراج وبهذا التقريب يندفع ما يتوهم
من كون الحقيقة مستدركا في الدليل **سهل لا حاجة اليه** لان ذلك القول
خرج عن التعريف بالعلاقة صدورهما وسهوا وكما نه دعاه الى ذلك عدم
صدور مثله عمدا من العاقل ولا يذهب عليه ان استعمال اللفظ في غير
ما وضع له سهل ليس من حيث انه غير ما وضع له فيخرج عن تعريف المجاز بالحشية
المعتبرة فيه بناء على ما اختاره الشارح من اعتبارها لا بالعلاقة **في مقام**
استعمال الفن من الكتاب كما اذا قال المشر الى الفن من بين يدي الخطاب خذ
هذا الكتاب سهوا فانه وان سلم ان يصدق على الكتاب انه كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له من تلك الحشية الا انه لا علاقة بين الكتاب والفن
ولا قرينة ايضا لان اشارته الى الفن الحاضر بين يدي الخطاب والمتكلم
وان كانت دالة على انه لم يرد بالكتاب معناه الحقيقي الا ان المراد بالقرينة
ما نصبه لمتكلم كما سيصح به الشارح ونصب القرينة من الساهي غير مقصود
ولا يخفى انه يغني عنه شرط القرينة فيه انه من قبيل اغنا المتأخر
عن التقديم والاعتراض به غير موجه على ان ذكر الاغنا في غاية الخفا ومردود
بان فايده قيدا للعلاقة ليست مختصة في اخراج الغلط المتأخر عن المتكلم
سهوا حتى يحصل الاغنا بل يخرج ايضا الاغلاط الصادرة عن المتكلم عمدا وهي
الالفاظ المستعملة في غير ما وضعت له قصدا بدو وعلاقة معتبرة عند القوم مع

نصب

نصب القرينة فانه لا يخرج عن التعريف لا بقيدا للعلاقة فقولنا وليس
مع الغلط نصب لعل على قصد ممنوع ايضا وكان الشارح ظن المساواة
بين السهوا والغلط مع ان الغلط اسم مطلقا كما مر **من انصبه المتكلم** واعلم
ان نصب المتكلم وقصد مما لا يطالع عليه فجعلوا قيام القرينة دليل للنصب
والاقامة عند انتفاء المانع من النصب كما هو فيهم امر ولذا قالوا في مقامات
الحذف لقيام قرينة دون اقامة قرينة **لان القرينة ليست من توابع**
العلاقة لا يقال انه لم يجعل القرينة من توابع العلاقة بل عكس الامر
لان كلمة مع تدخل على المبتدع يقال ركب الوزير مع الامير لا بالعكس وان ارد
بالتابع التابع الغوي باعتبار قوله مع قرينة وقع صفة لعلاقة فتلك التبعة
حاصلة في صورته العطف مع انه جعلها اولى لانا نقول اراد بالتابع هذا ما ذكر
لمصلحة متبوعه ولا يدل على معنى فيه ويكون المقصود الاصل انما هو المبتدع
والصفة مع الموصوف كذلك تجوز العطف فانه هو والمعطوف عليه كلاهما
مقصودان بالذات ومتعلقان بما قبلهما وليس ذكر المعطوف والمضطر للمضطر
عليه **واك ان تجعل قوله الى اخره** وحسنه يندفع تلك التبعة ولكن ان
تجعله ظرفا لاستعمال **والقرينة ما يفصح عن المراد** هذا التعريف ذكره
العارف الجاني وغيره في واييل المرفوعات وعللوا التقييد بعدم الوضع
بانه لم يعمد ان يطلق على ما وضعه بازايشي انه قرينة عليه **برمتهم** اي
باجمعهم الرعب بالضم في الاصل قطعة جبل والاصل فيه انه دفع رجل
الى اخر بعيدا بجبل في عنقه فيقول لكان من دفع شيئا الى اخر بجملة اعطاه
برمته كذا في الصحاح **وفي بحث** حاصل البحث انه ان اريد بوجود القرينة
المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة المانعة عن ارادته بالذات
فتلك القرينة موجودة في الكناية ايضا فلا يخرج بها عن تعريف المجاز
وان اريد بها القرينة المانعة عن ارادته مطلقا فلهذا القرينة غير موجودة
في شي منهما فلا يجوز ارادتها في تعريف المجاز والام يصدق تعريفه
على من افزاده **بل يتوصل به الى اخره** فيه انه لو كان ارادة المعنى الحقيقي

الموصل به الى الانتقال الى المراد لكان ارادته واجبا لا جازما ولم يقل به
احد بيان الملازمة ان الظاهر ان معنى كون الشيء وسيلة للانتقال من
لما خله لو لا انه لم يحصل الانتقال منه اليه وههنا ليس كذلك لانه
ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له الى المراد ايضا بالقرينة
فعلم ان المتوصل به الى الانتقال منه الى المراد انما هو القرينة **وهي ارادة**
المعنى الغير الموضوع له لا يخفى انه من سوي البحث وان فيه تلقين الخصم
الجواب انه ان يقول في الجواب يفهم كلامه ان في الكتابة قرينتين و
المانعة منهما هي الثانية فنقول مراد القوم من قولهم ان القرينة في الكتابة
غير مانعة عن ارادة الموضوع له القرينة الاولى فاتها غير مانعة عن ارادة
الموضوع له بالذات بل المانعة عن ارادته بالذات انما هي الثانية بخلاف
الحاز فان له قرينته واحدة مانعة عن ارادة الموضوع له وكفي بهذا القدر
في قايينها **بقرينة معينة له** يفهم منه انه لا يكفي في الكتابة القرينة
المصادقة عن الحقيقة كما في الحاز بل لابد فيها من قرينة معينة المراد
وهو محل تردد ويحتمل ان يكون مراده ان القرينة الصادرة عن الحقيقة
لا تكون الامانة عنها فلا تكون قرينة الكتابة الامينة المراد وفيه
ايضا تردد **مطلقا** اي لا لذاته ولا للانتقال منه الى غيره **فما من**
لفظ يمكن ان يثبت الى اخره علة لمقدروها وان عدم وجود القرينة
المانعة عن ارادته مطلقا في الكتابة لا يصلح للعرف بين الحاز والكتابة
اذ ما من لفظ يمكن ان يثبت الى اخره اي لعدم وجودها في الحاز ايضا
وقوله يمكن خبر ما ومن زاوية ولفظ اسم **ما اذ كل مجاز لا يمنع فيه**
القرينة الارادة الموضوع له الخ لقايل ان يقول ان المعنى الموضوع
له في الحاز ليس بمراد مطلقا لذاته ولا للانتقال منه الى غير اذ ليس المنتقل
منه فيه الا القرينة الا ان دلالة الحاز على الموضوع له ضروري فيكون المعنى
الحقيقي مفهوما منه وقرينته بين كونه مفهوما في اللفظ وبين كونه مراد منه
فاfter قايينها مل فيه **ليس فيه مع الاسد لا الرمي الى اخره** في المحرر بحث

لان عدم تحقق المعنى الموضوع له قرينة حالته المجاز كما ان الرمي قرينته
مقالية له الا انه بحث غير مضر لان القرينة الحالية كما لمقالية لا تمنع
ان يكون السبع مقصودا للانتقال الى الشجاع **ويمكن ان يجاب عنه**
بان صحه انما هو كناية عند القوم اذا لم يتحقق معناها الموضوع
له وعلم الخطا في ذلك يكون مجازا عند الشارح وليس بعيد لصدق
تعريف المجاز عليها الا انه خلاف ما عليه المحققون ولقايل ان يقول
فعلى هذا يكون معنى المنع عن ارادة الموضوع له في الحاز ان لا يكون المعنى
الموضوع له محققا وفيه بحث من وجهين اما اولاه انه يلزم منه صرف
اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز في التعريفات واما ثانيا فلا
يلزم منه انحصار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في الحالية
وهو غاية البعد وخلاف الاجماع وكانه اشار الى ذلك بقوله ويمكن
الخ **ليس يتا الاسد متحققا فيه** ايما الى ان يتا انه لو كان متحققا
لكان كناية مع ان الدقيقا باه ولذا لم يذهب اليه احد على انه يكون
منا فيا لما ذكره سابقا من ان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له لذاته في الكناية هي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينته لا الارادة
المرتبة عليها **فان جبن الكلي موجودا** اي لا بد ان يكون له كلب
جبان حتى يمكن الحمل على الكناية والا يكون مجازا عند الشارح **ان كانت**
علاقته الشرطية خبر لقوله المجاز المفرد وهو مع خبره خبر لقوله الفرية
الاولى ولا احتياج الى العايد الى البتة الاول للاتحاد كما في خبر ضمير
الشان **المقصودة** فيه تنبيه على ان وجود العلاقة غير كاف بل لابد
مقصدها كما مر فانه اذا تحقق في مادة علاقة الاستعارة والمجاز المرسل
فالفرق بينهما بالقصد فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان وقصد تشبيهها
بمشفر الابل في لفظ فهو استعارة وان اريد ان يمدح من اطلاق المقيس
في المطلق كما اطلق المرسل على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل
فاللفظ الواحد بالنظر الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا

مرسله **لا غير المشابهة** **فما زمرسل** والاولى ان يقال ان كانت علاقته
المشابهة فاستعارة بتقديم الاستعارة على المجاز المرسل بتقديم اللوحى
الذي هو المقصود الاصلى وسروها الاختصار **بعلاقة واحدة** هي
المشابهة بل ارسل بين علاقات هي اربعة وعشرون وقيل لانه مرسل
ومطلق عن المبالغة **والا** اي وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون
علاقته ايها **فاستعارة** انحصر المفرد في المرسل والاستعارة اذ لم يوجد
مجاز علاقه المشابهة وغيرها ولذا اطلق قوله **والا** فاستعارة والاستعارة
مجاز يكون علاقته المشابهة **لا غير المشابهة** **اللفظ** الاولى الكلمة
بقدرية ان القسم هو المجاز المفرد **ولم نجد القيد بالمصرحة** لعله اختار
مذهب الخطيب وهذا القيد لازم من مذهبه لان قسم المجاز المفرد عنده انما
هو الاستعارة **المصرحة** دون ما سواها فصرح المصنف بقيدتين
على انه اختار مذهبه **مع انه ينشأ فيه ما سياتي من ان الاستعارة المكنية**
الآخرة خصل لنا فامكنية السلف لان مكنته السكاكي ليست بمجاز عند
المصنف كما ينبغي واما تخيلته فداخله في المصرحة لانه قسم المصرحة الى
الحقيقية والتخييلية واما تخيلته السلف فليست بمجاز **المشبه به**
المضمر اتي لفظ المشبه به على حذف مضاف **والمستعمل في المشبه** لو قدم
المستعمل في المشبه على المشار اليه بالتخييل كان احسن تأمل **ان كان اللفظ**
المستعار الاستعارة والاستعار مترادفان واختار المستعار ههنا
على الاستعارة لانها قد تطلق على المعنى المصدري وهو غير جائز الامة
هنا فاتي بالمستعار ليكون نصا في المقصود **ديك** وفي المذكرة المساوغة
تطلق على كل واحد من المساوغة والمرادفة وتترده فيهما ذكر لفظا سميها
الامة لم يذكر علم الشخص مع انه ليس اسم جنس ايضا لان مقصوده ذكر ما يجري
فيه الاستعارة الاصلية مما ليس باسم جنس في عرف النحاة والعلم الشخصي يجري
فيه استعارة فضلا عن الاصلية وفيه تفصيل سياقي **ونظير** **هيك** في الاعلام
الجنسية والاسماء المعرفه الغير المشتقة **جمع المعارف في غير المشتقة** فلو عمل اسم
الجنس

الجنس على ذلك المعنى لم يكن تعريف الاستعارة الاصلية **جامعا** **والعلم**
الشخصي الجامد اذ اشتهر ذلك العلم بصفة فانه يستعار استعارة اصلية
وعدم شمولها اي للاستعارة الاصلية **المشتقات** سوا كانت نكرة
او معرفة فالعمل اسم الجنس على عرف النحاة وهو يتناول المشتقات والنكرة
فلا يكون تعريفا مانعا ايضا **ولا يصح ارادته ايضا** الجريان الاستعارة
الاصلية في جميع المصادر فلو عمل اسم الجنس على هذا المعنى لم يكن تعريفا
الامتناعا **جامعا** **وان كان اقرب من الاول** اذ اخلل في الحائضية هنا
لكن قولهم العلم لا يستعارة **الآخرة** في هذا العقل غير مذکور
في بحث الاستعارة الاصلية والتبعية بل هو مذکور في بحث مايل
الاستعارة والمنفي بذلك القول ليس الاستعارة الاصلية بل مطلق
الاستعارة لا شرائط الجنسية اي الكلية في المشبه به في مطلق الاستعارة
على ما هو المشهور ليتمكن دخول المشبه في جنس المشبه به وجعله
من افراده الغير المتعارفة فيكون الجنس في مقابلة الشخص فقط
وهو لا ينشأ في عمل اسم الجنس هنا على كل يقابل المشتق **يدل على**
ان الجنس عندهم ما يقابل الشخص ان اراد به انه يدل على ان
الجنس عندهم هنا ما يقابل الشخص فقط فلا نسلم ذلك كيف وهو
هنا المشتق والحرف وان اراد به ما يدل على انه يقابل الشخص في الجملة
فلا يضرك كما سنفصله لكن عن قريب **والا الى آخرة** اعلم انه حذف جزا
هذا الشرط وقيم علة مقامه والمعنى وان لم يكن الجنس عندهم
ما يقابل الشخص فقط فلا يستقيم تعليلهم الاستعارة العلم بقولهم
لما قلنا الجنسية لا تقتضي به الشخصية لانه منقوض بالمشتق بل بالحرف
ايضا لانها ما ينشأ في الجنسية مع انه يجري الاستعارة فيهما وفيه بحث
لان الاستعارة الجارية فيهما هي الاستعارة التبعية والمقصود بالنفي
هو الاستعارة الاصلية فلا نقض على دليلهم وتحقيق المقام ان الجنس
الذي ينشأ فيه المشتق والعلم ويقابله غير الجنس الذي ينشأ فيه العلم

فقط ويقابله كما مر في المشتق والعلم لا يستعاران استعارة أصلية لأنهما
 ليسا باسم جنس كما أن العلم لا يستعار أصلا لأنه ليس بجنس أي كلي فالجنس
 الذي يقابل العلم فقط أعم من الجنس الذي يقابل العلم والمشتق تامل
 ولا يذهب عليك أن المراد بالعلم العلم الشخصي لقوله لا يقتضيه الشخصته
 فإن علم الجنس يستعار استعارة أصلية لعدم منافاته للجنسية لأنه كلي
 وقد نهى عن ذلك عليه فيما مر فتنبه **يتناول العلم الشخصي** مع أنه لا يستعار فيه
 أن هذا التقسيم للفظ المستعار والعلم لا يستعار لفصل الاحتراز عنه
 بلفظ المستعار أو لا فلا حاجة إلى إخراج به زيادة قيد كلي فلهذا در المصنف
 حيث حذف من التفسير قيد كلي وزاد قوله اسما لإخراج الفعل والحرف
 ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة عكس الأمر على أنه ذهب بعض المحققين إلى
 جريان الاستعارة في العلم من غير تأويله بصفة ولا يشترط كون كونه
 المشبه به قال الفاضل الرومي في حاشيته المطول والعلم نكرة إذا اعتبرت
 تشبيهه زيد بعمر وفي الشكل والهيئة وقصدت لمبالغة في التشبيه
 وأدعائه عين عمر وكان يشبه به وقلت سرت غمرا فالظاهر أنه
 استعاره لكون علاقته المشابهة انتهى كلامه وأعلم أن قولهم العلم
 لا يستعار كما يريد بن عمه على تعريف المرحوم رد على تعريف المصنف **أي**
اسما كليا غير مشتق قد عرفت نفا أنه لا حاجة إلى تقدير الكلية
 فتذكر **مع أنه يستعار** أي استعارة أصلية **فانه في حكم الكلي عندهم**
أي الكلي الغير المشتق ويخرج عنه الأعلام الشخصية المشتهرة
بأوصاف أي سواء كانت جامدة أو مشتقة فانه لا يجري الاستعارة فيها
 على المشهور فكانت حرة بالخراج **ولا يخفى أنه تكلف جدا** لأن تفسير
 المصنف كان بالإيجاز ثم الشارح فقد راعى الكلي لأجل المبالغة فصار خاص
 فدخل مجاميعه فجعل الكلي أعم من أن يكون حقيقيا أو حكيا لأجل الجامعة
 وأما تفسير الشارح فليس فيه لا تكلف نعم الكلي لأن الكلي منكر فيه
 وقد نهى عن ذلك على أنه لا احتياج لهذه التكاليف بناء على عدم تناول اللفظ
 المستعار

المستعار الأعلام **ومع ذلك** التكلف يخرج عنه أي عن تفسير المصنف لاسم
 الجنس وكذا عن تفسير الشارح بقيد مقابلة المشتق **نحو حاتم** اسم فاعل
 من الحتم بمعنى الحكم والمراد بنحو حاتم الأعلام المشتقة المشتهرة بالأوصاف
 وفيه نظر لأن الاشتقاق والوصفة قد زال بالعلمية لما بينهما من التناهي
 قال الشارح في طوله نقلا عن الثقات زاني والسيد السند المراد باسم الجنس
 أعم من الحقيقي والحكي ليتناول نحو حاتم فإن الاستعارة فيه أصلية ثم
 قال وفيه نظر لأن الحاتم متول بالمتناهي بالجود فيكون متنا ولا بصفة
 وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود لمن له كمال الجود فهو كاستعاره
 نبي من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شي من الشبه به والمشبه لانه
 يعتبر التشبيه بينهما بالإصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المصنفين و
 يجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة بالبعيدة دون الأصلية
 انتهى كلامه والذي يخطر بالبال أنه لا فرق بين العلم الحامد وبين العلم
 المشتق المشتهرين بالصفة في الإصالة والبعيدة لأنهما عند الاستعارة
 مولان بالصفة المشتهر هو كما جعل أحدهما أصلية والآخر بتبعه
 تحكم تامل **ويدخل في مفهوم البتعية** فيستقص تعريفها أيضا فيستقص
 بنحو حاتم تعريف الأصلية جمعا وتعريف البتعية منعًا ومن العجوبة الاستعارة
 فيه أصلية مع دخوله في مفهوم البتعية **فإنها امران متضادان** إذا اشتقا
 في شيء من الأعلام حين العلمية لأنها كانت مشتقة في الأصل خرجت
 عن الاشتقاق بالعلمية كما أن الوصف يزول بها فلو جرت الاستعارة
 فيها من غير تأويل كما ذهب إليه بعضهم فهي أصلية وغير داخلية في مفهوم
 البتعية ولا اشتقاق فيها وإن كانت منقولة عن المشتقات وإن
 أولت الأعلام المشتهرة بالصفة بتلك الصفة فالاستعارة فيها
 بتبعية ولا داخلية في مفهومها إن اعتبر الاشتقاق عايدا بعد التأسيس
 والتكبر وأصلية ولا داخلية في مفهومها إن لم يعتبر ذلك **فالاستعارة**
أصلية الاستعارة هنا محتمل أن تكون بمعنى المستعار وإن تكون بمعنى المصد

والضمير في قوله الاتي جريانها راجع الى الاستعارة بمعنى المصدر فقط فعلى
 الاحتمال الاول يكون من قبيل الاستخدام **بعد معرفة وجه تبعيتها**
 يريد ان المصنف وجه تبعيتها لشدة الاحتياج اليه ومن معرفة وجه
 التبعية يعرف وجه الاصلية وكفايل ان يقول فليبين اولا وجه الاصلية
 ومن معرفة وجهها يعرف وجه التبعية وفيه **وبعد جريانها في**
المصدر هذا بنا على ما اشتهر بين القوم ولا فيستحي في كلام الشارح ان
 الاستعارة في الهيئة تكون بتبعية تشبيه المصدر المستعمل بمصدر
 الماضي لا بتبعية استعارة المصدر **لانه اذا اراد استعارة قتل**
لمفهوم ضرب تشبيه مفهوم ضرب بمفهوم قتل في ثمة التأثير
الى اخره فيه انه لا يدل على المدعى لان الدليل المتايد لعل ان الاستعارة
 في مادة المشتقات تكون بتبعية استعارة المصدر وله الهيئات
وعلى القوم ذلك اي كون الاستعارة بتبعية في المشتقات **والا فلي**
هذه الرسالة بتحقيقه من اراد تحقيقه فليرجع الى المطول وحاشية
 السيد السند **قريب المسلك** اي قصيره بقربه المسلك لانه معنى
 الطريق وان اراد به القصد بقربه القرب دون الطريق فحينئذ
 يكون قوله غير بعيد المراد كشافه والتأسيس خير من التاكيد **وهو**
ان المشتقات موضوعه بوضعين الى اخره لا يخفى ان كون
 المشتقات موضوعه بوضعين لا يدل على الاستعارة فيها تكون
 بتبعية **فيستعار من مصدرها** اي مصدر المشتقات الدال على المعنى
 المصدر في الواقع **بشبهها يستعار موادها** اي ليستق من المصدر
 المشبه به المعنى المصدر في الواقع **بشبهها يستعار موادها** اي ليستق
 من المصدر المستعار الفعل فيحصل استعار في مادة الفعل بتعارة استعارة
 المصدر **وكذا اذا استعير الفعل الى اخره** ولا نسب ما قبله ان يقال
 وكذا اذا لم يتغير في استعارتها معانيها للمواد فلا وجه لاستعارة المادة
 بل الاستعارة فيها انما هي باعتبار هياتها **كتشبيه الضرب بالمستقبل**
بالضرب

بالضرب في الماضي فيه ايما الى ان الاستعارة في الهيئة لا تصور سريداً
 تشبيه احد المصدرين المقيدين بالزمانين بالآخر وتبعية هذا التشبيه
 يحصل المشابهة بين معنى يضرب وضرب واستعير بمعنى يضرب فلهذا الاستعارة
 تابعة للتشبيه الواقع بين المصدرين ولا استعارة في المصدر لان المصدر
 فيها حقيقة فكيف يتصور الاستعارة فيه كذا قال الشارح في اطوله وسألته
 الفارسية ولو سلم ان المصدر ليس حقيقة فيها فلا حاجة الى الاستعارة
 في المصدر بل يكفي التشبيه بين المصدرين لاستعارة الهيئة وكذا المادة
 لانه انما احتيج الى الاستعارة التبعية في الافعال مثلاً لاجل ان الاستعارة
 مبنية على التشبيه ولا يمكن تشبيه معنى فعل بمعنى فعل اخر على الوجه الذي
 يفهم من الفعل لانه لا يصلح لان يكون محكوماً عليه فان شبهنا مصدر
 بمصدر اخر سري هذا التشبيه الى مشابهاة مادة الفعل المشتق من
 احد المصدرين بمادة الفعل المشتق من المصدر الاخر وهيئة بهيئة
 وبهذا القدر يمكن الاستعارة في الافعال من غير حاجة الى الاستعارة
 في المصدر ولكن السيد ذهب الى انه اذا استعير الفعل باعتبار الزمان
 تكون الاستعارة بتبعية المصدر ايضا واختاره المصنف **بل اللفظ**
اي لفظ الفعل بتمامه اي هيئته ومادته **استعارة بتبعية استعارة**
الجزء سواء كان ذلك الجزء ماديا او صوريا فان هذا الاضرب متعلق بما
 استعارة المادة واستعارة الهيئة كليهما يد لعل ان الشارح بعد
 ما قدم في سبيل الفارسية ان استعارة مواد المشتقات تابعة لاستعارة
 مصدرها واستعارة هيئتها تابعة للتشبيه الواقع بين مصدرها
 فقط قال في تلك الرسالة فائدة جديدة اعلم ان الاولي ان يقال ان
 الاستعارة في المشتقات انما كانت بتبعية لان المستعار فيها راجع
 انما هو المادة والهيئة بتبعية استعارة الجزء المادي والصوري
 انتهى كلامه لكن ينبغي ان يعلم ان استعارة الجزء تابعة لاستعارة المصدر
 ان كان ذلك الجزء ماديا والتشبيه الواقع بين المصدرين ان كان صوريا

وحينئذ يندفع الاعتراض عن دليله الذي ادعى انه مواجب الواهبة غايته
الامر ان تسميتها بالتبعية ليست باعتبار هذه التبعية بل باعتبار تبعية
الكل للجزء تامل قال الشارح في الرسالة في خرجت الاستعارة التبعية
وقد علم من هذه الحقيقات ان ما ذكره المصنف من ان الاستعارة
في المشتقات تابعة لاستعارة المصدر وفي الحروف تابعة للاستعارة
في المتعلق وتبع في ذلك صدر الشريعة فهو كلام مبني على الذهول التام
او مبني على قلة الاهتمام بتحقيق الكلام **فعلبك برسالة الفارسية**
الى اخره قد ذكرت في هذه الحواشي ما يعينك الى الرجوع الى تلك الرسالة
فتفطن له **انما تصور بتبعية المصدر** هذا المحصر ايضا مبني على
ما هو المشهور **ولا تجري في النسبة الداخلة في مفهوم الاستعارة**
تبعاً للاستعارة في متعلق نسبة الافعال ولا الاختلال المحصر المذكور
ايضا اذ لو جرت الاستعارة فيها لكانت بتبعية الاستعارة في المتعلق
دون الصدر وايضا صارت اقسام الاستعارة في الفعل ثلاثة **على**
قيل الحرف اي جربا نامشهما في الجريان في الحرف **فان معناه نسبة**
مخصوصة تعديل لمقدركا انه قيل كيف يقاس نسبة الفعل على الحرف
وهل بينهما مناسبة وقرب حتى يظن جواز قيل لحددهما على الاخر
ويحتاج الى تفهيم اجاب بانه نعم فان معنى الحرف نسبة مخصوصة
تجري فيها الاستعارة تبعاً للاستعارة في متعلقها على رأي المصنف
وتبعاً للتشبيه في المتعلق فقط على ما ذكره الشارح في الرسالة الفارسية
وذلك بان يشبه متعلق معنى الحرف بمتعلق معنى حرف اخر في وصف
اشتهر به المتعلق الذي وقع مشبهاً به وبواسطة ذلك يحصل
المشابهة بين معنى الحرفين فيستعار لفظ الحرف الواقع مشبهاً به
لحرف الواقع مشبهاً على رأي الشارح واما المصنف فهو بعد التشبيه
الواقع بين المتعلقين يقول باستعارة لفظ احداً لمتعلقين للاخر
ثم يقول بالاستعارة التبعية بين الحرفين واختار من القولين ما قل

فيه التكلف والاعتبار **لان مطلق النسبة** علة لقوله ولا تجري
في النسبة الداخلة الى اخره اي لان مطلق النسبة التي هي متعلق النسبة
الداخلة في مفهوم الافعال **لم يشتهر معنى يصلح** ذكرت المعنى لان
يجعل وجه شبه حتى تشبه الاشياء به فيه فاذا لم يصلح تشبيه شيء
بمطلق النسبة لم يصلح استعارته لشيء فكيف يصلح في النسبة الخاصة
الداخلة في مفهوم الفعل التشبيه والاستعارة بالتبعية **قال بعض**
الافاضل فيه بحث لان النسبة التي يرجع اليها نسب الافعال ليست
مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واصناف يصح
بها الاستعارة فاذا اردت اسناداً لضرب الى المحرض للدلالة على قوة
نسبتا اليه وشبهت نسبة اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه
على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب **وقال فاضل**
اخر يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها الداخلة في مفهومها
بان يشبه ما يرجع اليه نسبها بنوع استلزام مطلق القيام والاتصاف
مثلاً بما يرجع اليه نسب اخرى كمطلق الالبسة فيقال قتلتني السيف او
السوط فالتبعية في الافعال لا تختص بالمصادرة على ما هو المشهور
فيما بينهم تدبر فانه دقيق انتهى كلامه ولما يدل ان يقول امثال ما ذكر
مما يؤهم جريان الاستعارة في النسبة بتبعية الاستعارة في متعلقها
كلها من قبيل الاسناد المجازي والهجاز في اللغة وسيأتي ذلك كله
عن قريب في كلام الشارح **بخلاف متعلقات معاني الحروف**
كالابتداء والانتها والظرفية وغير ذلك **لها احوال مشهورة** تصلح
تلك الاحوال لان يجعل وجه الشبه عند تشبيه متعلقات معاني
حروف واخرى بتلك المتعلقات فنجري الاستعارة في المتعلقات و
بتبعية ذلك في معاني الحروف على رأي المصنف واما على رأي الشارح
فالتشبيه بين المتعلقات كاف للاستعارة في الحروف ولا يتوقف
على الاستعارة في متعلقات بل هي كلفة عنها مندوحة **ثم ان**

الاستعارة في الفعل على قسمين اي بعد ما عرفت ان الاستعارة لا تجري
 في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل فاعلم انها في الفعل على قسمين اذ لو
 جرت في النسبة كانت ثلثة اقسام **فيعبى التشبيه** اي تشبيه احد المصداق
 بالآخر **لذلك** اي لتقيد كل منهما بقيد مغاير لتقيد الآخر وكذا يصح بنا
 الاستعارة على هذا التشبيه فالاستعارة عند قدس سرى في هذا القسم
 ايضا تتبع استعارة المصدر بدليل قوله في اول الحاشية اعلم ان
 الاستعارة في الفعل انما تنصو بتبعيته المصدر وقال الشارح في الاطوار
 وفيما ذهب اليه قدس سرى نظرا الى ضرب حقيقة في كل واحد من الضرب
 في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تحقق استعارة احدهما بالآخر
 حتى تحقق الاستعارة بتبعيتها في الفعل وفيه نظر لاننا لو سلمنا ان المصدر
 حقيقة في الماضي والحال والمستقبل لكن الظاهر ان الضرب الذي يفهم من
 ضرب الماضي حقيقة في الضرب الماضي وده المستقبل وبالعكس فالضرب
 الذي يفهم من يضرب المستقبل مثلا حقيقة في المستقبل مجاز في الماضي
 فيتصور استعارة لفظ احدهما بالآخر كما يتصور التشبيه بينهما **الا انه**
لا احتياج اليها بل يكفي التشبيه كما هو رأي ويستدعي حدا و زما نا
في الاكثر وقد في الاكثر موجود في القواعد الغياشية وانما قال يستدعي
 في الاكثر لان العلامة نفسه قال في ذلك الكتاب بالفعل قد يعري عن
 الحدث كالأفعال الناقصة وقد يعري عن الزمان كنعيم وليس وقعت
 وعسى اذ انشأها حكم ولم يكن المراد به الاخبار **كهم الامير الجند** فان
 لفظ هم بياق على زمانه الماضي وعلى الحدث الذي هو الهزيمة لكن
 تصرف في نسبتها الى الامير لان جند الامير هو الهزيمة لا هو نفسه بل
 هو سبب هم جند جند اعدا وبقوته تشبه سببية الامير **كهم**
 بقا عليه جند له واستعير لهم الذي وضع للنسبة الى جند الامير
 للنسبة اليه وفيه انه قيل الاسناد المجازي دون اللغوي كما يستحي
كنادى اصحاب الجنة فان نادى يجري على حقيقته في الحدث والنسبة

لكن

لكن استعير في زمانه لان النداء في يوم القيمة **فبشرهم بعذاب اليم** كأنه
 استعير البشارة فيه لانه نادى في الاخيرين بياق على حقيقته **امرا لتأمل**
 من هنا كلام الشارح **كايصح تشبيههم الى الامير** بواسطة
 انه سبب **بنسبة لهم الى الجند** بواسطة انه فاعل له **تفرقة من**
غير فارق يمكن ان يقال انه لا شك في ان نسبة الفعل الى الزمان نوع
 من مطلق نسبة الفعل ويجري فيها الاستعارة بناء على سري العلامة
 الا انه اراد ان يبين جريان الاستعارة في الاجزاء الثلاثة لمفهوم الفعل فاني
 بثلاثة امثلة متغايرة بالذات لزيادة التوضيح **ولم يلتفت** عطف على
 قوله امرا لتأمل وحاصله انه كان الاولي ان يجعل وجه الامر بالتأمل
 تيمنا هو الحق من القولين لا ما جعله وجهها له من خفا القول والقولان هما
 قول السيد السند ان الاستعارة لا تجري في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
 وقوله العلامة ان الاستعارة جارية فيها كما في الحدث والزمان **لا بما ذكر**
 من ان مطلق النسبة لم يشتمل بمعنى يصح ان يجعل وجهه شبه **الاول** وهو
 ان الحق قول الشريف **موضع النسبة الى الفاعل حقيقيا ومجازيا**
 بعد العلامة لا يسلم ذلك ويقول هو اول المسئلة وقال في قوله في بيان
 حقيقة الاول ان النسبة جز معنى الفعل فلا يستعار الفعل عنها بخلاف
 المصدر فانه لا يستعار الفعل عن معناه بل يستعار عن معنى المصدر نفس
 المصدر ثم يشق الفعل منه ولا يمكن مثله في النسبة **واما الثاني** اي بطلان
 دليله قدس سرى **فلان نسبة الفعل الى الفاعل حاصلة** اننا لا نسلم ان متعلق
 نسبة الافعال هو مطلق النسبة بل متعلقها النوع ذلك المطلق كالنسبة
 الى الفاعل مثلا فان لها احوالا مخصوصة يمكن ان تشبه بها نسبة الفعل الى
 الالة وتنزل منزلتها ويستعار لها لفظها فيقال قتلني السيف والسوط
 وكذلك في باقي الانواع فذليل قدس سرى لا يدل على المدعى **ونسبته الى**
المفعول هذه النسبة يجوز ان تكون مشبها بالنسبة الى الفاعل كما
 في عيشته راضية وان تكون مشبها بالنسبة الى الفاعل كما في عيشته

راضية وان تكون مشبهها بها النسبة الى الفاعل كما في قولهم سيل مفعول والنسبة
الى الزمان او غيره نحو صبح نهاره ونسبته الى المكان الى غير ذلك من الزمان
والسبب وهذا الشب لا تقع الا مشبهة تامل وكل نوع منها من هذه
الانواع يصح ان يشبه بها اي يقع مشبهها بها الا يشابا باعتبارها اي
بملاحظة تلك الوازمر بان يجعل تلك الوازمر وجه شبه وهي اي النسبة
الانسانية مشتهرة بصفات تصح لان يشبه النسبة الاجنارته
بها في تلك الصفات بالمطابقة والامطابقة فتصح تلك النسبة
لان تشبه النسبة الانسانية بها باعتبار احدهما كاستعارة رجمه
الله فانه شبه النسبة الانسانية في رجمه بالنسبة الجزية في رجمه الله
في المطابقة والحصول فغير عنها برجمه الله لاظهار الحرص في وقوعه
للنسبة الاستقبالية الجزية فانه شبه النسبة الاستقبالية الجزية
بالنسبة الانسانية في قوله فليست في الوجوب كالزوم ثم استعير
للنسبة الجزية الاستقبالية قوله فليست بما يعبر به عنه عند تفسير معاني
الحروف والضمير في به عايد الى ما في عنه الى معنى الحرف من المعاني
المطلقة وهذه المعاني المطلقة ليست معاني الحروف والمكانات
حروفا بل اسما لان التسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى بل انما
هي متعلقات معاني الحروف وموجوها حتى انهم كون الحروف
مجازا لا حقا بل كما اذ لم تستعمل فيما وضعت لها من المفردات
الكلمية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وذلك يستبعد جدا ويلزمهم
ايضا ان يكون الحروف اسما بالنظر الى الوضع وحروفا بالنظر الى
الاستعمال تامل وجعل تلك المطلقات في معاني الحروف خاتمة
للجزئيات اي الا تلاحظ الجزئيات احضرت الجزئيات بتقدير
هذه الايات عند وضع الالفاظ للجزئيات ويلزم بتبعيته الاستعارة
في التبعيات الاستعارة في معاني الحروف وهذا بنا على ما ذهب اليه
المصنف من ان الاستعارة التبعية في الحروف تابعة للاستعارة في

المتعلق

في المتعلق والا فالشارح ذهب في الرسالة الفارسية الى انه يكفي الاستعارة
في الحروف التشبيه فقط بين المتعلقات فانه يحصل من التشبيه بين
المتعلقات المشابهة بين معاني الحروف وهذه المشابهة اللازمة كما فيه
لبنا الاستعارة عليها ولا حاجة الى اعتبار الاستعارة في المتعلقات
استعملت على صيغة المجهول مع التانيث مسند الى قرأت بتاويل
اللفظة والجملة كما في شرح المفتاح للسيد السند مجازا من ذلك
با اعتبار ان الدلالة لازمة للنطق كما يجوز الاستعارة ايضا باعتبار
انها مشبهة بالنطق في ايضاح المعنى وفي كون الدلالة لازمة للنطق
نظرا لانه لا يوجد لدلالة في النطق بالمحمل الا ان يكون ذلك النطق ساقطا
عن درجته الاعتباري يقال الدلالة لازمة ولي عقلته من يد انه يبين
علاقة الجازي يريديان يبين وجه الامر لفهم بالنظر الى ما في شرح
التحصيل لان مثال المفتاح قد بين بحسب لم يبق فيه خفا بين المصدرين
فيكون المجاز المرسل فيها اصليا وفي الفعلين تبعا وفيه بحث لانه
بني اي يريده لم لا يجوز ان يكون بين العلاقة بين المصدرين التشبيه
على كفاية وجود العلاقة باعتبار بعض اجزاء معاني الفعلين ولا يحتاج
الى وجوهها بين كل جز وجز قيل لم لا يجوز مثل هذا الاعتبار
في الاستعارة وجعل كل ما اصلية وفيه نظر قدم المفعول اي على
الفاعل لانه من وضع المظهر موضع المضمير مكان الالتباس فوضعه
موضع الضمير الوضع الاول بمعنى اليتان والموضع الاول بمعنى المقام
الداعي له والمعنى اني بالمضمير في مقام يقتضي المضمير وحسب لا وجه
لنقوهم التكرار في قوله فوضعه موضع الضمير فان المراد بالوضع والمضمير
فيه معناه هو اللغوي اي فخط المظهر مكان المضمير بعينه لا مقدما
ولا موخر فقول له مكان الالتباس اي لوجوده خوفا للباس الرجوع بغير
على تقدير اليتان بالضمير فانه قد سبق ذكر الاستعارة بطلقا وذكر
الاستعارة الاصلية والتبعية الجارية في المشتقات وفي الحروف واحتمال

رجوعه الى كل واحد منها قائم في يادي الراي فوضع المظهر موضع المضمهر
د فعلا لا لبس **لعدم تعذر الاتصال** واتصال الضمير واجب عند عدم
تعذر الاتصال واذ اتصل ضمير المفعول بالفعل والفاعل غير متصل كما
في الذي نحن فيه وجب خبر اذا تقدم المفعول على الفاعل وتقدم هذا
المفعول الموضوع موضع الضمير على الفاعل بنا على ما استخرج الشارح
يحتمل خبر ان يكون واجبا وهو المتبادر من كلامه كيف وقد وصي بالمحافظة
عليه ووصفه بأنه نكتة جليلة قد وفق لاستخراجها استخراجا صحيحا ويحتمل
ان يكون مستحسنا وهو اقرب الى الصواب لان الاول في حيز المنع لا
يرد نفسها الى المكينة الاخيرة انما ارتكبه هذا السامع اعتبارا للاصلين
وهما التبعية والمكينة واعراضا عن القريتين **ولما كان المقصود**
مبهما ولذلك ايهام قال لا يرد نفسها الى المكينة **لا وجه لا تكرار**
التبعية الا ترى ان القوم اختاروا السكاكي الى اخيره **وبنه فيما بعد**
الى اخيره حيث قال المصنف في العقد الثاني واختار السكاكي رد
التبعية اليها **لا على البطون** اي بطلان التبعية وحقيقة المكينة
واعلم ان المناسبات لا يجاز هذه السكاكي ان لا يذكر انكار السكاكي
التبعية بل يعرض عنه في هذا العقد ويكتفي بذكره في العقد الثاني
المعقود لتحقيق المكينة وعلى تقدير ذكره هنا فان المناسبات يستوفيه
حتى لا يحتاج الى الحوالة على ما سيذكره والى التكرار وكذا لا حاجة الى
الحاشية التي كتبها الشارح لان المصنف سيصحح بمضمونها الا ان
الشارح اتى بها هنا لدفع الاعتراض عن الوجه الذي اخترعه عن تلقا
نفسه لترجيح المكينة على التبعية وذلك الوجه هو عدم كون المكينة
تابعة لاستعارة اخرى والحاشية هي هذه فيه بحث لان مدلول
الاستعارة التبعية يكون تخيلا في اعتباره والتخييل عند مبني على
التشبيه والاستعارة في الفعل تبعية فما ذكره لا يكون مغنيا عن اعتبار
التبعية الا ان هذا لا يضرنا لانه امر لزوم السكاكي لا محالة سواء جعلنا

وجه

وجه اختيار الرد الى المكينة ما ذكرناه او ما ذكرن نفسه من تقليل الافتسام
والتقريب الى الضبط **حسا نحو** جاني سديرمي **او عقلا** نحو هذا الصراط
المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا
متحققة متيقنة صوابه متحققا متيقنا **ومحتملة** لهما نحو قول زهير
صحا القلب عن سلمي وقصر باطله **ش** وعري افراس الصبي ورواحله
من اراد الاطلاع على احكاما لين في هذا البيت فليرجع الى التخصيص وشرحه
فان اراد الاطفا واستعملت في امر اي في صورة بقية **تخيلا الى اخيره**
واعلم ان قرينة الاستعارة التخييلية عند السكاكي الاستعارة المكينة
كما ان قرينة المكينة التخييلية **واحدة على ما سياتي** عطف على قوله
اشارة **مجاز** امفعول مطلق لا يثبت لا ظفارا اي ثباتا مجازيا اي
المجاز عقلي لا لغوي **لتحصل القرينة المكينة** لا احتياج لتخصيص
القرينة الى ذلك بل ذلك القرينة وينيل قوتها **المراد من الاقتران**
بما يلازم الى اخيره الاوضح الاخضر والمراد بما يلازم المستعار له ما سوى
القرينة بل الاوضح الخضرة والمراد بالملازم القرينة من غير تقييد
بالمستعار له ليخرج ايضا قرينة مكينة السلف فانها من ملازمات
المستعار منه مع انه لا حاجة اليه لانه سيبين المصنف ان اعتبار
الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة **والا فالقرينة**
مما يلازم المستعار له الصواب ان يقال والاقتران من علاماته
من غير تقييد بالمستعار له لانه وان تم في المصحة ومكينة السكاكي
كن لا يتم في مكينة السلف لان قرينة مكينة السلف مما يلازم المستعار
منه بخلاف ما قلنا فانه يعلم القرائن كلها ولقد احسن الشارح
حيث قال والمراد من الاقتران بما يلازم حيث اطلق الملامم ولم
يقيد بالمستعار له ولا المستعار منه **ولا يوجد استعارة**
مطلقة بل تكون الاستعارة المصحة ومكينة السكاكي مجردة
ابدا مجامعة للرشحة او غير مجامعة لها وما مكينة السلف قابلا

يضعف
ماسوي

تكون مرشحة اما مجامعة للمجردة او غير مجامعة وفي قوله فلا يوجب
استعارة مطلقة نظرا ان القرينة قد تكون حالية وحسبنا ان يوجب المطلق
اذ لا ملائم حينئذ فضلا عن ملائم المستعار له تأمل **لا يقال الى اخره**
حاصله انه لا حاجة الى تخصيص الملامم بما سوى القرينة لعدم دخولها
في ملائم المستعار له ولا في ملائم المستعار منه لان الاستعارة باعتبار
القرينة لا تقترن بملائم المستعار له لان المشبه به لم يصير مستعارا
له فلم يوجد المستعار له فكيف تقترن الاستعارة باعتبار القرينة
وسببها بما يلائم المستعار له **بل تقترن بما يصير مستعار له باقتراح**
القرينة ما في قوله بما موصولة وخير يصير راجع الى المشبه المقدر
في نظم الكلام وقوله باقتراح القرينة من قبل وضع المظهر العايد
الى الموصول والاضافة فيها اضافة الصفة الى موصوفها والمعنى
بل تقترن الاستعارة باعتبار القرينة بشي يصير المشبه مستعارا
له بسببه وهو القرينة المقترنة بها الاستعارة فعلى هذا القابل
ان يقول كما ان القرينة ليست بما يلائم المستعار له بل بما يصير
المشبه مستعارا له كذلك ليست القرينة بما يقترن بها الاستعارة
بل بما تصير الاستعارة استعارة فلا يصح قوله في السؤال بل تقترن
الاستعارة بما يصير مستعارا له الى اخره لا ترى ان الشارح منه
لذلك في الجواب حيث قال في الجواب الاستعارة تتحقق بالقرينة
الى اخره فالاولي ان يقال بدل قوله بل يقترن بما يصير الى اخره لان
تحقيق الاستعارة والمستعار له موقوف على القرينة فلا حاجة
الى تخصيص الملامم الموقوف على تحقق الاستعارة والمستعار له
ومنه بما سوى القرينة لانها غير داخلية في الملامم **فلا بد من القيد**
اي تقيد الملامم بما سوى القرينة المعينة للملازم لقابل ان
يقول الاستعارة تتحقق بالقرينة المانعة كما اعترف به الشارح
هنا وكما مر في تعريف المجاز فيكون الايتان بالقرينة المعينة بعد
تمامها

تمامها فتكون الاستعارة المقترنة بها مجردة فكيف يجوز التقييد بما سوى
المعينة فتأمل فيه **الاولي تقييده بالوصف بالرمي ليله الى اخره** ولنتم
الاستعارة وكانه انما قال الا ولي ولم يقل الصواب لان الايتان بالمثل
الاستعارة قرينة لها حاليتها للمجاز ولان المناقضة في المثال ليست من داب
المحصلين **فخر ريتا سدا له ليد** الاولي ايضا تقييده بالوصف بمعنى
الرمي ليله يتوهم ان الترشيح المجرد عن التجريد مشروط بانقضاء القرينة
والترشيح مع القرينة من قبيل الجمع بين الترشيح والتجريد وليتم الاستعارة
على وزن علم ليس مقصود الشارح فليد هذا المعنى بل مراده ما على وزن
العيب لانه المناسب للمقام والموافق للبيت الاتي تأمل **فتأمل امر**
بالتأمل لانه وان سلم هروجه عن كونه بهذا المعنى ملائما للمشبه
فلم يدخل في ملائمة المشبه به **لجحد رعا عن بعض مبالغة في**
الاستعارة صوابه في التشبيه يدل الاستعارة يرشدك الى ذلك قول
المصنف فمابعد في وجه المبالغة الترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة
في التشبيه الا ان يحمل في قوله في الاستعارة على معنى السببية اي عن بعض
مبالغة في التشبيه حاصلة بسبب الاستعارة **شاكى السراح** فيه انه قرينة
فان الملامم الذي يصير الاستعارة به مجردة انما يكون بعد القرينة فهذه
الاستعارة مطلقة لا مجردة الا ان يقال انه بنى الامر على القرينة الحالية
فان التمثيل للاستعارة قرينة حالية للمجاز **له ليد** وفي مقصود مبالغة
جعله ذا ليد فكانه سود اذ لا يكون للاسد لالبتة وحصر الليد فيه بقرينة
تقدم الظرف فيه والمبالغة في نفى الضعف فان المبالغة في لم تقام الرجعة
الى النفي ولا يجعل النفي خلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا بظلام
العبيد قال في المطول والمقذف تجريدان فسر بعين او وقع في الوقائع كثيرا
واما ان فسره من كثر لحمه حتى كانه قد فرغ من اللحم فله هو ترشيح وانسب
بالاسد ولا يبعد ان يكون كذلك انتهى **فالتفسير اعتباري** هذا التقدير
على اجتماع اي على اجتماع الترشيح والتجريد **والترشيح اللمع** من الاطلاق

والجريد ومن جمعه **لا شتاه** على تحقيق المبدأ لغة في التشبيه وذلك لان
في الاستعارة مبدا لغة في التشبيه وترتيبها وترتيبها بما يلائم المستعار منه
تحقيق وتقوته لتلك المبدأ لغة **السبب** فان الترتيب سبب البلاغة
اول المبدأ لغة والا فلا يبلغ من البلاغة هو الكلام الحصن الاضافة الى الترتيب
والا فلا بلاغة صفة المتكلم ايضا **ومن المبدأ لغة هو المتكلم** الحصن
على ان قياس فعل التفضل ان يكون الفاعل والابطل الحصن في المتكلم لان
اسم التفضل قد يحى للمفعول نحو الووم واشهر واعرف لكن على سبيل الشذو
والا انه يرد عليه ان بنا اسم التفضل من المزيد على الثلاثي غير جائز **وقد اشترنا**
الى وجهه وهو قوله فيما مر تجریدها من بعض مبدا لغة في الاستعارة
للساقط بتعاضدها فيه انها معارضان عند تساوي الملايين في الكمية
والكيفية اي في الشدة والضعف فالحكم بان جمع التجريد والترشيح في مرتبة
الاطلاق على الاطلاق ليس يصح **والا لم يوجد استعارة مطلقة** قدم الكلام
على هذه الشرطية زيادة **التجريد والترشيح** يعني بما هو بصدد ذكر زيادة
الترشيح وحذف التجريد **وليس كذلك مطلقا** اي بالاتفاق **والاستعارة**
منه في المكنية المشبهة على مذهب السكاكي فقرينة المكنية عند ملائمتها
المستعار له فيكون التجنيدية عند على تقدير عدم الاشتراط تجریداً لا ترجيحاً
فالصواب ان يقال فلا يعد قرينة المصحة ولا قرينة مكنية السكاكي تجریداً
ولا قرينة مكنية السلف ترشيحاً الا ان يقال انه لو لم يلتفت الى مذهب
السكاكي لآثر في انه سيرده في العقد الثاني **ثم يكون على المذهب المختار**
وهو مذهب السلف ومنهم صاحب الكشاف واما الخطيب فلم تكن المكنية
والتجنيدية عند من المجاز فلم يوجد مستعار منه ولا مستعار له عنده فلم
يوجد الترشيح عند بمعنى ذكر ملائم المستعار منه نعم ترشيح المكنية
عنده ذكر ملائم المشبهة **الترشيح يجوز ان يكون باقيا الى آخره** قد
ذكر الشارح اتفاقا ان الترشيح ذكر ملائم المستعار منه وهذا جعله عبارة
عن اللفظ الدال على الملائم بناء على انه مشترك بينهما او حقيقة في أحدهما

مجاز

مجاز في الآخر **التعبير عن الشيء وهو المستعار له بلفظ الاستعارة** اي
بلفظ هو المستعار فالإضافة للبيان **مربيا للاستعارة** في أنه يحقق المبدأ
في التشبيه **مع رد يفهم** اي مع تابع المشبه به وخاصته **ويجوز ان يكون**
مستعار الى آخره فيه تعسف وادكباب اعتبارات لا يحتاج اليها كما مر انه
ينكسر به قوة الترشيح كما سيجي مع ان لقائل ان يقول جواز بقا الترشيح على
حقيقته يستلزم عدم وجود قرينة ما نعة عن ارادة الحقيقة فكيف يجوز
ان يكون الترشيح مجازا في ملائم المستعار له تامل **لما لم المستعار له** الحقيقي
دون الوهمي **ولا يخفى ان هذا لا يختص** فلو قال ويجوز ان يكون مجازا في ما يلائم
المستعار له لكان اولى **اما الملائم المذكور** اي ملائم المستعار له **وانه يحتمل**
مثل ذلك في التجريد وفيه بحث قوي ظاهر **فحينئذ** نقل عنه في الحاشية
اي حين التعبير عن ملائم أحدهما بلفظ ملائم الآخر **بجتمه التجريد والترشيح**
اما التجريد فبنا لنظر الى المعنى المجازي واما الترشيح فبنا لنظر الى اللفظ الذي
هو موضوع الملائم المستعار منه هذا في الترشيح واما في التجريد فالامر
بالعكس **بل الوجه بنا** على جواز كون الترشيح مجازا مرسل عن الملائم المذكور
او عن القدر المشترك **حيث استعمل الحبل** العهد بقرينة اضافة الحبل
اليه **او مجازا مرسل** وهو ثالث الوجوه **بعلاقة الإطلاق والتقييد** بان
اطلق الاعتصام الذي هو التمسك بالحبل في مطلق التمسك والوثوق
الذي هو قد مشترك بين الملائمين ثم اريد من ذلك المطلق المقيد
الذي هو لو ثوق بالعهد **فيكون مجازا مرسل** عما يلائم المشبه به **بشئين**
ولعله انما احتاج الى المرتبتين لاجل ارسال المجاز لان العلاقة بين الملائمين
انما هي المشابهة وهي ما نفع في المجاز المرسل ولا يذهب عليك ان في كون
الاعتصام مستعاراً لو ثوق بالعهد ومجازا مرسل في الوثوق بالعهد
نظراً لانه يلزم التكرار لان الحبل مستعمل في العهد فيكون المعنى ثوق بالعهد
بعهد الله فينبغي ابقاء الاعتصام على حقيقته او جملة على المرسل المستعمل
في مطلق الوثوق بعلاقة الإطلاق كما اشار اليه بقوله **او في كون الوثوق**

اي المطلق الذي هو قد مشترك بين المشبه والمشبّه به فيكون محجازا
مرسلًا بمرتبته **لعلاقة الاطلاق** في القدر المشترك وهو كبرج الوجوه
والجواب عن النظر بحمل الكلام على صنعة التجريد بعيد لانه يودي الى اعتبار
شيء وعدم اعتباره في حالة واحدة **وحسنه** اي حين كون الاعتصام
غير باق على معناه **فتأمل** حتى تطلع على حقيقة الحال وعلى انه قد لازم من
ذلك جواز كون الترشيع للحجاز المرسل وذلك لان الترشيع اذ كان محجازا
مرسلًا والحال ان الاستعارة ترشيح الترشيع فقد حصل الترشيع للحجاز
المرسل **ولا يخفى ان الترشيع المعرفي بذكر الملام المشبه به بعد شموله**
اي حاصله انه ينبغي ابقاء الترشيع على حقيقة لانه اذ كان محجازا عرف ملام
المستعار له فهو بالتجريد شبهه واليق **وكانه اخذه** اي اخذ المصنف هذا
الشمول عن التفتازاني المستنبط لاذ كان من كلام الكشاف وبني المصنف
هذه الفريضة على ذلك الشمول **مما ذكره** بدل من قوله من كلام صاحب
الكشاف ويجوز ان يكون بياننا لكلام صاحب الكشاف في كونها **مما نفعه**
عن ارادة الموضوع له فخرج عنه الكناية المركبة على مجموع واعتصم
بجعل الله لا على الجبل فقط والمراد به المركب الذي يكون مجوزا باعتبار
الاستعارة في بعض اجزائه نحو جاني اسد بري **على الاحتمالين** وهما
كون الترشيع باقيا على حقيقة وكونه غير باق عليها **ليس في معرفة**
الفن كالمستعير من الفن بل صار مالا للفن وذا ملكة فيه **وكذا يصح**
على مجموع قولنا في رحمة الله اي في الجنة التي فيها الرحمة والمراد بها
المركب الذي تجوز به باعتبار الحجاز المرسل في بعض مفرداته فلا تكرار في
المثالين او نقول انني فاعلمنا لئلا يكون الاول منهما مركبة تام والثاني
مركب ناقص **لا يشمل ما تجوز في احد الفاظه** مع ان التعريف يشمله فلا
يكون منكرًا ولما قلنا ان يدفعه بملاحظة قيد الحيشة في التعريف اي
وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له من حيث هو مركب **والشرطية**
خبر لقوله الحجاز المركب على قيس الحجاز المفرد وهو مع الشرطية خبر لقوله

الفريضة

الفريضة السادسة ولا حاجة الى العايد للاتحاد كما في ضمير الشاك وقيل
خبر مبتدأ قوله كما لمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالواو
ليبان تعريف الحجاز المركب **انه يسمى باسم اخر** ولعله الحجاز المرسل **بل يكاد**
يرونهم انه يسمى تمثيلا الى اخره فيه انه في غاية البعد **مع انه لا يسمى باسم**
بل مما فات على القوم اي هذا القسم من الحجاز المركب مما فات على القوم و
لم يتعرفوا له فكلمة بل للتدريج من انتفا التسمية الى انتفا المسمى **واعترض**
عليهم السارح هذا الاعتراض مرتبط بقوله مما فات على القوم فانه يفهم
منه ان القوم حضروا الحجاز المركب في التمثيلية **بان المجازات المركبة**
كثيرة لا تنحصر في التمثيلية كاجزاء المستعملة في الانشآت وبالعكس
والاجزاء المستعملة في لوازم فوايد الخبر **ونحن** نقول في جواب الاعتراض
المحقق التفتازاني على القوم ولما قيل ان يقول هذا الجواب متناقفا لما مر
انفا من ان الحاصل ان الحجاز المركب يختص بالتمثيلية والخبر المستعمل
في الانشآت وبالعكس والخبر المستعمل في لوازم فوايد الخبر ويمكن ان يجاب
عنه بانه بني الكلام هناك على ما اختاره المصنف تبعا للتفتازاني واما
هنا فقد بني الكلام على ما بدله من السر في حصر القوم الحجاز المركب في الاستعارة
التمثيلية **فان التجوز فيها** اي في المركبات التي هي غير التمثيلية **سائر الهم**
وعارضها فلم يلبثت في ذلك التجوز الساري الى المركب والعارض
بسبب التجوز في اجزائه **واكتفى** اي اعرضنا **عن بيان** اي بيان التجوز الساري
الى المركب **بيان الى اخره** اي بسبب انهم بينوا التجوز الذاتي في مفردة و
هيئة المركب الخبوري الى اخره عطف على اسم ان في قوله فان التجوز فيها **اتبعية**
ذلك التجوز الذي وقع في الجزئ الصوري والحاصل ان التجوز فيها عدا التمثيلية
من المركبات بالعرض والتجوز بالاصالة انما هو في اجزائها الداخلة في الحجاز
المفرد فلا يعد اللفظ محجازا مركبا للتجوز في جزئ والالكان مثل جاني اسد
برمي محجازا مركبا ولم يقل به لحد **في شيء من الاقسام** اي القسمين الحجاز
المفرد والمركب بناء على جواز اطلاق الجمع على ما فوق الواحد **فاما ان تجوز**

في الكلمة الماخوذة في تعريف الحجاز بان يجعل المفرد اعم من ان تكون حقيقة
او حكما **واما ان يترك بالمقايضة** على الحجاز المفرد فان الهيئته التركيبية
المستعملة في غير ما وضعت له علاقة وقرينة مجازا لكلمة **ما ذكر** و**واما**
المركبات التي سري التجوز اليها من التجوز في اجزاها كلها او بعضها
مادية او صورته كخا في اسدي رمي واعتصموا بجبل الله و في ذمة الله
والخبر المستعمل في الانشاء بالعكس **ولا تجوز في شي من اجزائه** ولو كان
في اجزائه تجوز فليس تجوز المجموع من جهة تجوز اجزائه **فهو لقولك**
تقدم رجلا وتوخر اخرى مع انه ليس استعارة تمثيلية فليس جوا بك
حاشا لمادة الشهادة **فلعله** اي فعل مثل حفظت التورية وحاصله ان
مثال حفظت التورية لم تستعمل في لوازم معانيها مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له بل افيد اللوازم على سبيل الكناية التعريفية وفيه
بحث لان ظاهر كلام القوم انها مستعملة في اللازم على سبيل المجاز دون
الكناية لوجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وهو علم المخاطب
بالحكم **لكن من عرض الكلام** اي من جانبها واذا قيل في عرض فلان
يكون معناه في التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم اي من جانب
وناحية **ولا يصير اللفظ به مجازا** ولا يكون باقيا على حقيقة فتعني
ان يكون كناية يوجب جعله من قبيل المسلم من سلم المسلمون الاخر فانه
كناية وقد مر انما فيه فتذكر **من كونها حقيقة** اي كلها او مجازا
او بعضا فالقسم المختلف داخل في القسم الاخر بدليل قوله **واما الثاني**
الاخر **احداث هيئته مانعة عن خلقه الحق فيها** اي عن بقوة
الحق في القلوب فانه شبه احداث الله تعالى في نفوسهم هيئته تمرهم
على استجاب الكفر والمخاصة واستقبح الايمان والطاعات بسبب
اعراضهم عن النظر الصحيح بالختم على الاواني في انهما فان هذه
الهيئته مانعة عن نفوذ الحق في قلوبهم كما ان الختم على الاواني مانعة
عن التصرف فيها ثم استعير الختم لتلك الهيئته ثم شق منه ختم فتكون
استعارة

استعارة تبعية وهي مجاز في المفرد **بنا على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب**
ختم الله عليهم اي خلقها عديمه الانتفاع بالايات محققة او **مقدرة**
اي سوكانت القلوب محققة كقلوب البهائم التي خلقها الله تعالى
خالية من القطن او مقدرة ثم استعير الجملة الدالة على المشبه به المشبه
كما في قولهم اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى فكما انه ليس من الخطا تقديم
وتأخير الرجل فكذا ههنا ليس فيه من الله تعالى منع عن قبول الحق غايته
الا ان الختم هنا مجاز كذا في حاشية الكشاف للحق الثقات زاني وفي
تلك الحاشية شبهت حال قلوبهم بحال قلوب محققة او مقدرة ختم الله
عليها بتقديم محققه او مقدرة على قوله ختم الله عليها وهو احسن
مما في هذه الحاشية **لاشتماله** الاولي لاشتمالها وهذا الاشتمال من
قبيل الموقوف على الموقوف عليه **وقصص التمثيل** **ما حق** العبارة
وقصص النسبة الى التمثيل بها او قصص التمثيلية بحال **الان فضل التشبيه**
اي شرفه **في نظر البايه** كلا اي كالعدم مبتذل يشارك فيه لغوهم
والخفاص **وهذه الاستعارة** المبنية على تشبيه المركب بالمركب **متأخر**
فريسان البلاغة تشبيه البلاغة في النفس بالميدان استعارة ممكنة
واثبات الفريسان لها تخيلية وذكر المتأخر شيخ للمكنية او التخيلية
والحكم على تلك الاستعارة بانها متأخرة فريسان البلاغة مجاز عن اثبات
من اتاد البلاغة على ان تشبيه المركب المبني عليه تلك الاستعارة ايضا من
اثارهم **ان يحمل الاستعارة** مفعول به لقوله لا ينقض بان يحمل الى اخر
ان امكن اي حمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة **ونحو**
عليه اي على المركب اي على الاستعارة في المركب **ما امكن** **لا الى كلامه** **عده**
الايجاز من فضله مثل هذه الرسالة وشرحها فان الايجاز من فضلهما
يجوز ان تكون الاستعارة المكنية ايضا مركبة والذي يدور في القواد
انه هل تسمى الاستعارة المكنية المركبة استعارة تمثيلية او لا فيه
تردد وعلى تقدير عدم التسمية يختلف حصل القوم المجاز المركب في الاستعارة

التمثيلية **وإما في من ذلك عقلا** من قبيل عطف العلة على المعلوم
أمن حق عليه كلمة العذاب أفادت **تنقذ من النار** أصل الكلام من
حق عليه كلمة الكلام فانت تنقذ حملة شطته دخل عليها هفوة الإنكار
والفأف الجزاء دخلت الفأف التي في أولها العطف على محذوف دل عليه
الكلام تقديرا أنت ما لك أجركم فمن حق عليه كلمة العذاب فانت تنقذه
كررت الهفوة في الجزاء التأكيد الإنكار ووضع من في النار موضع الضمير لذكر
والدلالة على أن حكمه عليه بالعذاب فهو كالعاقبة فيه لا متنازع الخلف
فيه وإن اجتهد البني صلى الله عليه وسلم في دعائهم إلى الإيمان سعي في نقادهم
من النار نزل ما دل عليه قوله تعالى **أمن حق عليه كلمة العذاب** في الدنيا
منزلة دخولهم النار في الآخرة على طريقة الاستعارة بالكناية في المركب
حتى ترتب عليه تنزيل بدل البني صلى الله عليه وسلم جهنم في دعائهم إلى الإيمان
منزلة انقذهم من النار الذي هو من ملامات دخولهم النار فصار
قرينة على الأول وقرينة الاستعارة بالكناية تحقيقه كما في فقر العهد
على ما هو مذهب صاحب الكشاف وما ما يذهب إليه من أنه يريد
أن النار مجاز عن الكفر المفضي إليها والافتقار ترشيح هذا المجاز وحجازه عن
الدعا إلى الإيمان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة إلى ما ذكرنا في ما ذكره
الافتقار في في حاشية الكشاف في هذا المقام **حتى عادت أي ربما يكون**
المشبه أي وجه الشبه فيما زائدة بين ما ظاهرا والمعنى كثيرا ما يكون وجه
الشبه بين كل جزئين من جزأين طرفين ظاهرا لكن **لا يلتفت إليه** إذا لا فضل لتبشيه
المفرد بالمفرد ولا الاستعارة المبنية عليه كما من بل الملتفت إليه تشبيه المركب
بالمركب في الهيئة المستزعة إذا الفضل له والاستعارة المبنية عليه **وفي**
كون المثال المذكور وهو أنت البربع البقل **كذلك** أي استعارة تمثيلية
بالمعنى المذكور **نحو** لأن الظاهر أنه في المجاز العقلي دون الغوي فضلا
عن أن يكون مجاز الغوي بمركبها وإن سلم أنه مجاز لغوي فلا نسلم أنه مجاز
مركب لم لا يجوز أن يكون مجازا مفردا كما ذهب إليه العلامة عصدا لملة
والدين

ن
كما

والدين في هنم الأمير الجند **لمضاهاته إياه في التلبس** أي في كونهما من
ملا مسات الفعل ومعمولا **لم يكن يجوز في اللغة** بل يجوز ما هو في الـ **سناد**
لكن التالي باطل لأنهم لم يريدوا به ما هو المشهور من المجاز العقلي بدليل
ما مر من أنه لم يقل به أحد وإن لم يكن بعيدا عن الاعتبار فامقدم مثله فتبين الشق
الثاني ولقائل أن يقول منا قسمة المصنف مبنية على اختيار هذا الشق بدليل
قولهم وقصد به تشبيه التلبس الغير الفاعل بالتلبس الفاعل على حينئذ يندفع
بحث الشارح عنه ثاملا **أما إذا قصد تشبيه التلبس الذي في الآخرة لا يخفى**
أن حمل تشبيه التلبس الغير الفاعل بالتلبس الفاعل على هذا المعنى في غاية البعد
كون القول المذكور مستعملا في التلبس الغير الفاعل على أنه تشبيهه بذلك القول
في مجرد انتهاز الاستعارة المركبة التمثيلية **في محايو يد ما ذكرنا** من الجواب
توجيه المركب المذكور وهو أنت البربع البقل **غير ما هو المشهور**
وما هو المشهور هو أنه في باب الاستناد المجازي وفيه أنه لا يلزم أن يكون غير
ما هو المشهور الاستعارة التمثيلية بل يجوز أن يكون غير ما هو المشهور
الاستعارة التبعية في النسبة فقط دون الحدث والزمان ويكون مجازا
مفردا كما ذهب إليه عصدا لملة والدين في نحو هنم الأمير الجند صرح بذلك
الشارح في رسالة الفارسية ولا ضرورة تدعونا إلى الحمل على الاستعارة
التمثيلية مع غيرها عن العبارة وعدم معقوليتها في نحو أنت البربع البقل
لأن المعقول المقبول فيه هو المجاز العقلي كما هو المشهور والغوي المفرد
الذي في النسبة كما هو غير المشهور **ولا يحصل له لأن** المتردد لا يقدم
رجله إلى قدمه ولا يؤخر رجلا آخر إلى خلفه فوجه الافتقار في شرح
المفتاح أن المراد بالرجل الخطوة والمعنى تقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة
أخرى خلفك وأورد عليه أن تأخر خطوة إلى موضع ابتداءه الخطوة الأولى
لا التي خلف المتردد وفيه أنه المراد بالخلف الخلف الذي حصل له بالنسبة
إلى موضع الخطوة الأولى لا الخلف الذي كان له قبل الخطوة الأولى وبعد
يرد عليه أن المشهور في المتردد تقديم الرجل وتأخيرها وتباعد السيد

السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا
اخرى لانها من حيث انها اخرجت مغايرة من حيث انها قدمت لكن الظاهر
ما ذكره الشارح من ان اخرى صفة تارة **هكذا حقق المثال** لا كما حققه
التفتازاني والسيد السند فان تحقيق الشارح او في واحد من تحقيقهما **وقد**
خلا عن الاما اليه الى الاستعارة المركبة التمثيلية تبعيته والى ان المبتوع
اي شئ **ولا يتجده في صدر بعد الصدر** يحتمل ان يكون المعنى ولا في شئ
من الصدر وحينئذ كان المنا في الصدر الثاني التذكير ويحتمل ان يكون
المعنى ولا يتجده في صدر بعد الرجوع الى كتب القوم فانه لو اختلف في صدر
احد من القوم لوجد في كتبهم فان الصدر على وزن قوس بمعنى الرجوع
والحمل على ان معناه ولا يتجده في صدر بعد صدر على ان يكون اللام
عوضا عن المصنف فاليه بعيد **الظاهر كلمات القوم** فيه ان الاضافة
في كلمة القوم للاستغراق فيكون مستعدا وان كان مفردا لفظا ولا يبعد
ان يقال ان اتفقت كناية عن احدث وتقرّب منه التوجيه الاول
للشارح ومما ينبغي ان يعلم ان الكلمة هنا بمعنى الكلام ككلمة الشهادة
حتى تجا وزيت اي الكلمات من التعدد الى الاتحاد **ولا يضر وحدة الكلمة**
في قائلتها المجازية فان وجوب التعدد انما هو في فاعل الاتفاق
الحقيقي دون المجازي **سوي المشبه** فان قلت قد تحقق في بحث التشبيه
ان ذكر المشبه به واجب البتة قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح
وقد تقرر ان المراد به غير الاستعارة بالكناية **والشرط المذكور** اي
القدر المذكور من الشرط فانه بعض الشرط لان قوله ودل عليه الى اخره من
تحت الشرط **زيد في جوابه قال له** فيه انه خرج ببيان المراد بالمشبه
تاملا **فاخرجه بقوله ودل الى اخره** فانه دل على التشبيه في ذلك القول
بالسؤال لا بخصوص التشبيه به **لا يشمل اي** الشرط المذكور مع ما عطف
عليه **او اريد بالنقض بطل العهد** وما اذا اراد به المعنى الحقيقي
وهو تفرق طاقات الحبل بعضها عن بعض فالشمول ظاهر **الا ان**

يتكلف

يتكلف ويحمل ما يخص المشبه به على معنى اعم من ان يكون خاصة لفظا او
معنى او لفظا فقط وقد مر مثل هذا التكلف فتذكره **وفي شمول البيان**
الاولي وفي شمول الشرط المذكور **فليس الدلالة بذكر ما يخص**
المشبه به على التشبيه بل على دعوى تقرير الاتحاد فيه انه لا يخلو عن
الدلالة على التشبيه كيف وهو قرينة الاستعارة وقد اشار الى هذا الجواب
بقوله فالاولي حيث لم يقل فالصواب وكذا قوله لا على التشبيه ممنوع لهذا
المسند المذكور سابقا وحاصل المعنيين انه لا يستقيم قول المصنف اتفقت
كلمة القوم على انه اذا شبه امر باخر الى قوله كان هناك استعارة بالكناية
الا على مذهب الخطيب فقط **بحيث لا يقصد اي للاتحاد بالدعوى بل**
المقصود بالدعوى انما هو تقرير الاتحاد **ويجعل الاتحاد مسلم الثبوت**
ويبعد عنه اي عن المشبه به **باسم المشبه** بنا على انهما اذا اتحدا يكون اسم
المشبه اسما للمشبه به حتى كأنه صارت المنيّة والسبع السمين مترادفين
قالوا في ان يقال الى اخره يكاد يرد عليه ما يرد على الاول فالاولي ان يقال
اتفقت كلمة القوم على ان في نحو ظفائر المنيّة نسبت لظفائر استعارة بالكناية
كما هو احد معاني الاضطراب لم يقل احد معنى الاضطراب بصيغة
التثنية اما لان المراد بالجمع ما فوق الواحد واما لان الاضطراب معنى
ثالث وهو التحرك ولم يتعرض له الا فينا ولا اثباتا لانه غير مناسب
هنا **لعدم اختلال قول السلف** ولعدم ملائمة للاتفاق بل الملام
له انما هو الاختلاف المقابل حتى يتعين قوله **ولا يتعرض لها في ثلثة**
فوائد ولا فلما قيل ان يقول لم تعرض لها في ثلث فرائد لا في اقل منها
ولا في اكثر عليها **والاولي** وان لم يقل يكون مستقدا مولدا فلا صحة له
لا تالم بجحد التدبيل بهذا المعنى في اللغة اي لم بجحد استعمال التدبيل
باليا في اللغة على تضمين معنى الجعل بل جأ في الصحاح والقاموس التدبيل
طول الذيل يقال رد امذيل كعظم طويل الذيل **لا صوابه** اوله لان ام
المتصلة لا تستعمل مع هل **يس يد بهن تقدم السكاكي** من علم البيان

بدليل انه جعل مذهبه عديلا لمذهبههم **لانهم آيا التعليم** فنبه اهل العلم
الماضية بالابا في النفع واستعمل اسم المشبه به في المشبه فتكون استعارة مقصودة
واضافة الابا الى التعليم من قبيل اضافة المسبب للمعنى لانهم ابا المتكلمين
بسبب التعليم **لان المستعار** الاولي ان الاستعارة بالكناية لانها الاسم
المتفق عليها لا المستعار اذا لمستعار عند الخطيب في الاستعارة بالكناية
من غير تقدير لذلك اللفظ المستعار وذكر **اللازم قرينة على قصده**
من عرض الكلام جواب سوال مقدر كان سايلا سليل وقال كيف لا يكون مقدر
في نظمه وذكر **اللازم قرينة** دالة على تقديره فيه فاجاب بان ذلك **اللازم قرينة**
على قصده لكن من عرض الكلام لا من وسط الكلام حتى يكون مقدر في نظمه
مبنى على جعل التشبيه الى اخره تفسير لقوله وهكذا الى اخره **فلك ان لا تتجاوز**
اللغة اي من اللغة الى الاصطلاح في وجه التسمية يعني ان كون الكناية بمعنى
اللغة فقط كاف في وجه التسمية ولا حاجة فيه الى كونها بمعنى الاصطلاح
ويحتمل ان يكون المعنى ذلك ان لا تتجاوز من اللغة الى الاصطلاح اصلا
تكتفي في الاستعارة بالمعنى الغوي كما اكتفت في الكناية بالمعنى الغوي ولا
حاجة في شي منها الى الحمل على المعنى الاصطلاح **فافهم** ولعل الامر بالفهم
ليذهب لذهن الى الاحتمال الثاني فان فيه دقة **لان كليها حينئذ هو**
لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فيه ان الاستعارة التخييلية عندهم
ليست كذلك بل هي مجاز عقلي لا لغوي فان قلت مراد الشارح ان الاستعارة
التي هي قسم من المجازي الغوي تكون على مذهبهم اقرب الى الضبط قلنا على
مذهب الخطيب تكون ايضا كذلك فلا اختصاص بهذه القرينة بمذهب
السلف الا ان يقال انه لم يعتد بمذهب الخطيب **والاحتمال اي** ولو كان
الذهار الى غيره محتملا الا اننا نحكم بالظاهر والظاهر انه لم يذهب الى غير هذا القول
من شأنه اي شاعته واظهاره فانه بهذا الوصف اشهر منه بعلمه او
وصف اخر له **انه مختار الجهم** وفي التقدير يستعار الى اخره والحاصل
ان ترك التقدير يكاد ان يكون اولى اذ فيه الإشارة الى تكثيرهم في الاختيار

تأمل

تأمل **وكثير من كلام السكاكي** يميل تمهيد لوجه ادخال المصنف لفظ
الظاهر في قوله يشعر ظاهر كلام السكاكي الى اخره **الى ان مذهبه هذا** اي
مذهب السلف **ان عبادته اظهر** اي محاذ به اليه التفتازاني من ان مذهبه
فيها مذهب السلف **بادعائه عينه** حال من المشبه به اي ملتبسا بادعائه
ان المشبه عين المشبه به ولو قال انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائ
لكان اخيرا وضع **غير ظاهري** ولو بالمعنى الغوي بل الظاهر انها مصرية
ولا كناية هناك بل بالمعنى الغوي ولا الاصطلاح وانما قال غير ظاهري
ولم يقل لا وجه لتسميتها استعارة بالكناية او ممكنة لانه يمكن التخصيص
كنايته او ممكنة لانه يمكن التخصيص لتسميتها كناية او ممكنة بانه اذا استعمل
لفظ المشبه في المشبه به الادعائي كان في الاستعارة كناية او ممكنة اي
خفا بالنسبة الى المصراحة تأمل **وان سلم ظهور وجه كونها استعارة** فيه
ايما الى ان كونها استعارة ممنوع كما سيأتي عن قريب ولما ارتكبا لمصنف
التسامح في رد التبعية الى الممكنة تبعا للقوم اشار الى وجه التسامح بقوله
يجعل قرينتها اي يجعل ما هو قرينة التبعية عنده **ونحن دفعنا في**
رسالتنا الى اخره حيث قال فيها السكاكي ان يقول انما اردت بالمنية الموصوف
بالايجاد مع السبع صكارت ولا شك انه يكون حينئذ مستعملا في غير معناه
الظاهر كانه ليكون عطفا على ان لفظ المشبه **الظاهر انه بالنسبة** لانه
لورفع لا يعلم ان الاستعارة في الفعل لا تكون الا بتبعيته عند السكاكي
قطعا مع ان المراد ذلك لئتم الالتزام عليه **حالم يذري** لم يدفع الى ان
بانهم لو قلبوا الاعتبار في التبعية اي يجعل قرينة التبعية استعارة
بالكناية ويجعل التبعية قرينة الممكنة **واستغنوا عن اعتبارها الى اخره**
فيه ان القوم لا يستغنون عن اعتبار التبعية بردها الى الممكنة التي قرينتها
حاليه لا يمكن ردها الى الممكنة **ولا يشعركلامه** اي كلام السكاكي **بردها**
مع قرينتها الى الاستعارة الى اخره لتكون حقيقة اي كلام جديد باسم
الاستعارة في الغاية لانه حينئذ تكون مجازا لغويا لا مجازا في الابدان

فتكون موافقة لها في الاستعارة في كونها محجاز الغويا بخلاف ما اذا كان محجازا
 في الالباب فانها وان كانت حقيقة حينئذ باسم الاستعارة لكن لا في الغاية
قله اي السكاكي **ان يعدل عن القول به** اي يجعل الاستعارة التخيلية
 للصورة الوهمية الى قوله السلف في التخيلية **المصلحة الرد المذكور لان**
النفع فيه اي في الرد **اكثر** من النفع في كونها حقيقة باسم الاستعارة في الغاية
 وهو تقليل الاقتسام والتقريب الى الضبط وفيه ايضا انه لا يستغنى عن
 اعتبار التبعية بالعدول عن تخيليتها الى تخيلية القوم لما مر **ولا يخفى**
ان المناسبات هذا ابتداء كلامه واسارة الى ان الرد قد ذكره المصنف في غير
 موضعه **ان يذكر** اي ذلك الحديث **عنده** اي عند السكاكي **فان مبنى الرد**
عليه اي على تحقيق معنى التخيلية عنده كما كان مبنى الرد على تحقيق معنى الممكنة
 عنده وليس المعنى ان مبنى الرد على تحقيق معنى التخيلية عنده فقط والخاص
 ان مبنى الرد على تحقيقها فالمناسب ذكره بعد تحقيقها ويمكن ان يجاب عنه
 بان الممكنة اصل والتخيلية فرعها لان قريتها واختار ذكر حديث
 الرد عقيب ذكر الاصل ولرعايته تلك الاصل اذ تترك التسامح وقال
 واختار السكاكي رد التبعية الى الممكنة مع ان المردودة اليها انما هي
 قرينة التبعية والتبعية مردودة الى قريتها **التبعية المضمرة في**
النفوس هذا تعريف بالاعم بل لا يعدل ان يقال تعريف بالمباين اذ لا يصدق
 على شيء من افراد المعرفة لان المبدأ من اصناف التشبيه ان يكون
 ادراكه كلها مضمرة فالصواب ان يقال انها التشبيه المضمرة في النفوس
 المتروكة اذ كانت سوي مشبهة ودل عليه باثبات لازم المشبه به
 للمشبه وكافه لشهرته تشاهيل فيه **وحينئذ لا وجه لسميتها**
استعارة يمكن ان يقال وجه لسميتها استعارة انه يشبه الاستعارة
 في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به واستيعار الدلالة على ذلك
 التشبيه اثبات لازم المشبه به للمشبه وما حقه تلك الدلالة انما
 هو اداة التشبيه وكانها انما انشأ الضمير في قوله لسميتها باعتبار

٧٥
 انه استعارة وكذا الحال في ضمير كونها **غير مخفي** لانه لم يصحح بالتشبيه
 بل اشير اليه بذكر لازم المنة **والاستعارة ابلغ** هو من البلاغة اي الكلام
 الذي فيه الاستعارة ابلغ من الكلام الذي فيه التشبيه لان المفرد لا يوصف
 بالبلاغة وجعله من المبالغة يلزم منه شذوذاً واحداً هنا بنا اسم لتفضيل
 من المراد فيه وثانيهما كونه بمعنى اسم المفعول ودون الفاعل مع ان قيتا
 ان يكون الفاعل والاوي ان يقال وهي ابلغ لان المقام مقام المضمرة
 المظهر الا ان يقال عدل من المضمرة الى المظهر لزيادة التماسك في ذهن
 السامع **العدول عما حققه القوم** لم يقل للعدول عنها مع ان السياق
 يقتضيه اشارة الى ان عدوله مخالف للدليل العقلي والنقلي والقوم
 عبارة عن السلف والسكاكي **ارجو ان يكون** ذلك التحقيق فايضا **من**
 اي من الله الذي **ليس له اعطاء** ايانا حذف المفعول الاول لانه لا يتعلق
 به غرض معتد به اخذه من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم لا مانع لما
 اعطيت وهو كناية عن كونه مطابقا للواقع اذ لا خطأ في ما اعطاه
 تعالى **من فروع التشبيه المقلوب** يعني ان الاستعارة بالكناية كانت
 مبنية على التشبيه المقلوب **فكل يجعل المشبه مشبها به بمبالغة**
الآخر تفضيل على وجه التعليل لكونها من فروع التشبيه المقلوب
حيث شبه غرة الصباغ وهو صوره **بوجه الخليفة** مع ان وجه الخليفة
 مشبه بغيره كذلك يستعار اسم المشبه الذي كان مشبها به في التشبيه
 المقلوب **للمشبه به** الذي كان مشبها في التشبيه المقلوب **فتكون**
غاية المبالغة في كمال الاخر وكيف لا وقد عدل عن الطريق المعهودة
 في الاستعارة حيث استعير اسم المشبه للمشبه به ايما الى ان المشبه
 اقوي من المشبه به حتى استحق ان يستعار منه اسم المشبه به **فالمراد**
بالمينة السبع حقيقة لا ادعاء **ويجعل الكلام حينئذ** اريد بالمينة
 السبع الحقيقي **كناية** حتى لا يكون الكلام كاذبا فلهذا الكناية مرتبة
 على الاستعارة **عن تحقيق الموت** اي في الاستقبال وذلك مفاد من

وصول المبالغة غايتها وليس المعنى ان كناية عن تحقق موته في الماضي
او في الحال الا ترى انه انما يقال اظفار المنيّة نشيت بفلان عند شدة
مرضه واعلم ان قرينة هذه الاستعارة لفظية وهي اظفار المنيّة
الى المنيّة وقرينة الكناية حالية وهي عدم وجود السبع عند فلان حين
التكلم بهذا الكلام فتكون هذه الكناية من جملة الكنايات الخالية عن
تحقق المعنى الحقيقي فلم تجز ارادته وقد اختار السارح فيما مر ان امثال
تلك الكنايات مجازات لا كنايات لوجود القرينة المبالغة عن ارادة
الموضوع له **كناية عن موته** اي عن انه سيموت ولا يجوز عن مرضه الذي
هو فيه على ما مر **ولا يجوز في ضافة الاظفار الى المنيّة** اي لا مجاز
فيها لا لغويا ولا عقليا ولا يقال ولا يجوز في الاظفار ولا
في ضافتها الى المنيّة ليكون الاول اشارة الى نفي مذهب السكاكي و
الثاني ايماء الى نفي مذهب السلف **ولا اشكال في جعل المنيّة استعارة**
فان لفظ المنيّة استعمال في السبع الحقيقي فيكون استعارة اصطلاحية
لا في السبع الادعائي حتى يرد الاشكال الذي ورد على السكاكي **وقد**
تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح لان الكناية حينئذ
تكون محمولة على المعنى الاصطلاحي وروى اللغوي كما في المذاهب الثلاثة
في صورة الاستعارة بالكناية اي في موادها وامثلتها مع ان الاول
حذف الصورة واعلم اشارة بما في امها الى ان مضمون هذه الفريضة
يجري في المذاهب الثلاثة ولا يبان بالصورة في الاستعارة المصروفة
للمساكلة لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به والا كانت مصروفة
وخرجت عن كونها ممكنة بلفظ الموضوع له ويجوز ذكره بغير
لفظة ان لا يكون لفظ المشبه به **لجواز ان يشبه شيئا بامر من الاخر**
ويجوز ان يشبه شيئا بغيره بلفظ مجازي مرسل بامر ويشيت له
بعض خواص ذلك الامر فقد اجتمع المجاز المرسل والممكنه **ولم نعت**
عليه اي على هذا الاختلاف في كتب القوم **والذي يلوح من كلام القوم**

الظاهر

والظاهر ان المراد بالقوم علماء البيان كلهم فيؤذن بالاتفاق وعدم
الاختلاف فيه فيكون بل للترقي من عدم العثور على الخلافا الى العثور
على الاتفاق **من اثر الضرب** كغير اللون ودقائق الهيئة والزال **بالطعم**
المشبع اي الكريمة والحق ان يزداد عقيبها واثبت لاثر الضرب خاصة الطعم
اي ليصح تقريع قوله **فيكون الاخر** عليه **وتكون الادافة تحسيرا**
فقد ذكر المشبه في هذه الممكنة بغير لفظ المشبه به وبغير لفظ الموضوع
له بل لفظ اللبس وهو غيرهما **وتحقيق ذلك** اي البيان فيه محالمة
واشارة الى الرد على المصنف في نقل التردد على الاطلاق **وما يذكر زيادة**
عليها اي تحقيق ما يذكر زيادة عليها ويحتمل ان يكون معطوفا على
تحقيق لان الاهتمام بالزيادة والاهتمام بالتحسينية تامل جمع محلب
من الخلب بمعنى الجرح والخدش كذا في القاموس **بمعنى فطر كل سبع** يفهم
منه ان الفطر اعم من الخلب يطلق على فطر كل حيوان والظفر **لا يصيد**
من كل حيوان لهايرا وماشيا انسانا وغيره وحسب ان يكون بينهما
مباينة ويفهم منه ان الماشي الصايد لا يطلق عليه ومخلب ولا ذوف
تامل **ونسب زيادة على القرينة** فيكون ترشحا **سوي صاحب الكشاف**
فانه يجوز كون ذلك الامر مستعملا في معناه المجازي ايضا **مستعمل** اي
لفظه على حذف المضاف ويجوز الاستخدام ايضا **واما المجاز في الاثبات**
لا في اللغة لان الاثبات هو المجاز ونزاع مكانه الاصل وما لغة الملازم
بقا في موضعه الاصل **المجاز في الاثبات** لا في اللغة لان الاثبات
هو المجاز ونزاع مكانه الاصل **يعلم البيان** **التي يشيع الى اخره** الظاهر ان
البيان هو قوله **واما** المجاز في الاثبات فانه وقع من السلف بيانا لوجه
تسميته قرينة الممكنة مجازا في الاثبات كما سيصحح به عن قريب **فما**
راينا ما مصدرية وكثيرا ما يجعل المصدر حسنا والمعنى ليس كلام السلف
في مدة رويت كلامهم في هذا المقام الا في التحسينية او موصولة
والعايد محذوف والمعنى ليس كلام السلف في الكتب التي رايناها

في هذا المقام الا في التخييلية وانما قد اشار كلامه احترازاً عن الوقوع
في الكذب وهضم النفس بان تتبعنا ناقص **ويسمونه** اي اثبات ذلك
الامر المشبه **فيجب تخصيص ذلك الامر** في الموضوعين **بما لا يتم الاستعارة**
الممكنة **الا به** ليصح البيان والتسمية على طريق القوم **وتسميته** اي ذلك
الاثبات **وقوعه** **السلف** **بينا** **لان** **يسمى** **الى اخره** اي عند السلف ولا
يتوهم من هذه العبارة ان التسمية بالتخييلية ليس من السلف **وجه**
التسمية جواب سوال مقدر فاش عن قوله فيجب تخصيص الامر بما لا يتم
الاحتمال تقديره اذا خصصت الامر في الموضوعين بما لا يتم الاستعارة **الا به**
واخرجت التسمية فلا يكون وجه التسمية ما نعلم من دخول الغير فيه
فكيف تخصصه فاجاب بقوله **وجه التسمية** اي ان وجه التسمية **اخر**
موجبا للتسمية اي لتسمية ذلك الشيء **اخر** **بذلك** **الاسم** **في كونه مستعاراً**
مخيلاً **وكذا** **في كونه مجازاً** في الاثبات **ويعلمون** **بعدم** **انفكاك** **الملك**
عنه **عنهما** **ولو** **قال** **ويحكون** **بلازم** **كان** **او** **لي** **ولعله** **اظهر** **ما** **خفي**
واعرض عما ظهر وهو عدم انفكاك التخييلية عنها فانه مجمع عليه
ومحتاج الكشاف قايل بانفكاك الملكة عن التخييلية فان قرينة
الملكينة عند قد تكون تحقيقه وقد تكون تخييلية **كونه استعارة**
تحقيقية بل ينبغي ان يجوز مجازاً **مسلاً** **في بعض المواد** وهو المادة التي
شاع فيها استعمال اللفظ الموضوع لملائم المشبه في ملائم المشبه به
وان لم يشع استعماله فيه تكون القرينة تخييلية وذهب المصنف في
الفريضة الرابعة الى انها المارة التي وجد فيها المشبه ملائم حقيقي
يشبه بملائم المشبه به فيستعار منه لفظ ملائم المشبه وان لم يشع
استعماله فيه **وان لم يوجد** كما في اظفار المستكة تكون القرينة تخييلية
والنقض لا يبطاله على سبيل التبيين **قال صاحب الكشاف** **اشارة**
الى ما اخذ هذه الفريضة **من حيث تسميته** **العهد** **بالجمل** **فيه** **و** **رمز**
الى ان الاستعارة الممكنة عند لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المراد

اليه

اليه باثبات خاصة الشبه به لم **ويجزي** **ان تكون** **القرينة** **التخييلية**
باثبات **النقض** **الحقيقي** **العهد** وهو تفريق طاقات الجمل بعضها
من بعض فيكون مجازاً في الاثبات **ايضا** اي كما يجوز ان تكون القرينة استعارة
تحقيقية باثبات **النقض** **المجازي** **العهد** **فجعله** **اي** **القرينة** **استعارة**
لا يبطال **العهد** **اي** **النقض** **في هذا الاحتمال** وهو جعل القرينة تخييلية ما
لمكن **ذلك** **اي** **جعل** **القرينة** **الاستعارة** **التحقيقية** **الى غيره** وهو التخييل
ومن ههنا **اي** **من** **كلامه** **ما** **لمكن** **جعل** **القرينة** **الملكينة** **استعارة**
تحقيقية لا يلتفت الى جعل قرينتها التخييل **نسا** **ما ذكره** **في الفريضة**
الرابعة **فالاولى** **تقديم** **الرابعة** **على** **الثانية** **لان** **يقال** **ذكر** **المصنف** **مختاره**
بعد ذكر المذاهب الثلاثة في التخييلية **ولا يخفى** **انه** **اي** **مجرد** **التعريف** **عن** **ملائم**
المشبه بما وضع لملائم المشبه به **قرينة ضعيفة** فكيف يعتبرها صاحب
الكشاف فلا بد ان ياول كلامه باحد لتاويلات الثلاثة التي اشار اليها
الشراح **ان** **النقض** **المستعمل** **في** **معناه** **الحقيقي** **شاع** **استعمال** **النقض** **المستعمل**
في معناه الحقيقي **في مقام** **افادة** **الى اخره** **لانه** **مستعمل** **في** **ابطاله** **حتى** **يكون**
استعارة تحقيقية وهذه الافادة ايضا تكون بطريق الكناية **او** **في اظهار**
العهد **الى اخره** وهذا الاظهار ايضا يكون بطريق الكناية **مطلقاً** **اي** **في** **جميع**
المواد **التخييل** **كما** **ذهب** **اليه** **السلف** **والخط** **مجرد** **الفريضة** **الثالثة** **انما**
كانت ثلاثة لانها منعت المذاهب الثلاثة **جوز** **السكاك** **كي** **كونه** **اي** **كون**
الامري لفظه على حذو المضاف الى الضمير **راينا** **من** **افعال** **القلوب** **ما**
راينا **من** **الابصار** **تقتضي** **مفعولاً** **واحداً** **وما** **مصدرية** **وكثيراً** **ما** **يجعل** **المصدر**
حيناً كقولهم اتك خفوق الخي اي وقت خفوقه **بيانهم** **اي** **بيان** **القوم** **و**
تفسيرهم للتخييلية على مذهب السكاك وهو متنازع فيه **الفعل** **ان** **مفعول**
به للفعل الثاني فقط **واما** **قوله** **ان** **السكاك** **يجعل** **الاستعارة** **التخييلية**
اخره **فهو** **مفعول** **لان** **الفعل** **الاول** **على** **تقدير** **التنازع** **وقام** **مقام** **مفعول**
على تقدير ان يكون قولهم بيانهم مفعولاً للفعل الثاني فقط والمعنى على

تقدير التنازع في المفعول الاول راينا اي علمنا بيان القوم التخييلية
 على مذهب السكاكي ان السكاكي جعل الى اخره مدق روينيا بيانهم للتخييلية
 على مذهبه واما على عدم التنازع فيه فيكون المعنى راينا ان السكاكي
 جعل الاستعادة الى اخره مدق روينيا بيانهم ولا يجوز ان تكون الرويتان
 من افعال القلوب اذ يلغو حينئذ التقييد بالمصدر الحيني لا ترى ان
 قولنا رايت زيدا كمن يما اي حين كون الرويتين افعال القلوب ما رايت
 كمن يما كلام لغو وتقييد بلا فائدة التقييد بالمصدر الحيني المحترز عن
 توهم الوقوع في الكذب **وام يغير عطف على راينا الاول من غيره**
 اي من جانب غير المصنف **على نسبة الحقن** الذي هو مقابل للوجوب
 والامتناع اليه اي السكاكي **دون الترجيح** اي ترجيح احد الطرفين على
 الاخر **والتعيين** اي تعيين ذلك الرابع وهو استعمال لفظ لازم المشبه
 به في الامر الوهمي اقول الحقن هنا في مقابلة الامتناع فقط فيتناول
 الوجوب كما في قول ابن الحاجب في الكافية ويجوز صدق الضرورة او
 التناسب وانما عبر عن مذهبه بتلك العبارة المتوهمه لخلاف المقصود
 تزييناً لمذهبه وانما ينبغي ان لا يجوز فضلا عن ان يرجح او نقول الحقن
 هنا في مقابلة الإيجاب والامتناع بدليل ان العلامة التفاضلية
 نقل عن السكاكي ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدروهي كالاطفال واهل
 محققا لاثبات في انبتا لبيع البقل والخمر في هزم الامير الجند **وسمي**
 اي اللفظ الدال على ذلك الامر على حذف مضاف او على الاستحدا **وهو**
ظاهر اي وجه تسميته بالاستعارة ظاهرا خفيا فيه **لانه** اي ذلك
 الامر الوهمي **مما خيله** الضمير راجع الى ما الموصولة **استعمال** بالرفع فاعل
 خيله **في مشبه به** الادعائي وهذا الادعاء هو الذي عمل السكاكي على
 اختراع الامور الوهمية **وذلك** التعسف حاصل **لان الجادة** وهي الطريق
 العظيم **فالسكاكي** القائل بالتعليل ويجوز ان تكون للتفريع **من اثبات**
المعنى الحقيقي من بيان لما الموصولة **للام** المشبه به اي اللفظه على

حذف والمضاف حال من المعنى اي كاي اللفظ ملائم المشبه به **المشبه** متعلق
 بالاثبات **الى ان التكلم** صلة عدل اليه **والا ترى** **داع اليه** اي الى ذلك
 التوهم **كل تري انه** لا داعي اليه وعدم الداعي الى ذلك التوهم وان كان احمل
 معقولا لكنه نزل منزلة المبطلات البدهية فلذا قال كما ترى بل الداعي
 موجود الى عدم اعتبار تلك الصورة وهو انه يضعف بذلك القرينة وينزل
 قوتها **سوي طلب استعمال لفظ الاستعارة** من اضافة المصدر الى الفاعل
 وقوله **ذلك** مفعوله والمشار اليه توهم صورته وهمية استعمال فيها
 لفظ ذلك الامر **الفريدة الرابعة** كونها رابعة باعتبار الزمان وتاخير
 مختار المصنف على المذاهب الثلاثة **المتقدمة تابع** حقيقي غير وهمي **ينبه**
رأه في مشبه به اي تابعه **كان** اي راد في المشبه به اي لفظه **باقيا على**
معناه الحقيقي فيه انه لا يلزم من عدم المشابهة عدم علاقة اخرى بقائه
 على معناه الحقيقي ممنوع بنا على مختاره **وقد عرفت من ثلثه** اي منشأ
 هذا المختار وهو قول صاحب الكشاف في تفسيره ينقضون عهد الله كما مر فيه
 اي فيما اختاره المصنف واستنبطه من كلام الكشاف **لجواز ان يكون ذلك**
 اي البقاء على المعنى الحقيقي كاي **فيما اذا لم يسمع الى اخره وجه ما ذكره**
المصنف اي الباعث على ما ذكره المصنف مخالف لما ذهب اليه صاحب
 الكشاف **ان الاورد رعايته جانب اسم الاستعارة** وتلك تحصل بان يكون
 محال العنوا **يا اذا لم يسمع** اي المذكور من الرعايته فان منعها اجاتا المعنى
 بان لم يكن للمشبه تابع كذلك يكون باقيا على حقيقته **وبعارضه** اي الوجه
 الذي ذكره المصنف **ما سبق** اي الوجه الذي سبق ذكره في اخر الفرع
 الثانية وهو قول السارح ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا للتخييل
 اقرب الى الضبط **ان جعل الجميع** بدلا ما سبق **اذا لم يكن فيه** اي في الجعل على
 نحو واحد **كلغة** وتصف كما في مذهب السلف **او** اي من الجعل على نحو من
 بان يكون بعضا فراد قرينة المكنية حقيقية وبعضها استعارة مصرحة
 فيه اشارة الى ان في مذهب السكاكي كلغة وتصف وان كان الجميع في مذهبه

على نحو واحد مع **خلو ص القرينة** التي هي التخيلية **عن الضعف مطلقا**
 اي في جميع المواد **يدعو اليه** اي الى جعل الجميع على نحو واحد بشرط عدم
 الكلفة وهو مذهب السلف بخلاف مذهب السكاكي فان القرينة
 فيه ضعيفة مطلقا وبخلاف مذهب صاحب الكشاف ومختار
 المصنف فان القرينة فيها ضعيفة مطلقا بل في بعض المواد **وكانت**
اثباته اي اثبات رادف المشبه به المستعمل في صورته وحمية **تبشيره**
ايه اي رادف المشبه به **له** اي للمشبه متعلق بالتوهم **اي كبقا** **مخالب**
الى اخره اي صفة مفعول مطلق محذوف لقوله باقيا **او كانت**
المخالب الى اخره او صفة مفعول مطلق محذوف لقوله اثباته في قوله
 وكان اثباته **فرد** على لفظ المصدر **الى ما هو له** صلة الرد مفعول **اليك**
فعلك برادف كل تقدير **الى ما هو له** **والسلام عليك** ان رددت كل واحد
 منهما **الى ما هو له** **والا** فالبليد لا يفيد التطويل ولو تليت عليه التورية
والا **يخيل كان** اي لفظ رادف المشبه به مستعارة **لذلك** **التابع** على طريق
الصرح فيه انه لا يكفي ذلك الاستعارة بل لابد مع ذلك من وجود القرينة
 المانعة من ارادة الحقيقة كما في اذا اعتبر صاحب الكشاف مع ذلك الشروع
 اذا عرفت ما ذكر في الفرائد **الاربعة** **فاحتمالات** التي ذهب اليها علمتا
 البيان في قرينة الملكية **عنده** اي المصنف لا عند غيره **اربعة** **فانها** عند
 غيره ثلثة احدها **كون الجميع** اي جميع افراد التخيلية حقيقة **وهو**
 مذهب السلف والخبيب **وتانيهما** **الانقسام الى المصراحة** **الاستعارة**
الحقيقية وهو مذهب صاحب الكشاف وثالثها **كون الجميع** **استعارة**
تخيلية وهو مذهب السكاكي **واربعها** **الانقسام الى الحقيقية و**
التخيلية وهو مختار المصنف والفرق بينه وبين مذهب صاحب
 الكشاف انه لم ينقل عن صاحب الكشاف التسمية بالاستعارة التخيلية
 فيها اذ كان رادف المشبه به باقيا على حقيقة بخلاف المصنف فانه يسمي
 استعارة تخيلية كما ترى فلذلك قال الشارح في مذهب صاحب
 الكشاف

الكشاف في قرينة الملكية الى الاستعارة المصروفة والحقيقة وفي مختار المصنف
 تنقسم الى التخيلية والحقيقة **وكان** **تزيد** **اقسام الاحتمال** اعلم ان اصل
 الاحتمالات لا تزيد على المذاهب الاربعة وان مذهب السلف ومذهب السكاكي
 لا يحتملان التعدد في زيادة اقسام الاحتمال باحتمال الجواز المرسل لا يتصور
 الا في مذهب صاحب الكشاف ومختار المصنف **امل** **بما هيئناه** **اكر غير مرق**
 من احتمال الجواز المرسل في قرينة الملكية **اكر** **الاستعارة** في زيادة اقسام
فعلينا بالاعراض عن بيان تلك الاقسام **لك** **وعليك** **بالا** **بقيا** على استخراج
 تلك الاقسام بدقته النظر **والحمد لله** الذي علم الانسان ما لم يعلم **على كل**
حال سوي الكفر والعناد **كما ينبغي** صفة مفعول مطلق محذوف لقوله بعد
 ويسمى بمعنى بعد يدل عليه قوله بعد بعد ويحتمل ان يكون بعد بمعنى بقرينة
 ما قبله وتغيير الاسلوب للتفتيش **ما نراد على قرينة المصروفة** من بيان
 ملائمة المشبه به **تر شيئا** المصروفة **كذلك** **كما نراد على قرينة الملكية**
من الملائمة الظاهر ان المراد به ملائمة المشبه به بقرينة ما سبق
 فلا يتناول تر شيئا الملكية على مذهب السكاكي **تر شيئا** **ها** **واما** **اتي**
 بقوله **لها** **هنا** **دون** المصروفة ليظهر مقابلة مع قوله **الاتي** وهو قوله
 ويحوز جعله **تر شيئا** التخيلية **لمفهوم مشترك بينهما** اي بين المصروفة
 والملكية يدل عليه قوله فيما بعد ولا يخفى ان الاشتراك بين المصروفة و
 الملكية لا يخص الترتيب بل يشمل التجريد ايضا **وهو ما يلازم المستعارة**
منه **خرج** منه **تر شيئا** ملكية الخطيب فلم يكن جامعاً ودخل القرينة
 فلم يكن مانعاً الا ان يقال **ويقترن الاستعارة** اي تكون بعد تمامها
 فخرج به القرينة لا تقترن الاستعارة بل بما تقيصر الاستعارة استعارة
 ان يكون الترتيب موضوعاً **لمفهوم مشترك بينهما وبين التبشيره**
وهو ما يلازم **الى اخره ايضا** اي كما كان مشتركاً بينهما وبين التبشيره لان
الاشتركان **اللفظي** **لمة** لقوله المفهوم الثالث للتشريح **فذلك** **تحصيل**
ذلك المفهوم المشترك بينهما وبين التبشيره والجواز المرسل **مما القيناه** **اكر**

تأكيد لقوله
 تر شيئا

وسياتي اليها المصنف وهو ما يلازم الموصوف له او المشبه به ويقارن
 المجازا في التشبه **ولا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة** بل يقع
 الخطأ في الخلط حتى يحتاج الى تفصيل جعله **ترشيحا بالزيادة على**
القرينة واما يحتاج الى ذكر القيد التجريد وكران تقول لا معنى لقوله
 ما زاد على قرينة المكنية بعد ترشيحها بالنسبة الى مذهب السكاكي لان ذكر
 ملازم المشبه به لا يصلح ان يكون ترشيحا للمكنية عنده وهو قرينة المكنية
 على سريه بل الترشيح عنده في المكنية بحيث ان يكون ملازمات المشبه
 الذي هو مستعار منه في المكنية على مذهبه **بل لا بد ان يكون زائدا**
على قرينة التخيلية ايضا كما انه لا بد ان يكون زائدا على قرينة
 المكنية فيه ان قرينة التخيلية لا تكون الامكنية فمما رأينا كما ان قرينة
 المكنية ليست الا التخيلية فليت شعري ما وجه ما قاله الشارح **الا ان**
يقال قرينة التخيلية التخيلية دالة في قرينة لا تزيد على قرينة
المكنية فلا تفقد فان الاستعارة لا تتم بدون القرينة فتكون قرينة
 المكنية وفي الترشيح الا ان يقال الداخل في قرينة التخيلية الى اخره وحسنه
 لا بد ان يكون اضافة القرينة الى التخيلية ببيانها فيرجع الى النسخة الاولى
ولا يخفى ايضا اي كما لا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة
 اي كما يشمل الترشيح والتجريد ما زاد على قرينة المكنية والمصروفة ويلازم
 المستعار منه **بل الاشتراك في** بل لا يخفى ان الاشتراك **بين التشبيه**
والمجاز المرسل ايضا اي لا يخص الترشيح بل يشمل التجريد ومفهوم التجريد
 المشترك بين المصروفة والمكنية والتشبه والمجاز المرسل هو ما يلازم المعنى
 المجازي او المشبه ويقارن المجاز والتشبه **الا ان يقال التخصيص** اي
 تخصيص الاشتراك بالترشيح **مجرد اصطلاح** لا تخصيصا في الحقيقة بل ان
 الاشتراك في الترشيح والتجريد وكانا انما يقرض الاشتراك في الترشيح
 دون التجريد اهتما بما يشانه لشرفه وبلغته والاشتراك في التجريد يعبر
 باللفظية **فاعرفه** اي فاعرف ان التخصيص مجرد اصطلاح ولا يلزم من التخصيص

الاصطلاح الواقعي **ولو لم يسمى** ملازم المستعار له الزائد على القرينة **تجريدا**
 فانه لا يستلزم ان لا يكون تجريدا في نفس الامر **من توباع الاسم** بل الاسماء من توباع
 المحاسن وكثيرا ما لم يعبر عن المحاسن بالاسماء بل بقيت بلا اسم **ويجوز جعله**
 اي ترشيح المكنية **ترشيحا التخيلية** ان كانت قرينة المكنية بخيليه او
لاستعارة الحقيقة ان كانت قرينة المكنية استعارة حقيقة كاذ
 اليه صاحب الكشاف واختاره ايضا **واما الاستعارة الحقيقة** فيكون
 الترشيح لها **ظاهرا** لانها كسائر الاستعارات المصروفة التي لم تكن قرينة
 المكنية وكذا التخيلية كون الترشيح لها **ظاهرا على ما ذهب اليه السكاكي** الى
اخره واما التخيلية على مذهب السلف فيجوز ترشيحها لان الترشيح
 الى **اخره** تأكيد لقوله ايضا **الا ان ترك قوله الاستعارة المصروفة او زيدا**
المكنية بل الاولي تركهما لان المقام يقتضي تشبيهه بخفي اخر حتى يرتفع استبعاد
 الخصم بخلاف تشبيهه الخفي بالاجلي فانه ربما ينكر الخصم جواز ذلك ويقول انه
 قياس مع الفارق **ويجعل نفسه تخيلا** وهو مذهب السكاكي **ويجعل**
 نفسه **استعارة حقيقة** وهو مذهب صاحب الكشاف **ويجعل اثباته**
تخيلا لان نفسه وهو مذهب السلف وعليه صاحب الكشاف في بعض المواد
وبين ما يجعل زائدا علميا اي على قرينة المكنية **وترشيحا** اما المكنية
 او التخيلية **اختصاصا وتعلقا به** اي بالمشبه به متنازع فيه لقوله
 اختصاصا وتعلقا **فهو قرينة** سو كان مقدما او مؤخر فان استويا
 في القوة فاسبقهما دلالة على المراد يكون قرينة والا حق يكون ترشيحا **لانه**
لا التباس بين القرينة والترشيح في المصروفة كما اشرنا اليه اي لعدم الالتباس
 بقولنا فيما سبق ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة لان الى
 اخره **بمثل ما ذكر** من قوة الاختصاص **والاظهر ان ما يحضر** اي يتبين به
 السامع على المراد **وما سواه ترشيح** او تجريد فالاعتبار بالاولوية بناء على
 المراد لا بقوة الاختصاص عند الشارح ولا يخفى انه الوجه **ان يجعل الجميع**
 اي جميع الملازمات **قرينة** ولذا قال صاحب التلخيص القرينة قد تكون واحدة

وقد تكون متعددة الحمد لله والصلاة والسلام على سيد الانام
وعلى اله وصحبه الكرام تمت النسخة الشريفة المنسوبة الى
ملي حسن الزبياري الواقعة على الشرح المشوب
الى ملي عصام الدين الواقع على الرسالة المنسوبة
الى ابني الليث السمرقندي المشهورة
برسالة الاستعارات سنة الف
وماية وسبعة
وثلاثين

على يد الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقير خليفه بن محمد غفر الله
له ولوالديه وللجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين

هذه فهرست شرح منظومة ابن الشحنة

خطبة الماتن . . ٤
الباب الاول احوال الاسناد والخبري . ١٥

يقول العبد الفقير الراجي غفور رب الغفور منصور الشافي الخ
 المحمد بن زرف الانسان بطايف المعاني وجعل البيان طرقا لارج
 المباني وحسن بديع صنعه صورا و الفاظ ومعاني وجعل
 لواعق التبيين تتلألأ على منقى القلوب لمن رقى هذه
 المعاني لتضي بها قوائم الارواح اخباة كوكب دري تتلألأ في
 الله على سيد محمد الذي تشرف به النوع الانساني وعلى ال واصحابه
 الذين نالوا كل الاماني **وبعد** فقد سالتني من ارجو له زيادة
 التوفيق وان يديق واياه حلاوة التحقيق ولا يخرج من وياه
 من شرب الرحيق ان كتب شرحا صغيرا للرحيم سهل الى ضريح
 منظومة الشيخ الفاضل محمد بن الوليد في الدين بن الشيخ
 والحمد لله وكان شجدة جليل انام الصالح اسمعيل ومعنى شجدة
 من فيه كفاية لضبط البلد من حمة السلطان وهي التي
 في علي المعاني والبيان والبيوع فاجبت الي ذلك **وسميت**
 بالدر المروزة في شرح الارجوزة طالبها من الله الاهدوان
 كنت لست اهتلا هذه الرتبة وان قريت ان اكون خيرا
 طرقة اهلها لاكون من الداخلين في قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا مات ابن ادم القطع على الا من ثلاث ولكني لم اطلع
 حال كنتي عليها على شرح فاسال من من كان
 من الاخوان المتصفيين اذا عز على شي مما طغى به القلم
 او زلت به القدم ان يغفر ذلك فان الانسان محل
 النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات **هـ هـ**
 ومن الذي ترضى سبحانه كلفا كفى المرئيل ان تودعها **هـ هـ**

فل

قال الناظم رحمه الله تعالى وثقنا ببركاته وبركاته
 علومه **بسم الله** اي بكل اسم للذات الاقدس المسمى بهذا الاسم
 ابتداء او ألف متعينا او مصاحبا على وجه التبرك
 بقرينة المقام والكلام في معنى الاسم والا ابتداء مقدما على
 لفظ الجلال وما استثنى منه ولفظه وحذف الف والكلام
 في علمية لفظ الجلال واصله والخلو في كونه عربيا او يونا
 وهل هو الاسم الاعظم او غيره شيعر فلا يظلم بذكره
الرحمن الرحيم اي الموصوف بكل الانعام ما عظم
 منها وما دق والكلام على معناها واستقفاها واختصاص
 الرحمن شيعر الضم وبالجملة في الكلام على السبل والجلال
 مفرد بالتأليف فمن اراد مستوف فليراجع الى تلك وفي
 اشارة هذين الوصفين اشارة الى سعة ما فيهما
 من المبالغة والاولى ابلغ وقد مره لا اختصاص
 بالله تعالى **المحمد** هو الوصف بالجليل حقيقة او في
 اعتقاد الحامد او المجد او غيرها الاختيار بان لا
 يكون قسريا على جهة التعظيم كما هو باطنا بان لا
 يصدر من الجوارح ما يخالفه وان يعقده تصادف
 المجد بالمجودية او يقصد التعظيم وان لم يعقده فضل
 في ذلك الوصف بالجليل المعلوم انتفاؤه كما يقع
 في ذلك القضايا **بسم الله** اي جنس الحمد او كل فرد اما
 بواسطة او بغيرها مملوك او مستحق لواجب الوجود
 المتصف بكل كمال وجملة الحمد من حيث لفظها الذي
 اصله حمد الله اسمية اصلها فعلية ففعلها محذوف

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وصلى الله
 على رسوله الذي اصطفاه

وجوب النبوة مصدره المصنوع به عنه فعل اليها الدلالة
 على الثبوت سواء قدر متعلق الجار والمجرور اسما او فعلا
 فان قلت قد مر جوابان الاسمية التي خبرها فعل والت
 على الجرد قلت لعله في غير المعدول بها عن الفعل وال
 فلا فائدة في العدول او يقال ان المقدور في المعدول
 لا يكون الا اسما تقرينه العدول وجمع بين البسمل والمجدة
 اقتدا بالكتاب العزيز واثارة التي انه لا تعرض بين
 حديثين وصفا كل امردي بال لا يبدأ بسم الله او
 بالحمد لله فرواية بسم الله محمول على الابتداء الحقيقي ورواية
 الحمد لله محمول على الابتداء الاضافي القريب من الحقيقي
وصل الله جملة خبرية في اللفظ انشائية في المعنى
 لان القصد بها انشاء الله عا بالصلوة التي هي الرحمة
 المقرونة بالتعظيم وذكر الحمد بالجملة الالهية الدالة على
 الثبوت والروام والصلوة بالفعلية الدالة على الجود
 والحدوث طرأت المسول بالصلوة الذي هو
 الرحمة من الله خلاف المجود وهي مالكية الحمد او تحقا ق
 لثبوت ازلا وابد فان قلت لم انزل الفصل بين
 جملة البسمة والحمدات دون جملة الحمدات
 والصلوة قلت كما قال الشيخ مسايخنا
 لينه على ان كلا من جملة البسمة والحمدات مقصودا
 مستقلا لا لتعلقهما بالحق وان جملة الصلاة مقصود
 بالثبوتية بالنسبة لما يتعلق به تعالى لتعلقهما
 بالخلق **على الرسول** متعلق بصلاتي والرسول

انسان

ان شان اوتي اليه بشرع وامر بتبليغ فان لم يور بالتبليغ فبني
 فقط على الرجوع وقيل النبي انسان اوتي اليه بشرع
 وامر بتبليغه فان لم يكن كذلك كتاب او نسخ الشرع
 من قبله فان كان له ذلك فرسول ايضا وقيل
 انها بمعنى وهو معنى الرسول على الاول فان قلت لم انزل ذكر الرسول
 على النبي قلت لاستلزامه له اول زيادة شرف الرسول
 اوانه يختار ترادفهما **الذي اصطفاه** من الصفوة بتبليغ
 الصاد وهو المخلص الذي اختاره فامسول صفة
 لرسول وفي صحيح مسلم وبنين الزمذي عن واهله
 ابن الاسقع رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول ان الله اصطفى كنانة من ولد
 اسمعيل واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش
 بني هاشم **محمد** بدل او عطف بيان من رسول وهو علم
 منقول من اسم المفعول المضعف سمي به نبيا بالهام
 من الله تعالى في تاف ولا بكثرة حمد الخلق له لكثرة صفات
 الحميدة كما روي ان قبل جده عبد المطلب وقد سماه
 سباع ولادته لموت ابيه قبلها لم يسميت ابنك
 محمد وليس من اسم ابايك ولا قومك قال روي
 ان محمد في السما والارض وقد حقق الله سبحانه وتعالى
 رجاءه على الوجه الذي سبق فعلمه **والرسول** الى صلى
 الله عليه وسلم اقرب المومنون من اولاد هاشم
 والمطلب وقيل ابو اولاده واولاد بناته
 ما تناسلوا وقيل امه الاجابة واصل الامل

محمد والرسول
 وبعد قد احييت في انظما

بدليل اصيل ولعل القولين الاولين مبنيين على
 هذا وقيل اول دليل اويل وبالجملة فلا استعمال
 الا في الاشراف ولو ادعاه من القفل والفسلما
 للاطلاق **وبعد** الواو نائية عن اما بدليل
 اتصال الفاتين بها غالبا ونفيرا ونقيض
 وهو قبل طرفان مبنيان لا يظهر منها الا
 بما يصح فان اليه ووصافان الى المفرد وبمعربان حال
 الاضافة والقطع عنهما اما معنى او مطلقا وبينان
 حال القطع لفظا ليربها منزلة جز الكلة وجه حكما
 لا التقا الساكنين بالضم لانها في حال الاعراب
 بحر كان بالفتح والكسر دونه محركا بالضم في حال
 البناء لتكمل لصما الحركات الثلاث **قد اجبت**
 اصله فقد اجبت فالفا مقدرة لوقوعها في جواب
 اما المقدرة حذف لغزورة النظم وقد هذا للتحقيق
 والمجبة بل القلب بتغير رتبة القلب ثم استثنى منه
 الحب لانها اصبا بها ووسخ فيها وعرفها بضم
 بانها صفة يقصم عن تفسيرها اللسان
 ويجوز عن وصفها الجذر محل صا جها على ترك
 الحظوظ واذا الحقوق تندرج ارادته في ارادة جنوه
اني انظما **ارجوزة** النظم الشعر وهو لغة
 العلم واصطلاحا كلام موزون مقفى والفقيه
 منه ما يكرر روية الحرف الاخيرة قبل الاطلاق
 والارجوزة بخلافه والرجز اخذ بحور الشعر على الراجح **لطيف**

ارجوزة لطيفة المعاني
 في علي البيان والمعاني

المعاني

المعاني صفة ارجوزة واللطف ما خوده من اللطافة وهي في
 الاصل رقة القوام او كون الشيء شديدا لا يجز
 ما وراؤه او من اللطف وهو اصيل النفع برفق والمعاني
 جمع معنى وهو ما يعني اي يقصد **في علي البيان والمعاني**
 الا في تقر يقصا والكلام عليها والمراد بالمعاني بالنظر
 الاول جمع معنى وهو ما يعني من اللفظ على ما تقدم وفي
 البسط الثاني الفن المخصوص فلا ابطاء في النظم
 فان قلت لم يذكر السديع قلت لانه من التوابع
 فذكر ما هو الا هم المقصود بالذات او لانه من جملة
 وزاد عليه من معيب **ابيات** جمع بيت وهو اسم
 لمجوع للمصراع الاول **المعاني** اخره عروضه والثاني
المعاني اخره ضربا عن **ماية** صلة قوله **لم يزد** صادق
 بما دون الامة لكن النسخة التي وقف عليها مائة
 عاما **فقلت** الف تفريق عا طفة على اجبت
غير من اي حالة كوني غير من **فد** وهو ارادة
 نزوال نعمة الدين المحمود سوا اروت نقلها
 اليك او مطلقا فان اردت ان يكون ذلك مسئلا
 فهو القبط فان تعلقت بالدين محموده والا فعلى
 العكس ولما كان هذا العلم له سدة ارتباط
 بالقبضه والبلاغة قدم الكلام عليها وقدم
 القبضه على البلاغة لان القبضه ما خوده
 في تعريفها ويوصف بها المفرد والكلام والمتكلم
 والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط وقدم

ابيات من مائة لم يزد
 فقلت غير آمن من جد

فصاحة المفرد في سلمه
من نفعه فيه ومن غرابته

وضحة المفرد لانه اصل فقا **فصاحة المفرد**
وهو ما قبل المركب وتقرن فيها بالذات تكونيات
اللفظ جازيا على قوايين كلام العرب الموقوف بعربيتهم
وفي في الاصل تبني على الظهور والابانة يقال فصح
الاجي اذ انطقوا وخلصت لغة من اللكنة
وجادت فلم يكن واوضح به اي مرع وقد عرفنا
المصنفه بالوارم وفي ثلاثة احدها
في سلامة من لغة في وهي وصف في الكلمة
يوجب ثقلها على اللسان مع عسر النطق بها فيها
ما يوجب التناهي فيها نحو العجيج اسم بنت ومها
ما هو دون ذلك نحو مستنرات اي مرتفعات
والضبط في ذلك الاحالة على الذوق
وتغيره بالنفرد اولى واعلم من تفسير غيره بالتنافر
وثانيها **من غرابته** وهي كون الكلمة وحشية غير
طاهرة المعنى ولا مأثورة الاستعمال فيها ما يحتاج
الى تقليل كتب اللغة كتكاكاته اي اجتماعه ومنها
ما يحتاج الى تخرجه على وجه بعيد نحو مسرعة
في قوله واقفا حوا ومرنا مسرجا فان معناها
ان انف هذا المدد كلسيف السرجي في الدق
والاستواء كلسراج في البريق واللحان فتخرج
على احد هذين بعيدا واما جعل اسم مفعول من
قولهم سرج الله وجهه اي حسنه فيجعل المعنيين
في عمل عدم العثور عليه في كلهم وانه من كلام المولدين

وثالثها

وثالثها **كونه مخالفا للقياس** اي كون المفرد على خلاف
ما ثبت عن الواضع هو الاجل بفكر الادغام في قول
القياس الحمد لله العالي الاجل انت ملك القوم وثقا فاعل
فان الذين ثبتت عن الواضع الاجل بالادغام وان
فسره الى لغة بما ذكر يخرج عنه نحو استخود وقطط من
كل ما ثبت وصفه وسيلما بما اورد على المطول حيث
فسر الى لغة في لغة القانون المنصوب في الترتيب
المعنى **الفصحى من كلام الناس** المراد بكلام الناس
ما يتكلمون به سواء كان من تاليفهم ام لا فمثل ذلك
القرآن فان قلت هذا لا يشمل كلام الملائكة فانهم
لا يدخلون في الناس قلت انما عين بكلام الناس
لكونه المنقارف والا فكلام الملائكة ايضا يتصف
بالفصاحة واما الحسن فانهم داخلون في الناس
والمراد بالكلام هنا ما ليس بكلمة فيتم المركب
الاسنادي وهو ما اختاره السيد خلاف السعد
ولا بد في حصول فصحة الكلام من امور احدها **ما كان**
اي وجد **من تناسل** يعني خالفا من تناسل
الكلمات وهي ان تكون ثقيلة على اللسان فلهذا المتناهي
قوله وليس يقرب قبر هرير ومنه القريب منه لقول
ابي تمام كرم من امدح امدحه والوري معي واذا ما تلمت
فان في امدح مني من التقدر وتكرار وتضاعف ثقله
وحصل التناهي في الخلل بالفصحة وليس المراد ان
جرد مدح غير فصيح لان مثله واقع في القرآن نحو

ثبوت مخالفا للقياس
من كلام الناس

ما كان من تناسل
بغيره

وحده

وثانيها **لم يكن تاليف** سقيا اي ضعيفا والضعف ان
 يكون تاليف اجزا الكلام على خلاف القانون الخوي
 المستور في بين معظم الصحابة وذلك كالاضمار
 قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما فوضرب علامة زيدا
 من كلام الضار بالفاعل ضمير المفعول به واجازة
 الاضطرار ومن تبعه كثرة اقتضا الفعل
 للمفعول به كما كالفاعل واستشهد به بما هو مذكور
 مع جواب في المفعول فان قلت الملة عند الجمهور متعقبة
 وعند الاخص ومن تبعه جازية فان الضعف
 قلت هو بالنسبة الى المحصور وثالثها ما تضمنه
 قول **وهو اي الكلام من التعقيد ايضا خالي** اي
 كان يشترط في فصاحة الكلام سلامة من
 التناقض وضعف التاليف يشترط ايضا خلوه من
 التعقيد اللفضي والمعنوي بان لا يكون ظاهرا
 الدلالة على المعنى المراد بسبب خلل واقع في النظم او في
 الانتقال فالاول ان لا يكون ترتيب الالفاظ على
 وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير
 او حذف او غير ذلك مما يوجب صعوبة في فهم
 المراد كقول الفرزدق يمدح خال صنيعة بن عبد الملك
 وما مثله في الناس الاملكا ابوامه حي ابوه يقارب
 ليس مثله في الناس من يشبه في الفقه بل الاخص
 اعطى الملك ابوامه اي ابوام ذلك المدوح فاما فيه
 كليس عاملة عليها ومثله اسمها وفي الناس

وهو من التعقيد ايضا خالي
 وان يكن مطابقا للحال

برهن

١١
 خبرها والاملكا مستثنى من حي وابوامه مبتدأ وابوه خبر
 وحي بدل من مثله ويقارب بصفة حي ففقه فصل بين
 المبتدأ والخبر بالا جنبي الذي هو حي وتقدم المستثنى
 على المستثنى منه وهو حي فمضوا وان كان تابعا الا
 انه اوجب صعوبة في الفهم وفصل بين المبتدأ منه
 والبدل والموصوف وصفته اوجب عدم ظهور
 المعنى المراد والثاني ان لا يكون الكلام ظاهرا للدلالة
 على المراد بسبب خلل في انتقال الدهن من المعنى
 الاصل الى اللفظي الى المعنى المقصود ويكون ذلك
 بايراد اللوازم البعيدة لقول الشاعر
 ساطب بعد الدار علم تنصروا وتكس عيني الدرع تحدا
 جعل كسب الدرع وهو البكا كناية عما يلزم فراق الاحبة
 من الكابة والحزن واضرب لكفه اخطب
 في جعله جود العين كناية عما يوجب دوام اللاتي
 والوصال فان الانتقال من جود العين الى تحملها
 بالدموع حال ارادة البكا لا الى ما قصده من السرو
 الحاصل بالملاقات ووصال انا صفة ومعنى البيت
 ان عادة الزمان الا تبيان بتفويض المطلوب
 والجوابين على عكس المقصود واتي الى الان كنت
 اطلب القرب والسرو وهذا ان تصد
 تنكب بان مقدرة عطف على بعد الدار وان
 رفعت في معنى البكى وتخزن الان ليحصل في
 المستقبل السرو والفرج بالقرب والوصال

وع لا يوظف سكر الدموع تحت الطيب لكنه الكب
 عليه ولا يزم ملازمة الامر المطلوب
 لينظر الرهن انه مطلوب فيما بين يديه واذا ذكرت
 هذا المعنى لهولة قصه وان كان ما صححه السعد
 خلافا ثم لما كانت البلاغة في الكلام هي الفصاحة
 فيه مع زيادة قبه قدما على فصاحة المتكلم فقال
وان يكن مطابقا للحال فهو البليغ فتقول في قوله
 هو الفصح الكلمات المطابق لمقتضى الحال قول
 وان يكن اي الكلام هو الفصح وقول مطابقا للحال
 اي موافقا لمقتضاه فحذف المضاف واقام المضاف
 اليه مقامه والحال الامر الذي الى التكلم على وجه
 مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يودي
 به اصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى
 الحال مثلا كون الى طب منكر الحكم حال يقتضي
 تأكيد والتأكيد مقتضاها ومقتضى الحال متفاوت
 بتفاوت مقامات الكلام فمقام كل من التذكير
 والاطلاق والتقديم والذكر بيان مقام خلافا
 ومقام الفضل بيان مقام التوصل الى غير ذلك
 مما سياتي تفصيله في فن المعاني ثم اشار
 الى بلاغة المتكلم بقوله **والذي يولف عطف**
 على قوله هو البليغ وهو ضم مبتدأ محذوف اي الذي
 يولف بليغ والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على
 تأليف كلام بليغ فصيح سواء كان كل ما أو متكلما قال

فهو البليغ والذي يولفه
 وبالفصح من يعبر بنصفه

وبالفصح

وبالفصح من يعبر بنصفه الضم البارز في قول نصف
 راجع الى قوله من وهي موصولة ويعبر صلتها وبالفصح
 متعلق بنصفه اي والمتكلم الذي يعبر بالكلام البليغ
 نصفه بالفصاحة ايضا فتقول متكلم فصيح وقصبة
 في المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ
 فصيح والملكة كيفية راسخة في النفس فتقول ملكة
 استعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر
 عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا ي
 فسي حاله النطق وعذره وقوله بلفظ فصيح مع المفرد
 والمركب ولمس فرغ من تعريف الفصاحة والبلاغة
 وايضا بوصفهما الكلام والمتكلم ذكر ان مما يشفا
 به ايضا الصدق والكذب فقال **والصدق ان**
يتابق الواقع ما يقول فقدم الصدق لانه الاصل
 والكذب احتمال عقلي والمراد بمطابقة الواقع مطابقة
 حكمه فان رضوع الصدق والكذب الى الحكم اولاً بالذات
 والى الجزئيات وبالواسطة والمراد بالواقع الخارج وهو
 ما في نفس الامر الذي يكون نسبة الكلام الجزئية
والكذب خلاف اي خلاف الصدق والكذب
 الى الحكم اولاً وبالذات والى الجزئيات وبالواسطة
 وهو ان لا يتابق الواقع وبيان ذلك ان الكلام
 الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين لما بينهما
 لان هذا احوال او بالنفي بان هذا ليس ذاك
 فتح قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان

والصدق ان يتابق الواقع
 بقوله والكذب ان لا يتبعه

اسناد الجزى او باب احوال اسناد الخبر هذا والاكتفاء
 الجزى هو الحكم بمفهوم المفهوم بانه ثابت لا او منفي
 عنه وانما يدعى اخبار الجزى لكونه أصلا في الكلام لان
 الانشاء انما يحصل منه باستتقاق كالا مراء
 والنجى او نقل كعسى ونعم ونعت واستترب
 او زيادة اداة كالا استفهام والنفى ومما استترب
 ذلك وقد بحث احوال الاسناد على احوال كنه
 اليه والمبني مع تاخره من الطرفين لان علم
 المعاني انما يثبت عن احوال اللفظ يكون مسندا
 اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد
 الاسناد ثم قال **ان قصد الخبر نفس الحكم**
فهم وافادة المراد بالجزى من قصد الاخبار
 لا يتكلم بالكلام الخبر فلا يرثى قوله تعالى حكاية
 عن زكريا عليه الصلاة والسلام رب
 انى وهن العظمى فانه ليس المراد منه افاؤ
 الخ طيب الحكم لان اللدغ في عالم جميع الاشياء
 وانما المراد منه اظهار الضعف والتخيس وهو
 هذه الآية في القرآن كالعبارة عنى ان قصد
 الخبر خبره احدا من اما لنظر الحكم او كونه عالما به فان
 قصد نفس الحكم هو زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم فسم دافاه
وسم ان قصد الاعلام للعلم بالامر
 وان قصد الخبر اعلام الخ طيب بانه عالم بالحكم سم
 لانهما اي لازم فايده الخبر كقولك قد حفظت

التورية

ان قصد الخبر نفس الحكم
 فسم افا فائدة

ان قصد الاعلام بالعلم به
 لازمها والمقام انتبه

التورية من حفظه والمراد بفائدة الجزى الحكم ولازمها
 كون الخبر عالما به وقيل ان فايده الجزى
 استفادة السمع من الخبر الحكم ولازمها هي انتفاء
 منه ان الخبر عالم بالحكم ولم كان مقام ترتيب
 الكلام متفاوت بحسب الخاطب قال
والمقام انتبه والمقامات ثلاث لانه اما
 ابتداءيا او طلبيا او انكاريا فاستشار الى الاول
 بقوله **ان ابتداءيا** اي ان كان ابتداءيا بان
 كان الخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
 بان لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها
 ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا
فلا يوكدا للاستغناء عن موكدا الحكم وهي
 ان اللام واسمئة للجلد وتكررها ونون التوكيد
 واما الشرطية واستشار الى الثاني بقوله **او طلبيا**
 بان كان الخاطب مترددا في الحكم طالبا له **فهو**
 اي التاكيد **فب** اي في المقام الطلبي **فب** اي
 يستحسن بموكدا واستشار الى الثالث بقوله
وواجب اي التاكيد الحكم **حسب الانكار**
 قوة وضعفا فكلاهما زاد في الانكار زيدا في التاكيد
 قال تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام
 اذ كنوه في المرة الاولى انا اليكم مرسلون توكيدا
 بان واسمئة للجلد وفي المرة الثانية ربنا يعلم
 انا اليكم مرسلون موكدا بالقم وان اللام

ان ابتداءيا فلا يوكدا
 او طلبيا فهو فيه محمل

واجب بحسب الانكار
 وحين التبدل بالانكار

واسميت الجلة لمبا لفة الحيا طين في الانكار حيث قالوا
 ما انتم الا بشر مثلنا واما انزل الزمخ من شئ ان انتم
 الا تكذبون ثم قال **وحيث التذليل بالانذار**
 التذليل بالمعجزة تعقيب جملة بحلة وتتم على معناها
 للتوكيد وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان
 لم يستقبل بافادة المراد بل يوقف على ما قبل نحو
 ذلك جزينا هم عاكفوا او هلك جازي الا الكفور
 اريد وهلك جازي ذلك الجزا الى ضوم فان اريد
 وهلك يعاقب الا الكفور فهو من الضرب الثاني
 وهو ما خرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية
 حكم كل منفصل عما قبله ان العيا كل جازي المثل في
 الاستقلال نحو وقل جالحق وزهو الباطل ان
 الباطل كان زهوقا وسيا في معنى التذليل
 ايضا في اخر الاطنا مع زيادة وانما ذكرت
 هذا استنفاذا لطل المتن وشيئا لا دهان
 ثم اخذ في ذكر الحقيقة فقال **والفعل او معناه**
ان اسنده قوله الفعل مبتدأ
 خبره حقيقة لا في وقوله او معناه عطف عليه المصدر
 واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 واسم التفضيل والظرف وقوله اسنده
 اي المتكلم **مسألة** اي شئ الفعل او معناه
 بان يكون معناه قائما به وصف له **في ظاهر**
 متعلق بالظرف اعني له **و** اي الاستناد **عنده**

والفعل او معناه ان اسنده
 لما له في ظاهره اعده

بذلك

اي عند المتكلم اي في اعتقاده وهو متعلق بالظرف المزبور
 واتيصل ان الاستناد اما مطابق للواقع ولا اعتقاد
 او لا اعتقاد دون الواقع او الواقع دون الاعيت صاد
 اولم يطابق الاعتقاد ولا الواقع فتأمل قوله في
 ظاهر القسامين لاخيرين في الاول لقول المؤمن انبت
 الله البقل والثاني لقول الي هبل انتبت
 الربيع البقل والثالث كقول المعز في لمن لا
 يعرف حال وهو تحفيها من خلق الله الافعال كلها
 والراجح كقولك جازي وانت تعلم انه لم يحكي
 فاسند هذه الاقام الاربعة **حقيقة عقلي**
 سمي حقيقة باعتبار ان ثابت في محله وعقليه
 لان الحكم بذلك هو العقل دون الوضع لان استناد
 كل الى كلمة اخرى شئ يحصل بقصد المتكلم دون
 واضع اللفظة **وان اسنده الى غير بلاس جاز عقلي**
 ويسمى جازا حكما او جازا في لانتات واستناد
 جازيا **اولا** على لفظ المنبئ وقوله للمفعول
 من تاويلت شئ اي طلبت ما يقول الي حقيقة
 وذلك بان تنصب قريبا صارفة للامان
 عن ان يكون الي ما هو له فاذا اردت معرفة كل
 من الاشياء الحقيقية والجازي فتقول ان للفعل
 ملاسان تختلف بلاس الفاعل او المفعول
 والمصدر والزمان والمكان والسبب
 اني الفاعل او المفعول به اذا كان منبئاً حقيقة

حقيقة عقلية وان الى
 غير ملاس جازي اول

الباب الثاني
احوال المسند اليه

الحذف المصون والانكار
والاحتراز او الاختيار

كحار واسناده الى غيرها للملازمة حازفت الى
ما بني على الفاعل واسند الى المفعول به قولهم عيشه
راضيه فالعيشه موصيه ومثال ما بني للمفعول وكند
الى الفاعل قيل مقعم اذ المقعم اسم مفعول من
اقعمت لانما ملته ومثال ما اسند الى المصدر
جدرجه ومثال ما اسند الى الزمان نهارة صابم
ومثال ما اسند الى المكان تهر جابر ومثال ما
اسند الى السبب بنى الامر المدينة يتسبب
من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا محال عند
بعضهم وذلك اذ لم يكن المسند فعلا او مفعلا
خو الحيوان جسم الباب الثاني **احوال المسند**
اليه المراد بالاحوال هنا الامور العارضة
له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره
وغير ذلك مما يذكره **الحذف** وهو عدم لا يبين
ولذلك قدمه لتقدمه لكن يحتاج الى امرين
الاول علم السامع به والثاني الداعي لرجحان الحذف
على الذكر والقصد هنا تفصيل الشائعات
فلذلك ذكره بقوله **للمصون**
اي يحذف المسند اليه لمصون عن سائر
لشخصه لو لمصون سائر عن تحقيره ومثل
الامر من قول للمصون اي لا يهام المصون
والانكار اي يحذف للانكار لثابت
وتيسره عند الحجة خوفا من فاجر اي يزيد

فانه

فانه يتيسر لك ان تقول ما اردت بل غيره **والاحتراز**
يعني عن العمد بذكره مع قيام القرينة عليه كقول
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز
فان قلت كيف يكون ذكره عننا مع انه الركن الاعظم
من الكلام اجيب بان المراد بكونه ذكره عننا في
الظاهر **او للاختيار** اي اختار ترتيب السامع بعد
على القرينة او مقدار ترتيب فعل بينه بالقرائن
لحذف ام لا ويحذف ايضا لا غير من اخر لضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب نجره او سامة
او قوت فرقة او في لغة وزن او شمع او في
وتجوز ذلك ما هو مذكور بامثلة في المطولات
واما الركن الذي هو لا يصل فيكون **للمتعظم** اي
لا يطاير تعظم المسند اليه **والاهمال** له الواو
معنى او **والسط** اي للكلام في مقام يكون اصفا
السامع مطلوب التكميل لقطر وزفره خوفا
عصاي وهذا يطار الكلام مع الاحصاء ولذلك قال
هي عصاي انوكا عليها واهلشن بها على عني وفيها
ما رب اخرى مع امكان الالة كقوله يقول عصايتي
التنبيه اي على عبادة السامع مثلا **والقرينة**
اي لضعف القول عليها ويذكر ايضا الاغراض
اخر مذكورة في المطولات واما تعريف المسند اليه
فيكون على وجه متفاوتة تتعلق بها اعراض مختلفة
استراليا بقوله **وان بافها يكون معرفا** اي

والنحو التعظيم والاهمال
والسط والتنبيه والضم

وان باضمار تكن معرفا
فالمقامات الثلاث فاعرفا

وان يكن المسند اليه معروفا بالافعال **قليل ما تبتلات**
وهي التكملة او الخطاب او الغيبة وقدم المظهر للكون
اعرف المعارف والتعريف جعل الذات مستتار
الى مختصا سارة وصنعة والمعرفة ما وضع يستعمل
في شئ بعينه وقوله **فان عرفنا** نتكلم والف اطلاق
والاسم في الخطاب في وضعه **للتعيين**
يكون لمعين واحد اكان او كثر الان وضع المعارف
ان تستعمل في معين مع انه الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضره فيكون معين **والتركيب** اي في
الخطاب مع معين **للعوم** اي ليعلم كل مخاطب
البيان اي الظاهر الذي لا يخفى فيه نحو ولو ترجم
اذا المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد
في طبع معين لا يفهم ففاهت حالهم في الظهور
لا اصل الموقف فلا يختص بذلك الخطاب مخاطب
دون مخاطب ثم قال **وعليه** بالتنبؤ اي واما
تعريف المسند اليه بايراد علماء وهي ما وضع
شئ مع جميع شخصاته **فلا اختصار** اختصار
المسند اليه بايراد علماء والمراد اختصارها بما
يختص به بحيث لا يطاق على غيره باعتبار هذا
الوضع نحو قل هو الله احد **وقصد** **للعظم** كما في
الالقاء الصالحة للمدح **واحتقار** اي اها
وذلك كما في الالقاء الصالحة للذم فان قلت
لم عطف الثاني بالواو والثالث باو قلت الي

والاصل في الخطاب للمعرب
والترك فيه للمعرب

وعليه فلا احتصار
وقصد تعظيم او احتقار

ان قصد

ان قصد التعظيم جامع الاختصار ولا يجمع الاحتقار وان
كان الاحتقار جامع الاختصار ايضا ثم قال **وصل**
يعني موصولا اي واما تعريف المسند اليه بايراد
اسما موصولا **فلا يميل** اي حصل المخاطب بالاحوال
المختصة به سوى الصلة نحو الذي كان عندنا امس
رجل عالم **والتعظيم للثان** فقيل منهم من اليمعشهم
والايمان يعني ان ياتي الموصول والصلة للاستارة
الى بنا الجز عليه من اية وجه واي طريقة من الثواب
والعقاب والمدح والذم وغير ذلك نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين
فان فيه ايعا الى ان الجز المبني عليه امر من جنس
العقاب ولا لاول ولا لآخر **والشخص** هو التعظيم
على ما عرفت فهو مكررم فان وجد له معنى غيره
فلا بأس ثم قال **وباستارة** اي وتعريف المسند
اليه بايراده اسم استارة فان قلت كان الاولى
تقديمه على الموصول لانه اعرف منه لان
المخاطب يعرف مدلول القلب والعين بخلاف
الموصول قلت تبع في ذلك صاحب التخصيص
وايضا كونه اعرف من الموصول ليس متفقا عليه
لدي **فهم** اي صاحب الفهم الباطني وهو الغي ولو
ادعى لقول الفرزدق اولئك ابائى مني عيالتهم
اذا جمعنا ما جبر الحافل وقرئت الاستارة
تلاشه يوتي باصدها البيان ان المسند اليه

والتعظيم
للمعرب
والايمان
للسان

وباستارة الذي فهم بطحا
في القرب والبعد والتوسط

في القرب والبعد كقولك ذلك عمرو **او التوسط**
 كقولك ذلك خالدة فان قلت لم عطف هذه باو دون
 ما قبلها قلت بعد يشير الى الرد على من يقول ان مراتب
 الاستنارة اثنان فقط قرئ وبعد فان قلت لم
 اخر التوسط احبب بانه انما يتحقق بعد تحقيق
 الطرفين فهو في هذه اسم استنارة للتحقق بالقرب نحو
 هذا الذي يذكر الهتك او تقسيمه بالبعد نحو الم
 ذلك الكتاب وهناك اعراض اخرى مذكورة في
 المطولات ثم قال **وال** اي تعريف المسند اليه بال
لعمري اي يشار بها الى صفة من الحقيقة معهود
 مري او كتابته بين المتكلم او المخاطب نحو وس الذكر
 كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران
 كالانثى الذي وهبت لها فالانثى استارة
 الى ما سبق ذكره مري في قوله قالن نري الي
 وضعته انثى كنت ليس بمسند اليه والتركز
 استارة الى ما سبق كناية في قولها اني عذرت
 لك في سطني محيرا وهو ان يفتق الولد الخيمة
 بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
 وهو مسند اليه **او حقيقة** اي وبوتى باللائحة
 الى نفس الماضية ومفهوم المسح من غير اعتبار
 لما صدق عليه من الافراد كقولك الانسان
 حيوان ناطق والرجل خير من المرأة والكلمة لفظ
 موثوق مفرد ونحو ذلك هذا الاصل وقد

والله اعلم
 بقيد الاستغراق اولها افقد

بطل المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة
 المتحدة في الدفن نحو ادخل السوق حيث لا تجدني
 الخارج وقصد في المعنى كالشركة وان كان في اللفظ تجري
 على احكام المعارف من وقوعه مستندا او اذا حال
 ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك **وقد يفيد**
 اي المعرف بلام الحقيقة **الاستغراق** للافراد **باب**
التفرد اي ما تفرد بالتعريف بلام الحقيقة كمن ان
 المفرد المعرف بلام الحقيقة وفريد الاستغراق
 نحو ان الانسان في جنس فان اللام تشير بها الى
 الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي في
 ولا من حيث تحققها في من بعض الافراد بل في
 ضمن الجميع بدليل صحة الاستثنا الذي شرط دخول
 الاستثنا في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
 والاستغراق قربان حقيقي وعرفي والحقيقي ان يرد
 كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب المعرف كقولك
 جمع الامر الصاعدة اي صاعدة بلده او مملكته لانه
 المفهوم عرفا ثم قال **وبالتفريق** اي واما تعريف
 المسند اليه باضافته اي سمي من المعارف
فلا يختص اي لاجل الاختصار لانها اخصر
 طريق الى المسند اليه في ذهن السامع كقول
 ضواي مع الكعب اليماني مفعول جنبه مفعول مذكور
 فقوله ضواي اي مفعول وهو اخصر من قول الذي
 اصفواه ونحوه وتعني التبيين ان من اصفواه داهب

وبإضافة الاختصار
 نعم لازم او اختصار

مع الركبتين مستتبع بهم وانا مقيد موثوق بملك فانا
 الخسر وانخرن على ذلك **وقصد تعظيم** اي وتاتي
 الاضافه لتعظيم التعظيم اما المضاف اليه او
 المضاف او غيرهما فالاول كقولك عمدي خاصة
 والثاني عبد خليفة مقبل والثالث عبد السلطان
 عندي تعظيما في المنكلم لكنه ليس بمسند اليه
او قصد احتقار اي وتاتي الاضافه لقصد الاحتقار
 للمضاف او المضاف اليه او غيرهما فالاول كقولك
 ولد الحام حاضر والثاني ضارب زيد حاضر والثالث
 ولد الحام محاسب زيد او يكون الاضافه لغرض ذلك
 كالاغتناء عن تفصيل او لما عمنه او لتضمنها حرجا
 على اولال او الرام او غير ذلك مما هو مذکور مع
 في المطولات ولما فرغ من اصول المسند اليه مع
 التعريف شرع في بيانها مع التنكير فقال **وان منكر**
 اي ان كان المسند اليه منكرا **فللتحقير** اي لقصده
والضد يعني وضده وهو التعظيم ومثالهما قول الشاعر
 وليس له عن طالب العرف حاجب ومعنى
 البيت ان هذه المذوح له مانع عظيم عن كل امر
 يعيبه وليس له حاجب عن طالب الاحسان
 ولو خفي في السنين في الاول للتعظيم وفي الثاني
 للتحقير **لا افراد والتكثير** اي واتي بالمسند اليه
 منكرا القصد التكثير نحو ان لا يلا وان لا يغنا
 والفرق بينه وبين التعظيم ان التعظيم حسب ارتفاع

وان منكر اقل التحقير
 والاضد والافراد والتكثير

الشان

الن والتكثير حسب الكم تحقيقا او تقدير او في جميع الكثير
 والتعظيم كما في قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
 رسلك من اي دوعد وكبروايات عظام **وضده**
 وهو التقليل وهو عطف على قول للتحقير كالذي قل
 خو وروان من الله التنبه لا يخص هذه الامور بالمسند
 اليه بل يكون لغرضه من تشكيكه للتحقير قوله تعالى
 ان تظن الاظن والتعظيم خوفا ذنوا جرب من الله
 ورسوله والافراد نحو والله خلق كل دابة من ما اي
 كل فرد ولم يفرع من التعريف والتكثير اخذ في بيان
 التوابع فقال **والوصف** اي للمسند اليه وقدره
 على غيره من التوابع للكرة وقوعه واعتبار ان الوصف
 قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به
 المعنى المصدري ويكون **التبيين** اي للبينين
 المسند اليه والكشف عن معناه نحو قوله تعالى
 الطويل العريض العبق محتاج الى فراغ شغل وخوا
 ذلك مما هو مذکور في المطولات **والمدح** اي الوصف
 للمدح نحو جازيد العالم والدم ايضا نحو جازيد الجاهل
والتحصيل اي ويكون الوصف لتحصيل المسند اليه
 وهو عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في
 النكرات نحو رجلنا جبر **والتعيين** اي التوضيح وهو
 عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو جازيد
 زيد التاجر والرجل الفاضل واعلم هذه التفرقة
 للحاجة واما عند المعانين والتحصيل نعم التوضيح

وضده والوصف للبين
 والمدح والتحصيل للنبيين

وقد يكون الوصف للتاكيد وذلك اذا كان الوصف
متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدبر لا يعود
فان لفظ امس ما يدل على الدبر ويكون الوصف لغير
ذلك مما هو مذكور في المطول **تبيين**
اذا كان الوصف جملة بشرط قريب تنكير الموصوف
ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية ومن اراد
ايضاح ذلك فليراجع المطولات ثم قال **وكون**
اي واما كون المسند اليه **موكدا** فتوكيد اصنافا
سواء كان تظيها او معنويا **في فصل لدفع وهم اي**
توهم احد امور **كون** اي المسند اليه **لا يتبدل** افراد
خو جاني القوم كلهم ومنه قول تعالى في سجدة الملائكة
كلهم اجعون والزيادة على اكثر من موكدا تكون طب
المقام **ويكون التوكيد لدفع توهم السهو** خو جاني
زيد زيدا لئلا يتوهم ان الحاي عمرو وانما ذكر زيدا
على سبيل السهو وهذا التوهم لا بدفع التوكيد
المعنوي لانه اذا قل جاني زيد نفى بحتمه
اراد ان يقول جاني عمرو نفى **ويكون لدفع توهم**
التجوز اي المتكلم بالجاز **المباح** صفة للتجوز خو
قطع اللص لا اميرا ولا امير نفى او عينه لئلا يتوهم
استاد القطع الي لا يبر مجازا وانما القاطع
بعض غلام ثم قال **ثم بيان** اي لم تعقيب
المسند اليه بعطف البيان **فللايضاح باسمه**
يختص قوله للايضاح اي الايضاح الاول سوا

ولكونه موكدا ففتح
لدفع وهم كونه توكيدا

والسهو والتجوز الباع
تبيينه فلا تضاعف

كان الثاني اوضح ام لا بان حصل الايضاح من جملة
في ما حجب زيد وقوله يختص قال السعد رحمه
الله تعالى لا يلزم البتة ان يكون مختصا بغيره
لما ذكره في قوله والمؤمن العابد الطاهر ان الطير
عطف بيان واما قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس عطف بيان في دفع للايضاح
وقوله لا اتخذوا الهين اثنين اغا هو ال واحد
ان اثنين وواحد صفتين على ما حققه السعد
عطف البيان ثم دون ما قبله للتصديح
الاستارة التي ان تقدم التوكيد على البيان حال
اجتماع التوابع هو الاصح ثم قال **والابدال** اي
واما لابدال بعض من المسند اليه **يزيد** **تقرير**
لما يقال اي للقول سوا بدل الكل وهو الذي
يكون ذاته عن ذات المبدل منه خو جاني زيد
احوكة او بدل البعض وهو الذي يكون ذاته
بعض من ذات المبدل منه خو القوم اكثرهم
او بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل
به ولا بعضه ويكون المبدل منه مثملا عليه
لا كما شتمال الطرف على المطر وفيل من حيث
كونه والا عليه اجمالا ومتفانيا له وجه
ما حيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
مشوقة الى ذكره منتظرة له فهي هو مبينا
وخلصا لما اجمال ولا نحو سلب زيد قوبه واما

باسم يختص والبدال
يزيد تقرير لما يقال

بدل اللفظ فلم يقع في فصيح الكلام ثم قال **والعطف**
 اي واما العطف يعني على المسند اليه فهو **تفصيل** و
 يكون للمسند اليه اذا كان بالواو نحو جاني زيدا وعمرو
 فانها لا تقتضي ان زيد من ثبوت المحي فان تفصيل
 انما هو للمسند اليه او المسند اذا كان بالفاو ثم
 او حتى نحو جازي زيد وعمرو او ثم عمرو وجاء القوم وجاء
 القوم حتى خال لان هذه تقتضي امر زيدا على
 مجرد انشائي شيئي وهو الترتيب اما مع التثقيب
 اوج التراخي كما في ثم وحتى الا ان في حتى دلالة على
 ان ما قبلها يتقضي شيئا فشيئا حتى تبلغ
 الغاية فيكون هو المقصود بالتفصيل **مع اقتراب**
 المراد مع اختصار واحترس من نحو جازي زيد وجاء
 عمرو وجاني زيدا وعمرو بعد يوم او نحو ذلك
وذكر مع عن الخطا في الحكم **الى الصواب**
 فيه ويكون العطف بلا نحو جازي زيد لا عمرو ولم
 اعتقد ان عمرو جاك دون خال او انها جاك
 جميعا ثم قال **والفعل** اي تثقيب المسند
 اليه اليه ضمير الفصل يكون **التخصيص** اي تضييق
 المسند اليه بالمسند لقوله زيد وهو
 القايم فان القايم مخصوص بزيد ومقصود
 عليه لا يتجاوز الى عمرو ونحو ان الله هو الرزق
 اي لا غيره وجعله من احوال المسند اليه
 لانه يقرن به او لانه في المعنى عبارة عنه

وفي اللفظ

والعطف تفصيل مع اقتراب
 اورده سامع الى الصواب

والفصل للتخصيص والتقدم
 فلاهتمام يحصل التفسير

وفي اللفظ مطابق له ثم قال **والتقديم** اي واما تقديم
 المسند اليه لانه يقرن به **فلاهتمام** اي يكون
 ذكره اهما والاهتمام اقام اشار اليها يقول
يجعل التقييم اي يحصل تقييم الاهتمام على اقام
كالاصل اي منها انه الاصل لانه المحكوم عليه
 ويشترط تحققه قبل الحكم مقصودا وازيادة التحق
 يذكره ايضا قبل الحكم ومنها **التكليف** اي
 تكليف الخ في ذهن السامع لان ذكر المسند يشوق
 اليه ولذلك ينبغي لتحويل المسند اليه ليزداد وقا
 ومن قول الشاعر
والذي حارت البرية فيه حيوان يتحدث من حاد
 يعني ان الخلايق خبرت في معاد الجسم فيعظم بقول
 به وبعضهم لا يقول به ومنها **التجمل** اي
 تجمل المسند نحو سعد في دارك اي والمساء نحو
 السقا في داره يثق ويقدم المسند اليه
 لأمور اخر منها اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في
 الدار او خفيه نحو رجل جاهل في الدار وغير ذلك
 مما هو مذكور في المطولات **وقد يفيد** تقديم
 المسند اليه **الاختصاص** بالجزاي قصده انه
 ان كان مشتقا **ولي** اي خروف في ثوب
 انا قلت هذا اي اقله مع انه مقول لغري بالتقييم
 يفيد في الفعل عن المذكور وشوته لغري وهذا
 قصد اصنافي وبيان ان هذا لا يقال الا في شي

لا يصل والنهدين التحمل
 وقد يفيد الاختصاص ان ولا

نصا وقد على خلاف الظاهر
بأنه كما ولي التفات رائد

تقرر ان مقول غيرك وانت تريد في تلك القابل
لا في القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من عداك
قابلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشركا معه في القول وانفراوك ب
دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم تبينه ما تقدم
في افادة التقديم الاختصاص بشرط المنقذين
فمؤيد ذهب عند القاصد وقال السكاكي يفيد ذلك
بشرط ان احدهما ان يكون المند الب مقدم
يجوز تأخره على انه فاعل معنى وان كان في اللفظ
تاكيدا الثاني ان يقدر التاخر فان لم يوجد الشرطان
لم يفيد التقديم هذه الا تقوى الحكم التام والنعيم
ان ما نقلناه عن السكاكي انما هو في خصوص الضر
واما اعلام الشيخ فمطلق وجميع ما تقدم من
الاحوال كالمذرف والمذكر والاضمار والاضمار
والتعريف والتكثير والتقديم والتأخر وغير ذلك
جري على مقتضى الظاهر وقد **على خلاف الظاهر**
ما في اي وقد باني الكلام على خلاف الظاهر لاقتضا
الحال اياه فيوضع المضمرة موضع المظهر والمظهر موضع
المضمرة ومن اراد الا مثله فليراجع المطول ومن خلاف
ومقتضى الظاهر تعلق المخاطب بغير ما يترقت حمل
كلامه على خلاف مراده تبينه على انه اولي بالقد
اشارة الى ذلك بقوله **كاولي** اي كانه اولي بالقد
مما قصدته الى طبع كقول القبيري للحاج حين توعده

نور

بقوله لا حملك على الا وهم يعني القيد مثل الامر بحمل
على الا وهم والاشبه يريد ان الحمل على الفرس الا وهم
اولي فابرز وعيد الحاج في معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقت وقوله **والتفات** **داير** غطف
على اولى يعني ان الالتفات الدائري الشايع
من لا يبان بالكلام على خلاف مقتضى الظاهر
سواء جري عنه بطريق من التكلم او الخطاب او
بعد التعبير عنه تأخر منها او يكون مقتضى الظاهر
ان يعبر عنه بطريق فترك السكاكي وعدل الى طريق
اخر كما هو مذهب السكاكي وقال الجمهور الالتفات
هو التعبير عنه تأخر منها فهذا اخضر من تفسير السكاكي
له لانه عنده يتحقق بتغيير واحد سواء سبق تغيير
ام لا كما في لقاول ليلك بالاعتد والمشرع مذهب
الجمهور مثل الالتفات من التكلم الى الخطاب وعلى
لا اعيد الذي فطري واليه ترجعون مكان ارجع اولى
الغيب انا اعطيتك الكون فصل لربك واخر مكان
فصل لن ومن الخطاب الى المتكلم قول غلظه بن عبده
طايك قلب في الحان طروب بعيد الشايع بعد
حان مشبه بكاستغنى لي في التفات من الخطاب
في طايك الى التكلم حيث لم تكلفك او الغيب حتى
اذا كنتم في القلوك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيب
الى التكلم الله الذي يرسل الرياح فتسير سحابا
فبقائه الى مكان ساقه اولى الخطاب ما لم

يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد تنب
 في الالتفات وجه حسن وهو انه اذا نقل الكلام
 من أسلوب الى آخر كان فيه تجديد للنشاط
 السامع والرائق بالاصفاية وهذا الوجه
 عام وقد يختص بمواقع الالتفات بلطائف كما
 في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالجد
 عن قلب حاضر جبهة نفع محركا للاقبال عليه
 وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات
 العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر
 الى جامعة تلك الصفات المفيدة انه ما كمل الامر
 كله في يوم الجزاء فيوجب ذلك المحرك الاقبال
 عليه والخطاب بخصيصه بغاية الخشوع والاستقامة
 في المهمات الباب الثالث **احوال المسند** اي
 الامور الراجعة اليه من حيث انه مسند لما في متعلق
 بقوله **الترك مع القرينة** اي يترك المسند مع القرينة
 لما مضى في احوال المسند اليه وقال هذا الترك في
 احوال المسند الحذف اشارة الى ان المسند اليه لما
 كان الركن الاعظم في الكلام كان في بعض حذف الغرض
 بخلاف المسند فانه كوزان يترك ولا يؤتى بكوله
 فاني وقيارها لغريب فحذف المسند من الثاني لقصد
 الاختصار والمعنى اني لغريب وقيارها لغريب
 غريب فهو يجسر من الغريب ويتوهم من الكربة
 والسري في تقديم قيار على خبران قصد التنسوية

بينهما في التجسر على الاغراب كانه اثر في غردوى العقول
 وهو قيار اسم فرس ومن اراد زيادة التتميل
 والايضاح فعليه بالتخصيص وشرحه ولا بد
 لحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق
 هو ولين سالتهم من خلق السموات والارض
 ليقولن الله اي خلقن او مقدر نحو ليبيك يزيد
 ضارع اي دليل كان قبل من يبيك فالتقدير
 يبيك ضارع **والذكر** عطف على الترك اي يذكر
 المسند لما مضى في احوال المسند اليه من ان
 الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو قاييم زيد
 ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة هو
 ولين سالتهم من خلق السموات والارض
 ليقولن الله **او يفيدنا** الذكر **تعيين** هو اسم يفيد
 الثبوت او فعل يفيد التجدد كما اشار الى ذلك
 بقوله **وكونه** اي المسند **فعلا** **فالتعيين بالوقت**
 اي الزمان الذي تضاف اليه الزمن الثلاث التي
 هي الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان التكلم
 او المستقبل وهو اخر من اواخر الماضي واويل
 المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا تراخ كما تقول
 زيد يصلي والحال ان بعض صلواته ماض وبعضها
 باق ففعلوا الصلاة الواقعة في الانا كالكثرة
 المتعاقبة واقعة في الحال **مع اقادة التجدد** لانه
 من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل

وتجرد الجزء يقتضي تجرد الكل والزمان عرض غير قابل
 لا يجتمع اجزأوه بعضها مع بعض كقول
 او كلما وردت عكازا قبيلة **هـ** ينو الي عريفهم يوم **هـ**
 اي يتفرس الوجوه ويتأملها ويحدث منه ذلك
 التوسم شيئا فشيئا تمت كما يقيد الفعل التجرد
 يقيد ايضا الاضرب بخلاف الاسم خويزيد قائم
 أمس والان او غدا فيحتاج الى الضام قريبة
 واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومة فهو نصفه
 بدل عليه **وكون المسند اسما اسما فلا نعدم**
واي عدم التقيد بالزمان مع افادة التجرد
 التجرد زمان ازبدان ثابت والدوام كما في
 مقام الدم والدم كقول النبي **هـ هـ هـ**
هـ لا يالف درهم المضروب قربنا لكن تمر عليها وهو منطلق
 يعني ان الانطلاق ثابت له وديم من غير **وكون المسند**
مفرو الان نفس الحكم فيه قصد اي بان كان غير
 سببي ولم تقصد تقويته فان كان سببا خويزيد
 قام ابوه او قصد التقوي بتكرير الاسماء وخويزيد
 قام فانه جملة قطع والسببي كما قال السعد هو جملة
 علقه على المبتدأ بعد شرط ان لا يكون العايد مسندا
 اليه في تلك الجملة خويزيد ابوه قائم وخويزيد قام ابوه
 وخويزيد فررت به وخويزيد ضربت عمرا في داره وخويزيد
 كسرت سرج فرس غلامه وخويزيد ضربته وخويزيد
 تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انالضج

اجزأ من اصله لان المبتدأ اعم من ان يكون الضمير
 او غيره **والمسند الفعل بالمفعول متعلق بقول**
ان تقيدا اي تقيد المفعول ونحوه من اسم الفاعل
 والمفعول وغيرتها بالمفعول **ونحوه** من حال والتمييز
 والاستثناء واما خبر كان وان كان يشبه المفعول لكن
 ليس مقيدا لانه لا يتم الكلام بدونه **فليقترب**
زليدا اي ازبد ما يقيد الفعل خاليا عنه لان
 زيادة التقيد توجب زيادة الخوض وهو
 يوجب زيادة البعد الموحى لقوة القابلية
 وتركه اي ترك ما تع منه وتركه اي ترك التقيد
 لعدم العلم بالمقيد ان او عدم الاختياج اليها
 او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة اطلاع
 السامع او غير ذلك **وان يقيد الفعل بالشرط**
 نحو اكرمك ان اكرمتني وان تكرمني اكرمك
فلا عيبا على من ادواته اي ادواته الشرط
 لان الشرط لا اعتبارا له في حالات تقتضي
 تقيد الفعل به لا تعرف الا معرفة ما بين ادواته
 من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو كمن تعلق
 ببعضها مباحث شرعية ذكرها بقوله **والجزم**
شرط في ادواته الاصل ان يشركه ادواته
 كلامتها للشرط في الاستقبال ويفرقان في ان
 ادواتها فيها الجزم بوقوع الشرط وان الاصل
 فيها عدم الجزم بوقوعه ولذلك كان الحكم النادر

الواقع موقعا لان و غلب لفظ الماضي مع ادخول فاذا
جاءهم الحنة قالوا لنا هذه وان لغيرهم سبة
بطروا بموسى ومن معجى في جانب الحنة بلفظ
المتامنى مع اذ الان المراد الحنة المطلقة التي خصوص
مقطوع به وهكذا عرفت تعريف الجنس وفي
جانب السبة بلفظ المضارع لان السبة
نادرة الوقوع بالنسبة الى الحنة المطلقة وكذلك
نكرة ليدل تنكيرها على ثقلها والمراد بالاصل
من الغالب وقد تستعمل ان في مقام الجزم بالوقوع
بما لا لاقتضا المقام له كما اذا قيل العبد عن سيده
هل هو في الدار وهو يعلم ان فيها فيقول لان كان فيها
فاجرك فيتحمل خوف من السيد وتعمل في مقام
الجزم لغز ذلك ما هو مذكور في التلخيص وشرحه
ولما كانت ان واذا التعليل امر لغز في الاستقبال
كان كل من حملتي كل فعلية استقبالية ولا يخالف ذلك
الا لئلا يكتفى ما هو مذكور في المطولات **ولو** للشرط
اي لتعليل حصول مضمون الشرط في الماضي مع القطع
بانتفا الشرط فيلزم انتفاء الحز كما تقول بوجيئني
اكرمتك مطلقا الاكرام بالحي مع القطع بانتفاه فيلزم
انتفا الاكرام ومن اراد تحقيق هذا المقام فليراجع
المطول واستار يقول **ولا كذا كذا مع دا** الى
ان منع لو ليس كذلك السابق وهي اذا وان
لما علم انها خالفها ثم قال **والوصف** اي

تعريف

تعريف المسند لكون الفائدة اتم من زيد رجل عالم
وذلك لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية
الفائدة **والتعريف** اي تعريف المسند يكون
لا فائدة السامع حكى على امر معلوم له باحدى طرق
التعريف باخر مثله في كون معلوم ما ليس مع باحدى
طرق التعريف سوا اتخاذ الطريقان نحو الركب هو
الامر واخذت لفظا خوزيد هو المطلق **والناحية** اي
تاخير المسند لاقتضا المقام تقدم المسند اليه
كما تقدم في احوال وقوله **وعكس** اي تقديم المسند
على المسند اليه يكون لفضيل المسند اليه على المسند
كقولنا القائم زيد كان معناه ان زيدا مقصور
على القيام لا يتجاوز الى الفعود ومنه قوله تعالى
لا اله الا هو بخلاف محور الدنيا ولما كان التقديم
يفيد التخصيص لم يقدم الطرف قوله تعالى لا ريب
فيه لئلا يفيد الثبوت القريب في سائر كنه
اللد تعالى وقوله **يعرف** اي يتميز العكس الذي
هو التقديم عن التاخير **والتنكير** اي تنكير المسند
يكون لا فائدة عدم والعهد كقولك زيد كاتب
وعمر شاعر والتحقيق هو ما زيد شيئا او الفهم
هو هدى المتقين على انه خير الكتاب او خير مبتدأ
محذوف تنبيه كثر مما ذكر في هذا الباب
والذي قبله وهو احوال المسند اليه
لا يختص بها كالذكر والحذف والتعريف والتنكير

والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك
والدركي اذا عرف اعتبار ذلك في هذين
البابين لا يخفى عليه اعتبارهما في غيرهما من المعاني
والحقائق هما والمضاف اليه وبالله التوفيق
الباب الرابع في احوال متعلقة بالفعل
قد قدمننا انما استأثرنا احواله الى ان متعلقة
الفعل قد جرى فيها كثير من الاحوال المذكورة
في البابين والمراد بهذا الباب الاشارة الى بعض
متعلقات الاختصاص بنوع غرض مراده بالاحوال
بعضها كحذف المفعول وتقدم على الفعل وتقدم
بعض المفعولات على بعض ثم مهمل هذا مقدمة
وقال **ثم مع المفعول حال الفعل مع فاعل حال**
من اجل تلبس يعني ان الفعل مع الفاعل هو الفاعل
في ان الغرض من ذكره معه افادة تلبس بهما
كمن يفرقان بان تلبس بالفاعل من جهة وقوعه
منه ومن جهة المفعول من جهة وقوعه عليه
والى هذا اشار بقوله من اجل تلبس **لا يكون**
ذاك يعني الفعل قد جرى اي وقع من غير ان
يعلم من وقع وعلى من وقع **وان يرد** بالبيان
للمفعول ان لم يكن قد ذكر اي المفعول به **النهي**
معلق اي من غير اعتبار متعلقه من وقع عليه فضلا
عن عمومه وخصوصه **او الالباب** اي
للمفعول به مطلقا وحذف من الثاني لدلالة الاول

عليه **قد اك** مثل لازم في المنزل من غير تقدير يعني ان
الفعل المتعدي اذا لم يذكر معه المفعول به ولم يرد
تقدير عنه ولا اثبات له مطلقا يكون منزلا منزلة
اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كما لم يرد كما
هو موصوف في المطولات وذلك كقولنا تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وان
الفرض اثبات العالم بهم ونفيه عنهم من غير اعتبار
عموم ولا خصوص في افراده ومن غير اعتبار متعلقه
بمعلوم عام او خاص **والا** بان لم يكن الغرض عند
عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند لفاعل
اثبات لفاعل او نفيه عنه مطلقا بل قصد
تعلقه بمفعول غير مذكور **لنما** اي التقدير ويكون
بحسب القرائن الدالة عليه ان عاما فعام وان
خاص فخاص **والحذف** اي حذف المفعول به
من اللفظ بعد وجود القرينة **للبيان فيما انهم**
اي بعد الابهام وذلك كما في فعل المشية والارادة
وتوحيها او اوقع شرط فان الجواب يدل عليه وبينه
توحيها او اوقع شرط فان الجواب يدل عليه وبينه
اجمعين فانه حتى قيل توحيها علم ان هناك شيئا
علفت عليه المشية لكنه مبهم فاذا جى بجواب الشرط
صار مبينا فنصب محل حذف مفعول فعل المشية
للبيان بعد الابهام بالمتعلق به غريبا والا فلا بد
من ذكره كقول الشاعر

ولو ثبت ان ابي دما لم يكن عليه ولكن ساقط الصريح
فان تعلق فعل المشبه بنبك الذم عزيز فلا بد من
ذكر المفعول ليدل على ان نفس السامع وباسر
او حذف المفعول المحي الذكر اي اريد ذكره ثانيا
على وجه يتبين ايقاع الفعل على صريح لفظه اظهر
الحال العنانية بوقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى
ان يوقع على ضميره وان كان كناية عنه كقول
طلبنا فلم نجدك في السورود والهد والمكارم مثلا
اي قد طلبنا فلم نجدك مثلا **او يكون الحذف**
لرد توهم السامع اي لرد ان يتوهم السامع غير
قصد المتكلم ابتداء قبل ذكر القربة كقول
ولم ذرت عني من تحمل حادتي وسوق ايام حزين
الى العظم ان الحزن يصل اليه بل كان في بعض الحكم
او هو اي الحذف للتعظيم يعني في المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان لم يولد يعني كل احد بقربة
ان المقام مقام المبالغ ومنه قوله تعالى
وايد دعوا الى دال السلام اي يدعوا العباد
الى كلهم لان الدعوة الى طيبة تعم الناس كلهم
او حذف المفعول الفاصلة اي لرعاية
الفاصلة كقول تعالى والضحى والليل اذا
سجي ما ودعك ربك وما قلى اي ما فلاك
فحذف لان توالي الاي على الالف وهو اي
لحذف **لا استجاءك** اي استجاءك

بذل المفعول **المقابل** اي مقابلة التي طب كقول عابث
رضي الله عنه ما رايت من ولا راى منى اي النورة
ثم قال **وقد المفعول على عامل او شبهة** اي
شبه المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال
وهو ذلك **ردا على من لم يصيب تعينه** اي ردا
على من لم يعلم بين المفعول كما لو اعتقد شخص انك
عرفت رد اعلى وكذلك تقول يزيد مرت
لمن اعتقد انك مرت يا سنان وانت
غير زيد وكذلك سائر المفعولات تقول يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتاديا ضربت
وما شيا تجت وقد **بعض مفعول على بعض**
كما اذا قصد استتمام لكونه ذكره اهم كقولك
قتلني زحى فلان يتقدم المفعول ان المقصود
الا هم قتلني زحى تخلف الناس من شره **او قدم بعض**
المفعولات على بعض **لا اصل** كالتقديم الفاعل على
المفعول فان اصل التقديم عليه لانه عمدة في الكلام
والمفعول فضل يستغنى عنه وكتقديم المفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصل
التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية
وهو انه عا طي اخذ العطا وقد يقدم بعض المفعولات
على بعض لغير ما ذكرنا اذا حصل من التاجير اخلا لا
بيبان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من اهل فرعون
يكنى ايمانه لتوهم انه من صلة فلم يفهم ان ذلك الرجل

من ال فرعون او اخلاص للتناسب كبراية الفواصل نحو فاعلم
في نفس خيفة موسى تبينها في ترتيب المفاعيل
قبل الاصل تقدم النعت ثم التاكيد ثم البدل
او البيان وبالله التوفيق **الباب الثاني** في القصد
وهو لغة طبع في الاصطلاح تخصيص شيء بطريق
معروف واقام المصنف الظاهر مقام المصنف فقال
القصر نوعان الاول **حقيقي** اي بان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر بان لا تجاوزه الى غيره اصلا **ودا** اي
الحقيقي **نوعان** احدهما قصر الموصوف على الصفة وتبنيها
قصر الصفة على الموصوف وسياقي **انفا** النوع
الثاني المقابل للحقيقة **الاضافي** بان لا يكون تخصيصه
على الاطلاق بل يكون بالاضافة الى معنى دون اخر
كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام
الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى
تنبى قال السعد تقيمه الى الحقيقي والاضافي
بمعنى المعنى لا ينافي ان من قبل الاضافات
وقول المص **كذا** اي نوعان كالحقيقي **فقط الوصف على**
الموصوف بالتشبيه والمراد الحقيقي والاضافي وفي
نسخة وقمر كبالافراد وهي صحيحة ايضا
ومعنى قصر الوصف على الموصوف ان لا توجد تلك
الصفة الا في تلك الموصوف ومجوز ان يكون لذلك
الموصوف صفات اخر مثال في الحقيقي ما في الدار
الازيد بمعنى ان يكون في الدار مقصور على زيد **وعكسه**

١٤٩
قصر الموصوف على الصفة ومعناه ان ذلك الموصوف ليس
له الا تلك الصفة لكن تلك مجوز ان تكون حاصله
لموصوف اخر مثال ما كانت الا زيدا اذا اراد ان
لا يتصف بغير الكتاب قال صاحب التلخيص وهو
لا يكاد يوجد لتعدد الاحاطة لصفات الشيء
قال السعد بل نقول ان هذا النوع من القصر يقضي
الى الحال لان للصفة المنفية تقيضا للشيء وهو
انها من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم
ارتفاع التقيضين ثم قال اللهم الا ان يراد الصفا
الوجودية تنبى حاصل ما تقدم ان كلاما من الحقيقي
والاضافي نوعان قصر الصفة على الموصوف
وعكسه فلا قسم اربعة مثال قصر الموصوف
على الصفة الحقيقي ما زيد الا كاتب اي لا صفة
لغيرها وقد تقدم ما فيه ومثال الاضافي ما
زيد الا قائم اي لا يتجاوز القيام الى القعود
وقد يكون له صفات اخرى ومثال قصر الصفة
الحقيقي ما في الدار الا زيدا اي لا غيره والاضافي
ما في الوجود غيرك اي بحسب النفع اذ وجوده كونه
كالقدم وقول **من نوع المعروف** اي من الانواع
الاربعة المتقدمة والخاطب بواحد منها من قصر
الموصوف على الصفة واعتقد ان كان يعتقد
الشرك سمي قصر افراد او يعتقد عكس الحكم
سمي قصر قلب او تنبى وفي عنده الامران كما

إذا اعتقد أن زيد قائم أو قاعد ولا يعرف على التعيين
فتقول ما زيد القائم في قهر الموصوف على الصفة
أو اعتقد أن الشاعر ما زيد أو عمر وقتقول ما الشاعر
الزيد في قهر الصفة على الموصوف سمي قهر تعيين
شرط قهر الموصوف على الصفة أفراد عدم تنافي الوصفين
وقلبا تنافيهما وقهر التعيين اعم تنيب قال السعد
رحم الله تعالى بحب أن يعلم أن الأقسام الثلاثة
من قهر الأفراد والقلب والتعيين لا يجري لا في
الحقيقي فليتنا مل شتم قال المص رحمه الله تعالى
طرق أي طرق القهر أربعة أحدها **النفي والاستثنا**
مثاله في قهر الأفراد ما زيد الشاعر لمن اعتقد
الانصاف بالشعر والكتاب وقلبا ما زيد
القائم لمن اعتقد انصاف بالعودة والمثاليان
يصلحان للتعيين والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد
المخاطب وقوله **بها** أي النفي والاستثنا زائد
ذكره لاستقام الوزن وثانيها **العطف** بلا
أو بل قبل ولكن نحو زيد كانت لا شاعر وما زيد
بكانت بل شاعر ولكن شاعر وثالثها **التقديم**
أي تقديم ما حقه التأخير كزيد المبند أو ممولات الفعل
كقولك عتيمي أنا في قهر الموصوف على الصفة
وأنا لقبته محمدا في قهر الصفة على الموصوف
وهذين المثالين يصلحان أفرادا وقلبا وتعيينا
بحسب اعتقاد المخاطب **ثم** بها **انما** مثالها

في قهر

في قهر الأفراد انما زيد كانت وقلبا انما زيد
قائم وهذا يصلحان للتعيين على ما تقدم والذكي
يدرك بالمثال الواحد ما لا يدرك الغبي بالف
شاهد فان قلت بقي للقصر طرق غير هذه
الأربعة كتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند
قلت انما تركها تنافيا لغيره أو لكونها خاصيتين
لما بين المسند والمسند اليه وكلامه فيما
هو اعم من ذلك مع أنه يفرض لغير الفصل في حوال
المسند اليه ولتعريف المسند في باب وهذه
الطرق الأربعة التي ذكرها تشترك في أن
المخاطب بواحد منها يجب أن يكون حاكما
مثملا على صواب وخطا وانت تريد اثبات
صوابه ونفي خطاه ومختلف من وجوه أشار
إلى بعضها بقوله **دلالة التقديم بالغوي** أي
يفهم الكلام بمعنى أن إذا تأمل الدوق السليم
في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه
القصر وان لم يعرف أنه في اصطلاح البلاغ
لذلك **ودلالة ما عداه** من الثلاثة **بالوضع**
لأن الواضع وضع النفي والاستثنا والعطف
بلا وبل وانما المعان بقدر القصر وبقي من الاختلاف
وجوده آخر أحدها أن الأصل في طريق العطف
النص على المنسب والمنفي كما مر في الاستشاد
فلا ترك النص عليها الاكراهة الاطناب

كي اذا قيل زيد يعلم النحو والعرف والعروض او زيد
 يعلم النحو وبكر وعمر وفتقول في هذين المثالين زيد
 يعلم النحو لا غير ثانيا ان الاصل في النفي والاستثنا
 وانما والتقديم النص على المثبت دون المنفي
 ثانيا ان النفي بلا الايجاب النفي والاستثنا لا بشرط
 النفي بلا ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها هو
 موجبه في المصولات ويجامع انما والتقديم تقول انما
 انما ينبغي لا قبسي وهو يكفي لا عمرو ولا ان النفي فيها
 غير مصرح به ثم قال **والنفي مثلما اي كى يقع النفي**
بطرفه بين خبر ومشتد كما تقدم من الامثلة
يكون بين فاعل وما به امنه اي والدي صدر
 منه وهو فعل نحو ما قام الا زيدا وكذلك
 يقع بين غيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب
 زيد الاعمر او ما ضرب عمرو الا زيدا والمفعولين
 نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
 الا زيدا ودنى الحال والحال نحو ما جازى الربا
 وما جازى الربا الا زيدا وكذا بين الفعل وسائر
 المتعلقات سوى المفعول معه ولذا بين
 الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
 وقول **نعلم** اشاره الى وحد من وجوه
 الاختلاف المتقدمه وهو ان الاصل في انما
 ان يكون الحكم المستعمل فيه مما يعلم
 المخاطب ولا ينكره كقولك صواخوك لمن يعلم

ذلك

ذلك ويقره وانت تريد ترفق عليه فكس النفي
 والاستثنا فان الاصل فيه ان يستعمل فيما
 يحتمل المخاطب كقولك لصاحبك وقد ريت
 شيئا من بعد ما هو الا زيدا اذا اعتقد غيره
 واستشكله البعد بان اذا كان عالما بالحكم ولم
 يكن متواليا لم يصح القصد بلا يقيد بسوى لازم
 الحكم واجاب بان يحتمل ان يكون المراد ان انما
 هي خبر من شأنه ان لا يحصل المخاطب ولا ينكره
 حتى ان انكاره يزول باذني شبهه لانه لا يصير
 عليه وقول **وقد ينزل منزلة المجهول** انما
 الى ان قد ينزل المعلوم منزلة المجهول فيستعمل
 فيه النفي والاستثنا نحو وما محمد الا رسول
 اي مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى التبري
 من الهلاك فهو قصر افراد لا المخاطبين وتهم
 الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بان مقصور
 على الرسالة لا يتجاوزها الى التبري من الهلاك
 لكنهم لما كانوا يقرون بهلاك امر اعظمي
 نزل استعظا بهم هلاكه منزلة انكاره
 واستعمل فيه النفي والاستثنا ومنه قول
 تعالى ان انتم الا بشر مثلنا وهو قصر قلب
 لا اعتقاد القائلين ان الرسول صلى الله
 عليه وسلم لا يكون بشرا والمخاطبون وهم
 الرسل مصررون على دعوى الربوبية عالمين

بذلك فنزل الكفار منزلة المنكرين للبشرية بناءً على
 ما اعتقدوا من التثاني بين صفتي البشرية
 والرسالة قوله **او** اي تنزيل المعلوم منزلة
 المجهول قد **يبدل** يعني يعكس فينزل المجهول
 منزلة المعلوم لا دعاء ظهوره فيستعمل له
 انما كقولهم تعالى في حكاية عن اليهود انما نحن
 مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر في صريح
 بيان ان لا يجهل الخطاب ولذلك رد عليهم
 بقوله الا انهم فهم المنكرون موكر ابايراد الجمل
 اسمية والتمسك على التبعوث وتكرير المبدأ
 وتوسط في الفصل الدال كل منها على الطم والتأكيد
 وتصوير الكلام بحرف التثنية الدال على ان الكلام
 له خطر ثم التأكيد بان ثم يعقب الكلام بما يدل
 على التوبيخ وهو قوله ولكن لا يستعرون بشيء الا ما يريد
 على العطف وعلى التثنية والا استئنا لانها يفهم
 منها الاثبات للمذكور والتثنية عما سواه بخلاف العطف
 فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم التثنية بخلاف ما
 لا يقع واحد من مواقع انما التعريف نحو انما
 يتذكر اولو الابواب فانه تعريض بالكفار من فرط
 جهلهم كالبهايم فطمع النظر والتأمل كمنها
 الباب السادس **الانشاء** يقال
 على الكلام الذي ليس له نسبت خارج تقابله اولاً لظا
 ويقال على فعل المتكلم اعني ان الكلام ثم الانشائي

والمراد هنا الثاني لان المراد بالاقسام الاثني معانيها
 المصدرية لا الكلام المشتمل عليها والانشاء بيان
 طلب كالتثنية والاستفهام والامر والنهي وغير ذلك وغير
 طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ
 الفقود والقسم ورب وكلم الجزية وكود وك
 والمضمر في القسم الاول باختصاصه بغيره ابحاث
 بقوله **مستدعي الانشاء** اي يقتضي **او** اكان طلب
 بان كان نوعاً من انواع **تحصيل** **عز** حاصل للتمتع
 طلب الحاصل حتى اذا كان المطلوب حاصلاً لم يتبع اجرا
 الطلب على معناه الحقيقي والطلب النوعية كسيرة
والمنتخب اي المختار منها **فب** على ما ذكره الناظم
 تحت احدها **التمني** وهو طلب حصول الشيء على سبيل
 المحبة **ول** متعلق بقوله **الموضوع** اي واللفظ الموضوع
 له وضعاً حقيقياً **ليست** ان امكن الوقوع بخلية يرد
 يقدم **وان لم يمكن الوقوع** بان كان في لا خوليت الشك
 يعود يوماً ويشترط فيما كان يمكن الوقوع ان لا يكون
 له وقوع وطاعة في وقوعه والا صابر ترجى
 ويستعمل فيه اذا **وقد** يستعمل في التمني
 الفاظ بغير ليت على سبيل المختار منها **لو** تأتي في
 تقديرين بالنصب على تقدير فان حدثني والنصب
 فربما تدل على ان لو ليست على صيغها اذ لا ينصب
 المضارع بعدها اضراراً وانما ينصب في جواب
 الاسماء التمانية او النسوة على الخلاف في

الزاخي ومنها **هل** هو هل في من شفيق حيث يعلم ان لا
 شفيق له لانه حينئذ يتبع حمله على حقيقة الاستفهام
 طصول الجزم بانتفا هذا الحكم واستدعا الاستفهام
 الجهل بتوحيته وانتفا به وقول **مثل لعل الداخل فيه**
 يعني ان لو وهل مثل لعل الداخل في التمني على سبيل
 الجواز فتعطل حكم ليت نحو لعل في جاز وركب بالنصب
 فلما كان الموصود بعيدا عن الحصول اشبه الحال
 او الممكن الذي لا طاعة في وقوعه فتولد منه التمني
 لما مر انه طلب محال او ممكن لا طاعة طمع في وقوعه
 خلاف التزجي والتاني من انواع الطلب **الاستفهام**
 وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان
 كانت تلك الصورة وقوع شئ بين شيئين او لا
 وقوعها في حصولها تصديق والافتقار **والموضوع له**
 اي الاستفهام **هل** و **هفته** ومن يفتح الميم **وماوي**
واي من غير الف **وكيف** و **ايان** يتشدد بالياء
ومتي و **ام** و **اني** بفتح الحقة وتشدد بالنون وهذه
 الادوات بعضها لطلب التصديق وبعضها لطلب
 التصور وبعضها لا يختص بشئ بل يفهم القيليين **هل**
ها يطلب **لتصدق** فقط وتدخل على الجملتين نحو هل
 قام زيد وهل عمر قاعد واذا دخلت المضارع
 خصصته بالاستقبال حكم الوضع والاختصاص
 التصديق وتخصيصها للمضارع بالاستقبال كان
 لها اختصاص مزيد بها كونه زمانيا اظهر كالفعل

فان الزاخي

فان الزمان جزء مفهومة خلاف الاسم ولذلك كان فعل
 انتم شكرون ادل على طلب الشكر من فعل تشكرون
 وفعل انتم تشكرون لان ابراز ما يستجد في معرض
 التثبت ادل على كمال العناء بحصوله ونحو هذا
 لا يحسن الا من البليغ لانه الذي يقصد الدلالة
 على التثبت و ابراز ما يستجد في معرض الوجود
 تبييه هل على قسامين بسيط وهي التي يطلب
 بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة
 دائمة او لا دائمة ومركب وهي التي يطلب بها وجود
 الشيء كقولنا هل الحركة دائمة و **طلب**
عند الفقرة تصور يعني انه يطلب بما عدا الحقيقة وهل
 الالفاظ الاستفهام لتصور فطلب عن العارض
 المتخصص لري العلم كقولنا من في الدار فجاب
 زيد ونحوه مما يقيد تشبيها و **طلب** عاشر الاسم
 وانه لا ي معنى وضع في باب بلفظ اشهر كقولنا
 ما العنقا في باب ما هو اشهر منه عند الخاطا و **طلب**
 بها ما هيته المتشبه كقولنا ما الحركة ما حقيقة تاوسيان
 باي عما يتميز احد المتشابهين في فروعها نحو اي الفريقين
 جبراي فمن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان
 الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلى الله عليه
 وسلم قد اشركا في الفريقين فباي لواعيا من احدهما
 اخبر عن الاخر ويباين باي عن المكان وبكم عن
 العدد ونحو سئل عن اسرائيل كم ابتاعهم من اية بيت

اي عشرين ثلثين ام غير ذلك ويكيف عن الحال وبابان عن
 الزمان المستقبل وتعمل في موضع التخييم عن ايان
 يوم الزمن وتعمل عن الزمان ما ضيا كان او مستقبلا
 وانما تتعمل تارة بمعنى كيف وتجب ان يكون
 بعد فعل نحو فاقولوا لي اني شيتم اي على
 اي حاله ومن اي شق اردتم وتارة بمعنى من اين
 نحو اني لك هذا اي من اين لك هذا وقول **ومعها**
 اي والخبرة يطلب بها التصديق تارة والتصور
 اخري فالتصديق كقولك اقام زيد وازيد
 قائم فانت تطلب ايقاع النسب اما الجا يا او
 سلبا والتصور كقولك ادبسن في الاثنا
 لهم ام عمل فانت تعلم ان في الاثنا شيئا
 وتريد تعيينه والمسؤول عنها ما يليها
 كالفعل اذا كان الشك فيه نحو انت ضربت
 زيدا والفاعل كذلك نحو انت ضربت والفعول
 ايضا كذلك نحو ازيد اضربه وكذلك سائر
 المتعلقات نحو في الدار ضللت وايوم الجمعة
 سرت واتاديت ضربت واراكنا جيت
 ونحو ذلك ثم ان هذه الادوات تتعمل
 كثيرا في الاستفهام منها ما ذكره المصنف
 بقوله **وقد تكون للاستفهام** كقول
 تعالى الى متى نصر الله **ومنها التثنية** يقال
 بمعنى التحقيق والتثبت ويقال بمعنى حمل الخاطب

على الاقرار بما يعرف والجارية اليه وهو الذي قصده
 المصنف بشرط ان على الخبره ما حمل على الخاطب
 على الاقرار به كما مر في الاستفهام الحقيقي
 تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على
 الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقديره
 بالفاعل وازيد اضربت في تقديره بالمفعول
ومنها مجرد اي عرما لا تدل على ادوات
 الاستفهام ومحل المطولات وقول **والتحقيق** هو هذا
 استحقاق اسباب مع انه تعرف وهذا او اصل
 في الغير كن ذكره كلمة البتة الثالث من انواع
 الطلب **الامر** عرفه المصنف انه **هو طلب الاستفهام** وعرفه
 القوم بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وذلك
 واحترز بغيره عن النهي وقول على جهة الاستعلاء
 اي على طريق طلب العلو احترز به عن الدعاء والالتماس
 قال السعد وفنه نظر لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل
 قال بعضهم ويمكن ان يحاسب بان المراد غير كف عن
 الفعل الذي اشتق منه صيغة الامر وصيغة تلامذته
 الاولى المقرونة باللام الجارية نحو ليجز زيدا الثانية
 ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل الخاطب
 بحذف حرف المضارعة اكرم عمرو والثالثة اسم
 ذال على طلب الفعل وهو عند النخبة من اسما
 الافعال خاصة وقول **وقد لا نوع يكون** جاء يعني
 ان صفة الامر قد تتعمل لغير حقيقة مما يناسب

المقام حسب القرائن فيستعمل للاختار والتقدير
 والتجيز والشعر والاهانة والنبوة والتمني
 والدغ والالتماس وامثلة ذلك تطلب من
 المخطولات **والرابع** من انواع الطلب **النهي** وهو
 طلب الكفر عن الفعل **استعلا** **مثل** اي مثل الام
 وقوله **بلا** يعني بلا فرق في كونه طلبا على طريق
 الاستعلا والنهي حرف واحد وهو لا الحازمة
 نحو لا تفعل وقد يستعمل النهي في غير طلب
 الكفر والتفديد كقولك لعبد لا تمتثل امرك
 لا تمتثل امرى فانه ظاهر ان ليس المراد طلب
 كفر عن الامتثال وقد يستعمل الامر والنهي طلب
 الدوام والنبات على ما على الخاطب عليه من الفعل
 او الترك نحو اهد الطراط المستقيم ولا تخش
 الله غافلا عما يردم وانتيت على ذلك تنبيه
 اخلفوا في ان مقتضى النهي كقت النفس عن
 الفعل بالاشتغال باحد اصنافه او ترك الفعل
 وهو نفس ان لا تفعل قال السعد والمدهبان
 متقاربان **والنظر بعد** اي بعد هذه الانواع
 الاربعة التي هي التمني والاستفهام والامر
 والنهي **خو** اي يجوز تقديره وبذكر الجزاء عقبا
 مجزوما بان المضمة مع الشرط كقولك في التمني
 ليت ما لا فانفق اي ارزقه انفق وفي
 الاستفهام اين بيتك انزرك اي ان تقرينه

انزرك وفي الامر الرمي الرماي ان ترمى الرماي وفي النهي
 لا تسخرني تسلم ان لا تسخرني تسلم وتحقيق ذلك
 المذكور في المخطولات وغيره تنبيه يجوز تقدير الشرط
 بعد غير هذه المواضع اذا دلت عليه قرينة خوام
 اتخذ وامر دون الاوليا فالله هو الولي اي ان الروا
 اوليا الله فالله هو الولي اي الذي يجب ان يتولى
 وحده ويعتقد انه المولى والسبب لان قوله
 ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه من انواع الطلب **النداء**
 وهو طلب الاقبال بحرف نايب مناد ادعوا
 وذلك الحرف يابو هي للبعد حقيقة او تنزيل
وقد تستعمل صيغة النداء في غير معانها فجي
للاختصاص كقولك كذا ايها الرجل فان قولنا ايها
 الرجل اصل تخصيص المنادي بطلب اقبال
 عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل
 الى تخصيص مدلول من بين امثاله بما شئت اليه
 كقولك في معرض القفاخر انا اكرم الضيف ايها
 الرجل اي اختصاص من بين الرجال بالرام الضيف
 ولا يجوز في هذا اظها بحرف النداء لانه لم يبق
 فيه معنى النداء اصلا فذكره النضج بادوات
والاخر اي يحي النداء للاغراض كقولك
 لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس بطلب الاقبال
 بل هو حاصل لا واعي الغرض اغراوه على زيادة
 التظلم وبالشكوي **شم** اعلم بعد ما تقرر ان

موقع الاشتقاق يقع الخبر للفتا **ول** بلفظ الماضي
على دلالة انه من الامور التي حصلت التي حقا ان خبر
عنها بافعال ما فيه كقولك وقفت الله للتيقني
والطريق اي لاظهار خبر من على وقوعه كقولك زرت
الله لفتاك فان الشخص اذا عظمت رغبته
في شئ كثر تصوره اياه فكمما خيل اليه حاصله
فيورده بلفظ الماضي وقول **او بلفظ** **دائما** يعني
قد يقع الاشتاق موضع الخبر اذا تأملت في
عبارت اللفظ اليه **السابع العنصر**
والوصل المعقل ترك العطف والوصل عطف
للمل بعضهما على بعض وقدم العنصر لانه
الاصل والوصل طر عليه فاذا اتت جملة
بعد جملة فالاولى ايا ان يكون بها محل من
الاعراب او لا فعلى تقدير ان يكون لها محل
من الاعراب ان قصد تشريك الثانية
لها في حكم الاعراب عطف عليها فاذا كان
بالواو بشرط ان يكون هناك جهة جامعة
خو زبد يكتب ويشعر او يعطى ويمنع فالجاء
بين الكثرة والشعر التناوب وبين
الا عطف والمنع التقاض وخلاف خو زبد
يكتب ويمنع او يشعر ويعطى وان لم يقصد
تشريك الثانية للاولى في حكم الاعراب
فصلت عنها نحو واذا خلوا في شئ طينهم

قالوا

قالوا انا معكم انما نحن مستغفرون الله يستغفري بهم
لم يعطف الله يستغفري بهم على انا معكم انما نحن مستغفرون
لانه ليس من قولهم وعلى تقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بها
على معنى عطف سوى الواو عطفت به نحو دخل
زيد فخرج عمر وواو اخرج عمر واذا قصد التقيد
او التمهيد وذلك لان الواو سوى الواو من حروف
العطف يقيد مع الاشتراك معاني تحصل
تفصيل في المطولات وان لم يقصد ربط
الثانية بالاولى على معنى عطف سوى
الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطائه
للتانية وجب الفصل لئلا يلزم من
الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا
خلوا الاية لم يعطف الله يستغفري بهم على قالوا
ليلا يشترك في الاختصاص وهو اذا وان
بين للاولى حكم زبد على مفهوم الثانية
او كان ولكن يقصد اعطائه للتانية ايضا
فذلك ستة اقسام او لاول كمال الاتصال
الثاني شبه كمال الاتصال بلايهام فيها
اما اذا كان هناك ايهاام فيجب الوصل
كما اذا قيل لك اشتريت الخمر فقلت لا
وتركتها فلو حدثت العطف لا وهم خلاف
المقصود الثالث شبه كمال الاتصال الرابع

كحال الانقطاع بلا ايهام فلو كان هناك ايهام وجب
الوصل كما اذا قيل افعلت كذا فقلت لا واثر
الله فانك لو حذف العاطف لا وضم الخلاف
المقصود من الدعاء على الخاطب الخاسر كحال
الانقطاع مع الايهام السادس توسط
الكاملين فلم الاخيرين الوصل واما البقية
فكلمة الفصل فاشارة الى اولها وضمها
كحال الاتصال **ان نزلت** جملة **ثالثة**
جملة **ماضية** كنفسها اي الاولى ان كانت
الثانية مؤكدة لدفع توهم نحو ز او غلط
وهي قسمان لان الثانية اما ان تنزل
مترلة التاكيد المعنوي او اللفظي فالاول
لا ريب فيه فانه لما بولع في وصف
الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى
في الكمال جعل المبتدأ ذلك وتعريف
الخبر باللام جائزا ان يتوهم اساع قبل التام
انه اي ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا
من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة
فاتبوع نفي لدفع ذلك التوهم فوزنه
وزنه نفي في جازي نفي والثاني
خصوصا للمتقين فان معناه اي الكتاب
في الهداية بلغ درجة لا يدرك
كنصها حتى كان هداية خاصة حيث

جعل المبتدأ للاسم فاعل والاقبال صداد للمتقين
فوزانه وزان زيد الثاني في جازي زيد او كانت
الثانية بدلا من الاولى تكون الاولى غير وافية
بتمام المقصود نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وشن
وجنات ويعيون اذا كانت او في بتأدية المراد
لدلالة التقاطع عليها بالتفصيل من غير اشارة على علم
المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في عجبني
زيد وجهه او كانت الثانية بيانا للاولى لطفا
نحو فوسوس اليك الشيطان قال يا دم هل اذكرك عن
شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه وزان عمرو
في قوله اقم بالله ابو جعفر عمرو واما شبه كحال
الاتصال فبان تكون الثانية جوابا لسؤال قصته
الاولى فتشتر من شتره فتفصل الثانية عنها
كما يفصل الجواب عن السؤال كقول
• نزع العواد لاني في عمرة • صدقوا ولكن غربي لا تخلي
فصل قوله صدقوا عما قبله لكون جوابا للسؤال
فكان قيل صدقوا في هذا الزعم كذبوا فقبلوا
صدقوا وهذا القسم لا يفهم من الكلام المص
الا بالعناية **او نزلت** اي الثانية **كالعربية** اي
عن الاتصال وهذا مخرج في شبه كحال الانقطاع
وهو ما كان عطف الثانية على الاولى بضم عطفها
على غيرها وشبه هذا كحال الانقطاع باعتبار
استتماله على مانع من العطف الا انه لما كان

خارجيا بل من دفع بنصب قرينة لم يكن من كمال الانقطاع
مثله وتظن على النفي بها بدلا لارها في الضلال **تجيم**
لم يعطف ارضا على ظن وان كان بينهما مناسبتة كالحاذا
في المندلان معنى ارضا اظنها ليللا يوصم ان عطف
على النفي لقرينة فيكون من مطنونات سلمى وليس
كذلك ويختل الاستيناف كانه قبل كيف ترها
في هذا الظن فقال ارضا تحجر في اودية الضلال
وعلى هذا يكون شبه كمال الاتصال واما كمال
الاتقطاع فلا اختلافا خيرا وانشاء لفظا ومعنى
كقوله قال اريدكم اسواترا زلها فلما كان اسواه
انشاء لفظا ومعنى ونرا ولها خرا كذا لم
يعطف عليه واختلفا معنى فقط وان كانت
خريتين او انشاء بين لفظا نحو مات فلان حره
الله اولانه جامع بينهما وسياق بيان الجامع انفا
فلا يصح زيدا يام وعمر وطول ولا العالم حين ووجه
زيد قبج وهذه القسم وهو كمال الانقطاع
لا يقسم من كلام المص الا بالنحو وقوله **افصل**
اي اوجب الفصل في هذه الاقام المتقدمة
ذكرها ولم افرغ من احوال الفصل شرع في احوال
الوصل ذكر القسم السادس وهو متوسط
الكمالين فقال **وان تو طت** اي الجملة المعطوفة يعني ان
توسطت بين الكمالين اي كمال الاتصال والاتصال
فالوصل ابرج من الفصل وذلك اذا اتفقت



الجلتان خبر اللفظا ومعنى نحو ان الامر لفي نعيم وان
الخيار لفي حليم او انشاء كذا كذا نحو طوا وشربوا
ولا تسرفوا او معنى فقط وان اختلفا لفظا نحو
واذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون
الا الله وبالوالدين احسانا وقولوا للناس حسنا
فعطف قولوا على لا تعبدون لانها وان اختلفا
لفظا لكنها متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار
في معنى الانشاء اي لا تعبدون وهو ابلغ من صريح
الامر كان سورع الى الانشاء فهو خير عن وقوله
وبالوالدين احسانا وقولوا للناس حسنا لا بد
له من متعلق وذلك المتعلق بحوزان بقدر لعظيم
خيرا او تحنون ويكون في معنى الطلب بمعنى
واحتنوا وهو معطوف على لا تعبدون فيكون
بيانا لقسم اخر وهو ان يكون كلنا معا خرين
لفظا فقط او بقدر صريح الطلب ابتداء
واحتنوا بالوالدين احسانا وقوله **جامع**
حال من الوصل اي فالوصل حالة كونه بجامع
ارجح والجامع بين الجملتين اما عطف او وحي
او تضاد او شبه او تضاد وقطب ان
يكون باعتبار المند البصا نحو زيد يكتب
ويشعر وعند تغايرها يجب ان يكون هناك
جامع ايضا نحو زيد طويل وعمر وقدير وزيد
شاعر وعمر كاتب اذا كان بينهما مناسبتة

كالأخوة والصدق والعداوة نحو ذلك ثم عقب باب
 الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية فقال
الفصل مبتدأ والحال متعلق به حيث اصلها
 وهو الضمير **قد** أي جدد **اصل** خبر المبتدأ والتقدير
 ثم الفصل اصل الحال حيث سلم اصلها وفهم
 منه أنه إذا لم يوجد الضمير لا يكون الفصل أصلا
 والحاصل أن أصل الحال المشتقة أن تكون بلا واو
 لأنها في المعنى حكم على صاحبها ووصف له كالنعت
 لكن خوف ذلك إذا كانت جملة فأنها من حيث
 كونها جملة تستقل بالافادة فتحتاج إلى ما يربطها
 بصاحبها والضمير والواو وكلاهما يصلح للربط
 لكن الضمير أصل لوجوده في المفردة والحز والنعت
 فإن خلت الجملة عن ضمير صاحبها وصحت الواو
 وكل جملة خالية عن الضمير يصح أن تقع حالا بالواو
 والامتنعة بالمضارع المثبت نحو جازب يد وتكلم
 عمرو فإنه يمنع دخول الواو لأن الأصل في الحال أن
 تكون مفردة والمفردة تدل على حصول صفة غير
 ثابتة لما جعلت قديما لما حصل فلكونه فعلا
 مثبتا وأما المقارن فلكونه فعلا مضارعاً فيصلح
 للحال كما يصلح للاستقبال كذا في التلخيص قال
 في المختصر وفيه نظرات شريفة بقوله **وإن مرجح**
تحت أي أن وجد مرجح للفصل تحت أن وجد
 فالله أطلاع الحق وأما بحج المضارع المثبت مقرونا

بالواو في قولت وأصك وجهه فهو على حذف المبتدأ
 أي وأنا أصك وجهه الباب الثامن **الإيجاز**
والإطناب لما كان الإيجاز والإطناب من الأمور
 النسبية التي يكون تعلقيها بالقياس إلى ثقيل الكلام
 شئى آخر فإن الموجز لا يكون موجزا إلا بالنسبة
 إلى كلام أزيد منه وكذا المطنب بالنسبة إلى كلام
 انقص منه فإذا سلمنا قد تعلم المنسوات من هذا ذكرها
 دونها وهي أن تكون اللفظ بمقداره المراد خو لا يطبق
 المكرر إلى الأباهله وبما لا يجازي فقال
توفيت المقصود أي أداة باللفظ **الناقص من**
لفظه أي لذلك المقصود **الإيجاز** كقول تعالى رب
 انى وهى العظم منى واستعمل الراس شيئا
 لأن المقام مقام انقراض الشياء والمقام المشيد
 فينبغي أن يشط فيه الكلام غابة البسط **والا**
طباب أن يراد عنه أي عن اللفظ الذي يودى به
 المقصود كقوله الآية فإنها أطباب بالنسبة
 إلى قول رب انى شئت لما تقدم أن
 هو الإيجاز من الأمور النسبية فيكون الكلام
 موجزا بالنسبة إلى كلام يكون هو بعينه مطنبا
 بالنسبة إلى كلام آخر ثم **وطر** **الاول**
أحدها **نقص** يسمى إيجاز قصرو وهو ما ليس
 بحذف نحو وكلم في القصص صيان فان لفظه

يسير معناه كثيرا لان المراد ان الانسان اذا علم ان
 متى قتل قتل كان ذلك داعيا لعدم الاقدام على
 القتل فرغ بالقتل الذي هو القصاص كثيرا من
 قتل الناس بقتل بعضهم فكان يرفع القتل حيوة
 لهم ولا حذف فيه **والا** حذف وهو اما **حذف**
جمل نحو لحي الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه
 قول النبي **اي** الزمان بنوه في كسبه **فهم** واستناده على لهم
 اي فانا **او** حذف **جمل** اي جملتين فكثر نحو انا انيتكم
 بتاويل فارسلون يوسف اي فارسلون الي يوفى
 لاستبقاره الرويا ففعلوا افاته فقال له يوسف
او حذف **جز** و**جمل** مراده بجز الجمل ما يذكر في
 الكلام وينتقل به مفرد او جملة نحو اسبل القربة
 اي اسبل القربة ونحو اذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم
 وما خلفكم لعلمكم ترجمون اي اعرضوا بديل وما
 تاتيهم من آية من آية رزقهم الا كانوا عنها معرضين
 ولا بد للحذف من دليل يدل على المحذوف **وما**
 اي والذي **يدل** **عليه** **الواع** كثيرة منها العقل
 والمقصود نحو حمت عليكم الميتة والعقل دل على
 ان هذا حذف اذا لا حكام الشرع انما تتعلق
 بالافعال دون الاعيان والمقصود من هذه
 المذكورة ان تناولها الشامل للكل
 والشرع ومنها العقل والعادة نحو قد كن
 الذي لم تكن فيه فالعقل دل على ان فيه حذف

اذلا معنى

اولا معنى للوم على ذات الشخص والعادة
 ولت على عين المحذوف اي مراد به وان
 احتمل تقديره اوشانه لان الحب المنفرد
 الدالة عليه الابد لا يلزم عليه عاوة
 لقرينة صاحب **ومنها العقل** وحده نحو
 وجاربه فان العقل يدل بحجده على امتناع
 نفي الرب تعالى وعلى تعيين المحذوف
 ثانيا نوعيا اي امره واوعدا **وجا**
 الاطلاق لا يور منها ان يكون **للتوشيح**
 وهو لغة نفي القطن المحذوف واصطلاحا
 ان يوتي في حجر الكلام باسمين متغايرين
 خوفوته صلى الله عليه وسلم يثبت
 ابن ادم ويثبت معه حصلتان الحرس وطول
 الامل وهذا من الايضاح بعد الايهام فكان
 حقه تاجره عنه **ومنها التفصيل** **ثاني**
 وهو المسمى بالايضاح بعد الايهام وفائدة
 ان يرد المعنى في صورتين مختلفتين بهما
 وموضحة وعلت ان خبر من علم واحد او لئلا
 المعنى في النفس فصلا تثن لان ذكر الشئ
 مبرها لم يبين اوقع اول التحمل لذة العلم
 بالمعنى لان قيل الشئ بعد التثوق
 له التحمل بخوب استخرج في صدره فان

لفظ الشرح بفيد طلب شرح شئ ما وصدري
 بفيد تفسيره **ومنها الاعراض** وهو ان
 يوتي في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين
 معني بان الثاني بيان للاول او توكيدا
 او بدلا لجملة فاكثرا لا تحل لها من الاعراض لثلاثة
 سوي دفع الابهام كتنزيه نحو قوله تعالى ويجعلون
 له البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فبحان
 جملة لانه مصدر يتقدر فعلة وقعة في اثنا
 الكلام لان قولهم ولهم ما يشتهون عطف
 على البنات وحوز بعضهم وقوع الاعراض
 اخر جملة لان قبلها جملة متصلة بها وحوز
 بعضهم كونه غير جملة وما يكون به الا طاب
 الا يقال وهو ختم البيت بما يفيد نكتة
 يتم المعنى بدو بها كزيادة البالغة مما في قول
 الحنسي
 وان صخر التام الهداة به كانه علم في راسه نار
 فان قول كانه علم واف بالمقصود وهو
 تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها
 انت بقوله في راسه نار يقال لا
 للبالغة وقيل لا يختص الا يقال بالشعر
 فيقال هو ختم الكلام الى **ومنها**
التدليل وهو تعقيب جملة جملة مشتملة
 على معناها للتوكيد والتدليل انعم من الا يقال

فيهم

من جهة ان يكون في ختم الكلام وغيره واخص
 منه من جهة ان الا يقال قد يكون بغير جملة
 ولغير التاكيد وهو ضربان ضرب لم
 يخرج مخرج المثل بان لا يستقل بافاده
 المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك فربما هم
 بما كفروا وهل يجازي الا الكفور على ان
 المراد وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص
 فيكون متعلقا بما قبله وضرب اخر
 مخرج المثل بان تكون الجملة الثانية
 محكا كلها منفصلا عما قبلها جاز مجز
 الامثال في الاستقلال وفشو الاستمال
 نحو قل جاز الحق وزهق الباطل ان الباطل
 كان زهوقا وللاطناب انواع اخر مذكورة
 في المطولات **الفصل الثاني**
علم البيان قدم على البديع لشد الحاجة
 اليه لانه جزو منه علم البلاغة بخلاف
 البديع وعرفه بقوما علم يعرف به ايرادها
 اي معنى **طرق** اي طرف ذلك المعنى **تختلف**
في كونها واصحة الدلالة عليه والتقدير
 علم البيان علم يعرف به ايراد المعنى
 الواحد بطرف مختلفة في وضع الدلالة
 عليه والمراد بالعلم الملكة التي يتقدر بها
 على ادراك جزويات او نفس القواعد

المعلوم والمراد بالطرف التراكيب والدلالة
الدلائل العقلية والمراد ان علم البيان
ملكته او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى
واحد يدخل تحت قصد المتكلم واراوته
بتركيب يكون بعضها اوضح دلالات
عليه من بعض فلو عرف من لا يكون
له هذه الملكة ايراد معنى قولنا ما زير جوار
في طرف مختلف لم يكن عالما بالبيان
وقيدت المعنى بالواحد للدلالة على انه
لو اورد معنى متعددة بطرق بعضها اوضح
دلالات على معناه من البعض الاخر لم يكن
ذلك من البيان وقيد الاختلاف بكونه
في وضوح الدلائل استغرابا له لو اورد المعنى
اتواحد في طرق مختلفة في اللفظ دون
الوضوح والاختلاف كان يورده بالتفاوت مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان
والدلائل تكون المثنى بحالة يلزم من
العلم به العلم بشي اخر وهي اما مطابقة
او تضمن او التزام لان اللفظ اما ان يدل
على تمام ما وضع له او على جزوه او على خارج
عنه فالاول كدلالة الانسان على
الحيوان والناطق والثاني كدلالة على
احدها والثالث كدلالة على قابل ضعة

الكناية والعلم وتسمى الاول وضعة وكل
من الاخرتين عقلية اذا عرفت ما تقدم فقوله
فما اي اللفظ الذي اريد به **لازم موضوع**
له استشارة الى الاخره وشرط اللزوم ان
يكون ذهنيا ولولا اعتقاد المخاطب لعرف
او غيره وايراد المعنى الواحد لا ينافي بالوضعية
لان السامع اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن
بعضها اوضح من بعض والا لم يكن كل واحد
الا وتبقي بالعقلية جواران مختلف مراتب
الوضوح ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له
استغرابا ان قامت قرينة على عدم
ارادة ما وضع له منه ما لا ينفي على التشبيه
ويسمى مجازا من **استغراب**
وهو ما ينفي على التشبيه الذي هو اصلها
او لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فيكون
كناية وستأتي الثلاثة والتشبيه لغة
هو الدلالة على مشاركة امر لا امر في معنى
فيشمل قاتل زيد عمروا وجازيد وعمروا
والمصطلح عليه في هذا العلم ما لم تكن الدلالة
على وجه الاستغراب الحقيقية نحو ريت اسدا
في الحمام ولا على وجه الاستغراب الكناية
نحو استبست المنية اظفارها ولا على وجه
الخرق نحو لقيت بزيدي اسدا ولقيني منه اسد

ففي هذه الثلاثة الدلالة على مشاركة امر لا
 في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها
 اصطلاحا وهو يشتمل على ثلاثة امور
 اركانها والفرض منه واقسامه فاركانه
 اربعة طرفاه ووجهه وادائه لان
 وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداءات
 له لبيان التشبيه ولان ذكر اخذ الطرفين
 واجب قطعا بخلاف الوجه والاداءات
 فقال **وطرفا التشبيه** وهما المشبه
 والمثبه اما **حسبان** كالحذو والورد
 في المبهرات والصوت الضعيف
 والهمس في المسموعات والنكهة
 والعنبر في المشمومات والريق
 والخمر في المروقات والخزائن عجم
 والحريز في المكنوسات والمراد بالحسب
 ما يدرك وهو او مادته باحد الحواس
 الخمس الظاهرة فدخل فيه الحياي
 وهو ما ذكره بقوله **ولو حيايات**
 يعني حيايات وهو المعدوم الذي
 فرض محتملا من امور محسوسة فانها
 مادة للمركب منها وهو الهيئة الاجتماعية
 وهو معدوم لا محسوس كقول
 وكان حجر الشقيق اذا تصوب او تصعد

اعلام يا قوت نشرن على رماح من زبرجد
 فالشقيق وردا هم وسطه سواد يثبت
 في رؤس الجبال واذناته حجر البه من اذنه
 الصفة الى الموصوف وكل من العلم والياقوت
 والريح والزبرجد محسوس لكن المركب منها
 ليس محسوسا لانه غير موجود **واما**
عقليان كالعلم والحيوة وجه التشبيه
 بينهما كونها جهتي ادراك والمراد بالعقلي
 ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحد
 الحواس الخمسة الظاهرة فدخل فيه قوله
ومن اي من العقلي ما يدرك **بالتوهم**
 لكنه لو ادرك لكان مدركا باحد الحواس
 المذكورة وهذه القيد يتميز عن العقلي
 بقوله **بالتوهم**
العقلي والمشرقي مضاهي ومسنون زرق كانياب اغوال
 فان انياب الاغوال لا تدرك بالحس
 لعدم وجودها لكنها لو ادركت لكانت
 مدركة بحاسة البصر والفرق بين الحياي
 والوهمي ان الحياي هو المعدوم الذي تركبته
 المتخيلة من عند تفكيرها كما اذا سمع ان الغول
 شئ يهلك الناس فاضدت المتخيلة
 في تصويره بصورة السبع واضتراع
 ناب لها كالسبع او يدرك **بالوجدان** وهو

القوة الباطنة كاللذة واللام واستار بقوله
او فیهما ای الحسی العقلي **يختلفان**
 الى ان الطرفين قد يختلفان بان يكون التشبه
 حسیا والمثبه به عقليا او بالعكس
 فالاول كالعطر وخلق الكريم فان العطر وهو
 الطيب محسوس الشم والخلق وهو كيفية
 تقاسمته بقدر عنهما الافعال بسهولة
 عنه عقلي والثاني كاللينة والسبع فان
 اللينة اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوان
 عما في شانه تلك والسبع حسی بتشبهه
 قبل لا يجوز تشبيه المحسوس بالعقول لان
 المحسوس اصل فتشبيهه به يكون جعل
 الفرع اصلا والاصل فرعاً وانما كان المحسوس
 اصلا لان العلوم العقلية مستفادة من
 الحواس ولذا قيل من فقد حاسة فقد علما وما
 جاء من تشبيه المحسوس بالعقول فوجهه
 ان يقدر العقول محسوسا ويجعل كالاصل
 لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه
ووجهه ای التشبيه **ما يشتركان** ای الطرفان
في ای المعنى الذي اشتركا فيه وتشرط
 ان يكون ذلك المعنى له زيادة اختصاص بهما
 وقصد بيان اشتراكهما فيه كالشجاعة
 في تشبيه زيد بالاسد والافريد والاسد

في قولن

في قولن زيد كالاسد يشتركان في امور كالوجود
 والجسم والحيوانية وغير ذلك **وجاذا**
 ای وجهه داخلا **في حقيقتهم** وانما هما كان
 يشبه ثوب باخر في جنسهما او فضلهما
 او نوعهما كان يقال هذا القميص مثل ذاكر
 في كونهما ثوبا او في الوطء او كرتاسا **وجا**
خارجا ای غنى حقيقة ما حاله كونه **وصفا**
 ای معنى قاعا بهما **وهو حسی** ای مدرك
 بالاحس كالكميات الجسمية المختصة بالاحاس
 فما يدركه البصر من الالوان والاشكال
 والمتقادير والحركات وما ينضج بها كالحسن
 والقبح او يدركه الذوق من الطعوم والشم
 من الروائح او اللمس من الحرارة والبرودة وغير
 ذلك **وعقلي** ای مدرك بالعقل كالكميات
 النفسانية ای المختصة بذوات الانفس
 من العلم والحكم والدكا والرضى والغضب
 وسائر الغرائب ولو جه المشبه تقسيم
 اخر اشار اليه بقوله **ودا** ای وجه المشبه اما
واحد اذ في حكم ككونه مركبا من تعدد متعدي
 تركيبا حقيقيا بان يكون حقيقة ملتحمة في امور
 مختلفة او اعتباريا بان يكون هيئة اشترعها
 العقل من عدة امور **ولا كذا** یعنی لا يكون
 واحدا ولا في حكمه بل يكون متعدد او المراءوب

انه تنظر الى عدة امور فيقصد اشتراك الطرفين
 في كل منهما ليكون كل منهما وجه تشبيه بخلاف
 المركب المنزلة منزلة الواحد فان لم يقصد
 اشتراك الطرفين في كل واحد من تلك الامور
 بل في الحقيقة الملتزمة وحاصل ما ذكره ان وجه
 التشبيه اما حسي او عقلي وكل منهما اما واحدا
 او مشترك الواحد او متعددة فكل واحد الحسي
 كالحرارة في المبشرات وخف الصوت في
 المسموعات ولذة الطعم في المدركات
 والواحد العقلي في تشبيه الشيء العديم
 النفع بعدمه والعطر بخلق الكريم والعلم
 بالنور ونحو ذلك والمركب الحسي فيما
 طرافه مفردان كقول **البرق والبرق**
وقد فلاح في الصبح الربا كما نرى
كعنفود ملاحة حين تورا
 فان وجهه هبة حاصلة من تقارن الصور
 البيضاء المستندة الصغار المقادير في المراتي
 على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدرات
 المخصوصة والذي طرافه مركبات كما في بيت
سار كان مشار النفع فوق رؤسنا
واسيا فتابل تهادي كواكب من الهبة
 الحاصلة من سقوط احرار مشرقة في
 جوانب ليل مظلم ومن اراد زيادة في ذلك

فغيره

فعليه بالطول ثم ذكر المص الادوات بقوله
والكاف او كان قال الزجاج تشتمل كان
 للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيد
 اسدا او لشك اذا كان الخبر مشتقا
 نحو كانك قائم ونقل شيخ الاسلام
 زكا كريا باشها تشتمل عند العلم والظن
 بنسبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه جامدا
 كان الخبر او مشتقا نحو كان زيد اخوك وكان
 قدم **او كمثل** من كل ما يشتمل في المماثل والمماثلة
 ونحوها **اداة** اي اداة التشبيه فاداة
 خبر قوله والكاف **وقد** يكون التشبيه
بذكر فعل يعني عنه كما في علمت زيدا
 اسدا ان قرب التشبيه وادعى كمال
 المشابهة كما في علمت من معنى يتقن
 التشبيه تشبيه الكاف ومثل وشبه
 تدخل على المفرد وكان وتماثل وتشابه
 تدخل على غيره ثم قال **وعرض** اي
 من التشبيه غالبا **على المشبه** **يعود** كقيا
 او مكانه بان كان امرا غائبا يمكن ان
 يخالف فيه ويدعى امتناعه كقول
ابي الطيب
 فان تفوق الانام وانت منهم **مما**
فان تفوق الانام وانت منهم فان المسكر بعض دم الغزال

ذهب الاصيل على جنس الماء اي على ما كالجنين
 واما فصل وهو ما ذكر اداته وانما سمي
 من سلاخلوه من التاكيد المتفاد من
 حذف الاداة المشرقة بظاهرة ان المشبه
 نفس المشبه به باعتبار الغرض اما
 مقبول وهو الوافي بافادته كان يكون المشبه
 به اعرف شي بوجه الشبه في بيان
 الحال والتم فيه في الحاق ناقص بكامل ثم
 تختلف مراتب التشبيه اما باعتبار المشبه
 به فخورس كالاسد وخرس كالدب او
 باعتبار الاداة فخورس كالاسد وكان
 زيدا اسدا واما باعتبار ذكر الاركان كلها
 او بعضها فان ذكر الجميع فهو الادب
 وان ذكر الطرفين فقط فاعلاها والافتقار
 ثم **جنان** فكره دون الحقيقة لانه المقصود
 الاصيل في علم البيان اذ به يتاخي اختلاف
 الطرف دورها وهو في الاصل مفعول في صول
 المكان اذا نقدها نقل الى الكلمة الجائزة اي
 المتعددة مكانها الاصيل وقول **فاهم**
 امر بالفهم لوقته هذا المفهم المبحث وكثرة
 فوائده واما **مفرد** وهو لفظ استعمل
 فيما وضع له لغة او شرعا او عرفا نائبا
 لعلاقة مع عدم ارادة الموضع له **اولا ومركب**

وهو اللفظ

وهو اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع لعلاقة
 بقرينة ثم ان كانت العلاقة غير المتشابهة
 سمي مجازا مركبا والاسمي استعارة
 تمثيلية ولا ان يكون وجهه منتزعا من
 متعدد وحاصله ان يشبه احد الصورتين
 المنتزعة من متعدد بالاطري ثم يدعى ان
 الصورة المشبهة من جنس المشبه
 بها كما يقال للتردد في امر اني اراك تقدم
 رجلا وتؤخر اخرين **وهو تارة يكون** اي المجاز
 المفرد **مسلا** بان كانت العلاقة فيه غير
 المتشابهة وعلاقاته كثيرة منها تشبيه
 الشيء باسم حيزه كالعين للربيب وعكسه
 كالاصابع للانايل ومنها تشبيه الشيء
 باسم سببه كرمينا الغيث اي الثبات
 او باسم شبيهه كما مطرت السماء ثباتا
 اي غيثا او ما كان عليه خوارق البناية
 اموالهم اي الذين كانوا يتأق في لان التميم
 اغما هو قبل البلوغ ومنها تشبيهه باسم
 محله بؤول البية خو اني اعصر خمر العنق
 عصيرا ومنها تشبيهه باسم محله بؤول
 فليسغ ناديه اي اهل ناديه لان النادي
 الخسد ومنها تشبيهه باسم الله خو وجعل
 لي ان اصدق في الاخيرين اي ذكر احسننا

ومنه استعمال اليد في النعمة او القدرة **او**
 يكون **استعاره** بان كانت العلاقة فيه
 التشابهة فالاستعارة لفظا استعمال
 فيما يشبه بمعناه الاصل كاسد في قولنا
 زابت اسدا يرمي ثم اشار المصنف الى حقيقة
 بقوله **يجعل** دا يعني المشبه به والمعنى انه
 يجعل المتكلم المشبه به **ادعا** بان جعل الرجل
 الشجاع فردا من افراد الاسد مثلا **اول**
 المستعرب بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
 به يجعله افراد الاسد مثلا بطريق التاويل
 على قسمين احدهما المتعارف وهو الذي
 له غايه القوة والحياة في مثل تلك الصورة
 والحيثية والهيئة وتلك الاينات والمخالب
 الى غير ذلك وثانيهما غير المتعارف وهو
 الذي له تلك الحياة والقوة لكن لا في تلك
 الصورة والحيثية ولفظ الاسد موضوع
 للمتعارف فاستعماله في غيره استعمال
 في غير ما وضع له مع القرينة المتأقنة من ارادة
 المعنى المتعارف لتعين الغير المتعارف
 بينهما ان الاول اتفقوا على ان الاستعارة
 مجاز واختلفوا اهل مجاز لغوي او عقلي
 فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى
 انها لفظ استعمال في غير ما وضع له لعلاقة

المراد

62
 المشابهة وذهب غيرهم الى انه مجاز عقلي
 بمعنى ان التصرف في امر عقلي وبيان ذلك
 منسوطا في المطولات الثاني الاستعارة
 تفارق الكذب من وجهين احدهما البناء
 على التاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين
 على ما تقدم والكذب لا تاويل فيه الثاني نصب
 القرينة على ان المراد خلاف اللفظ غير خلاف
 اللفظ غير خلاف الكذب فانه لا قرينة فيه
 على اذنه خلاف اللفظ لان الكاذب يبدل
 جهته في تزويج ظاهره ثم الاستعارة
 ما عتبار لفظها قسمان اصلية وتنعية
 انما الرها بقوله **وهي** اي الاستعارة
ان اسم جنس استعارة اي ان
 اللفظ المستعار ان كان اسم جنس
 وهو ما دل على نفس الالة الصالحة
 لان يصدق على كثير من من غير اعتبار
 وصف فالاستعارة **اصلية** كاسد
 اذا استعمل للرجل الشجاع وقيل اذا
 استعمل للضرب الشديد **والا** بترك
 الهمزة اي وان لم يكن المستعار اسم
 اسم جنس بان كان فعلا وما يستحق
 منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة وافعل التفضيل واكم التفضيل

واسم الزمان والمكان والالات والحروف والاستعاره
تأنيدي سميت تنبيه لجريها في اللفظ
 المستعار بعد جريانها في المصدر ان كان
 المستعار متيقنا وذلك انه اذا اريد
 استعاره قتل المفهوم ضرب لتثبيته مفهوم
 ضرب بمفهوم قتل في شدة التثنية
 النظر بالقتل وهكذا باقي المشتقات
 وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا والمراد
 بمتعلق معنى الحرف بما يعبر به عنه من المعاني
 المطلقة كالابتداء وخوفا حين يقال في معناها
 الابتداء وفي معناها الظرف وكذا معانيها
 الغرض وبيان ذلك انه قد عرق ان معنى
 لفظ الابتداء هو الابتداء المطلق وان معنى
 من هو كل واحد من الابتداءات المخصوصة
 على انها الملاحظة واذا اريد التفسير بذكر
 الابتداءات عبر عنها بالابتداء المطلق الذي
 هو مشترك بينهما ولازم لها فيقال معنى
 هو الابتداء الغايه اي المسافه وكذا يقال
 معنى الى انتهاء الغايه ومعنى الى الغرضية الى
 غير ذلك ثم اشار الى تقسيمها باعتبار
 الطرفين فقال **وان تكن** الاستعاره **مندا**
 بان استعمال اللفظ في صدمعناه فهو **تكملي**

خوفهم عذاب اليم اي ابدتهم استعيرت
 البشارة التي هي في الاخبار عما يظهر سرور
 الخيرة للانداد الذي هو صدمعناه بادخاله
 في خبرها على سبيل التكميل بتبسيط
 لم يذكر المصحح الاستعاره بالكناية وهي
 من المبهات وبيانها ان تقول الفقهاء القوم
 على انه اذا شبه امر باخرى من غير تصريح
 بشي من اركان التثنية سوى المشبه ودل
 على ذلك التثنية بذكر ما يختص به كان هناك
 استعاره بالكناية لكن اضطررت اقوالهم
 في ذلك على ثلاثة مذاهب الاول ذهب السلف
 الى ان المستعار بالكناية لفظ المشبه المستعار
 للمثبه المرموز اليه بذكر لازم له لازمه ومع
 وجه تسميتها استعاره بالكناية او كنيه
 ظاهره الى هذا ذهب صاحب الكشاف
 وهو المختار المذهب الثاني ظاهر كلام
 السكاكي انها لفظ المشبه المستعمل في
 المشبه به بادعائه عينه ورد بان لفظ
 المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون
 استعاره المذهب الثالث ذهب
 السيد صاحب التقيص الى انها التثنية المضمرة
 في التقدير فلا وجه لتسميتها استعاره
 وقال السيد وما ذكره المص لا مستند له في

كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية
 ومعناها الصحيح المذكور في كلام السلف
 هو ان لا يصرح بذكر المتعار بل يذكر رديف
 ولازم الدال عليه فالمقصود بقولنا ان
 المنية استعاره السبع للمنية كالاستعاره
 الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا
 لكن لم يصرح بذكر المتعار اعني السبع
 بل اقتصرنا على ذكر لازمه ليشتمل منه
 الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار
 هو لفظ السبع الغير المصريح به والمتعار
 منه هو الحيوان المقترن والمتعار له هو
 المنية الثاني في بيان قرينة المكينة ذهب
 السلف الى ان الامر الذي اثبت للمنية
 من خواص المنية به مستعمل في معناه
 الحقيقي واذا الجاز في الاثبات ويسمونه
 استعار تخيلية ويكونه بعدم انفكاك
 المكينة عنها واليه ذهب صاحب التلخيص
 وخوفا صاحب الكشاف لونه استعاره
 حقيقية وخوفا السكاكي لونه مستعمل
 في امر وهمي شبيه بالمعنى الحقيقي الثالث
 ما زاد على قرينة المكينة من الملاعبة شجها
 ويجوز جعله ترشحا للتخييلية والتحقيق الرابع

بلاهو

في امور الاول الاستعارة ان لم تقرب بملازمة
 شي من المتعار منه او المتعار له
 مطلقه نحو رايت اسدا يرعى القصب الثالث
 من مقاصد البيان وهو الكناية وهو لفظ
 مصدر كنيته او كنوت بكذا اذا تركت
 النصح به واصطلاحها ما اشار اليها
 المصنف بقوله **وما اراد به لازم معنى وهو**
 اي ذلك المعنى **لا يمنع** اي لا يمنع ارادته كناية
 يعنى واللفظ الذي اراد به لازم معناه مع
 جواز ارادته معه كناية نحو طول النجا اذا اراد
 به طول القامة فانه يجوز ان يراد حقيقة
 طول النجا ايضا وان يكن له جاد وهو جليل
 المسف وهذا فارق الجاز فانه لا يصح ارادة
 المعنى الحقيقي للزوم القرينة لما لفته في ارادته
 والكناية اقسم اشار الى اولها بقوله
فان قسم الكناية الى ارادة التشبيه اي مطلوب
 بها الى نسبة وهي اثبات امر لا امر ونقيض
 عنه لقول الشاعر

ان السحرة والمروة والبيدا
 في قبة ضربت علي بن الحشر
 فان لم يصح بثبوت هذه الصفات المذكورة
 لابن الحشر بل كن عن ذلك يكونها في قبة

مضروبة عليه فافاد ثباتها له لانه اذا اثبت
امر في مكان الرجل فقد اثبت له والقبية
ما يكون فوق الخيمة تتخذة الروسا **او** اقم
الكتابة الى **نفس الصفة** اي يكون مطلوبها
صفة من الصفات كالجود والكرم وهي ضربان
بعيدة قريبة فالبعيدة كقولهم كثير الرما د
كتابة عن المضياق فانه ينتقل من كثرة
الرماد الى كثرة احراق الحطب ومن كثرة
الاحراق الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة
الاكلبي ومنها الى كثرة الضيافان الى
المقصود وهو المضياق والقريبة وهو
ما كان الانتقال منها بلا واسطة واسمحة
ينتقل منها بسهولة كما تقدم في طويل النجاه
او اقم الكتابة الى **غير هذين** القسمين
المتقدمين بان لا يكون نسبة فحده ما هو
بمعنى واحد كان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بوصف معين فنذكر لتوصل بها
الى ذلك الموصوف لقول

والضارين بكل انفس خدم والعائنين مجامع الاصفان

الصفين

الصفين الحقد والمخدم القاطع وجميع الاصفان
بمعنى واحد كناية عن القلوب ومنه ما هو
مجموع معان بان تذكر صفات مختصة بموصوف
لتتوصل بمجموعها اليك كقولنا كناية عن انسان
هو حي مستوي القائمة عريض الاطراف رومي
هذا خاصة مركبة والموصول في الكناية قد
يكون محذوف كما يقال تعريضنا لمن يودي للمسلمين
المسلم من المسلم المسلمون من يديه وتثاته
فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المودي
وهو غير مذكور في الكلام وقول المصنف
اجتهاد ان تعرفه اي الغير وانما امر بالاجتهاد
لانه لم يذكره فاحاله الى اجتهادك ليكون
لك همه في التوصل بتنبه اطلق اللفظ
على ان المجاز والكناية ابلغ في الحقيقة والبرج
وان الاستغارة ابلغ في التثنية وهذا
اخر ما سبه الله تعالى في البيان ونسال
الله حسن الختام الف الف الثالث **علم البديع**
وقد تقدم وجه تاجيده عن الفين وعرف بقوله
علم البديع وهو تحسين الكلام اي علم يعرف به
وجوه تحسين الكلام بان يتصور معاينها وتعرف

اعدادها وتفاضلها بقدر الطاقه **لقد عاينه**
الوضوح اي وضوح الدلالة وهو الخلو عن
التعقيد المعنوي **والمقام** وهو المطابقة لمقتضى
الحال ونبه هذين على ان وجه التحسين انما يكون
للكلام بعد رعاية هذين الاخرين قال السعدى
كان كنعانيك الذر على اعتناق الخناير ووجوه
حين الكلام ضربان احدهما ضرب **لفظي** اي
راجع للفظ وقدمه على المعنوي وان كان المعنوي
هو المقصود بالذات لان الالفاظ قوالب
المعاني واللفظ انواع منها ما ذكره بقوله
كتبت اي الجنس بين اللفظي وهو تشابه
في اللفظ والتمام منه ان يتفق اللفظان في
انواع الحروف واعدادها وترتيبها وهياتها
فخرج بالاول يفرج ويخرج وبالثاني السابق
والمساق وبالثالث الرد والبرد وبالرابع الفتح
والخفت فان كان اللفظان المتفقان في جميع
ذلك من نوع واحد كاسمين او فعلين او حرفين
سمى مماثلا نحو يقوم ويقوم التاء تقسم
الحرمون ما لبثوا غير ساعة وان كانا من نوعين
سمى مستوفيا كقول ابي تمام مامات من كرم الزمان فانه
يجي لذي يحيى بن عبد الله وللجناس انواع اخر تطلب

من المطولات

من المطولات وقوله **ورد** اسارة الى سرف هذا الضرب بوقوعه في
انضج الكلام ومن اللفظي **تجمع** وهو توافي الفاصلتين على حرف
واحد في النثر واحسنه ما شادت قراينه نحو في سدر مخضود
وطمح مضود وظل مدود ثم ما طالت قرينته الثانية نحو والجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى اذا قرينته الثالثة نحو حذر
فعلوه ثم الحميم صلوه ويفتح كون الاخير اقصر من الاول وقوله
المصنف **او قلب** اسارة الى نوع اخر من اللفظي يسمى بقلب
القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته من حرفه الاخير
الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو الكلام كقوله تعالى كل في ذلك
وربك فكبر ومن اللفظي **توسيع** ويسمى تسريع والوزن يستقيم
والموزن بكل من اللفظين وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
على الوقوف على كل منهما كقوله
يا خاطب الدنيا انها شرك الرد اسارة الاكدار وقوله
ورد اي في كلام كبلغوا الضرب الثاني **المعنوي** اي الراجع الى
تحسين المعنى بحسب العرف والاصالة والمعنوي اقسام اسرارها
بقوله **وهو** اي المعنوي **كالتمهيم** وهو ان يجعل قبل العجز من فقرم
او البيت ما يدل على العجز اذا عرف الروي كقوله سبحانه ونعالى وما كان
ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقوله الساعر
اذ لم تستطع سيفا فده وجاوزه الى ما استطاع ومن المعنوي
الجمع وهو ان يجمع بين متعد في حكم وذلك المتعدد قد يكون بين
اشين كقوله جل سانه المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقد يكون
اكثر نحو قول ابي كنهان هيه علمت ما ساجع بن مسعود
ان الفراع والسباب واجده مفسدة للمرء اي ففسده **و** من

من المطولات وقوله **ورد** اسارة الى سرف هذا الضرب بوقوعه في
انضج الكلام ومن اللفظي **تجمع** وهو توافي الفاصلتين على حرف
واحد في النثر واحسنه ما شادت قراينه نحو في سدر مخضود
وطمح مضود وظل مدود ثم ما طالت قرينته الثانية نحو والجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى اذا قرينته الثالثة نحو حذر
فعلوه ثم الحميم صلوه ويفتح كون الاخير اقصر من الاول وقوله
المصنف **او قلب** اسارة الى نوع اخر من اللفظي يسمى بقلب
القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته من حرفه الاخير
الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو الكلام كقوله تعالى كل في ذلك
وربك فكبر ومن اللفظي **توسيع** ويسمى تسريع والوزن يستقيم
والموزن بكل من اللفظين وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
على الوقوف على كل منهما كقوله
يا خاطب الدنيا انها شرك الرد اسارة الاكدار وقوله
ورد اي في كلام كبلغوا الضرب الثاني **المعنوي** اي الراجع الى
تحسين المعنى بحسب العرف والاصالة والمعنوي اقسام اسرارها
بقوله **وهو** اي المعنوي **كالتمهيم** وهو ان يجعل قبل العجز من فقرم
او البيت ما يدل على العجز اذا عرف الروي كقوله سبحانه ونعالى وما كان
ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقوله الساعر
اذ لم تستطع سيفا فده وجاوزه الى ما استطاع ومن المعنوي
الجمع وهو ان يجمع بين متعد في حكم وذلك المتعدد قد يكون بين
اشين كقوله جل سانه المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقد يكون
اكثر نحو قول ابي كنهان هيه علمت ما ساجع بن مسعود
ان الفراع والسباب واجده مفسدة للمرء اي ففسده **و** من

المعنوي **التفريق** وهو إيقاع بتأين بين أمرين من نوع في مدح أو غير
 كقولهم ما نوال الغمام وقت ربيع كسوال الأمير يوم سحار فنوال الأمير يدور
 ونوال الغمام قطرة ماء أو وقع البتات بين النوالين ودرجة العين عشرة
 آلاف درهم ومن المعنوي أيضا الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيان
 في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقولهم فوجهه كان ناراً في صوته
 وقبلي كان ناراً في حرها وهذا قسم داخل في كلام المصنف بحول الواو والهمزة
 مع **من المعنوي التقسيم** وهو ذكر متعدد ثم ذكر ما لكل على التعيين
 فنخرج به ألف وكثير وذلك كقولهم الملتصق ولا يقيم على ضم يرد به
 إلا الأذنان غير المحي وكوتد هذا على كسف مربوط برفقه وذات
 فلا يرك له أحد ذكر العبد وكوتد ثم ذكر ما للأول وهو الربط على كسف
 وما للثاني وهو السبق على التعيين وضم الظم والارادة المقصد والعبد
 بالفتح الحمار والكسف الذل وأرمه بالضم قطعة جبل باليه وسبق
 الدق والسبق فقولهم هذا أي غير المحي وذات الواو ومن المعنوي
 أيضا الجمع من التفريق والتقسيم كقولهم تعالى يوم يأتي كل تكلم
 نفس الأبا ذنه إلى قوله غير مجدد وقد جمع الأنفس في عدم تكلم
 في قوله لا تكلم نفس الأبا ذنه ثم فرق بينهم بأن بعضهم سبق
 وبعضهم سعيد ثم قسم بأن ذكر للاستعداد ما لهم من عذاب النار
 وللنساء ما لهم من نعم الجنة بقوله فاما الذين سبقوا إلى وهذا
 التقسيم داخل في كلام المصنف أيضا بل كلامه ظاهر فيه ويطلق
 التقسيم على أمرين أحدهما المطولات **ومن المعنوي القول**
بالجواب وهو ضربان أحدهما حمل اللفظ وقع في كلام الغير على خلاف
 مراده مما كمل ذلك اللفظ ولا يحمل على خلافه مراده إلا بذكر متعلقه
 كقوله قالت ثقلت إذا أتيت مزارنا قال ثقلت كما فعل بالآبادي
 فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير مع حملك المونة بالآبادي مرة بعد أخرى
 وقد حمل

وقد حمل على تثقيب عاتقه بالآبادي والممن والمنع وثابتها أن تقع صفته في كلام
 الغير كناية عن شئ أتت له حكم فتثبتها لغيره بلا تعريض لبوت ذلك الحكم
 له وانتفايه عنه كقولهم لنرجعنا إلى المدينة لخرجنا إلى المدينة
 الأول منه لغرفة ولرسوله وللمؤمنين **ومن المعنوي التجريد** وهو أن يترفع من
 أمر ذي صفة إلى أمر آخر مثله فيها مبالغة كقولهم لي من فلان صديق
 حميم أي بلغ فلان من كصداقة حد يصح معه أن يستخلص منه صديق
 آخر مثله ويكون بلا توسط حرف كقولهم لي من فلان صديق
 كوي لغنايم ادعوت كريم يعني بالكريم نفسه فانتزع من نفسه
 كرميا مبالغة في كرمه والتجريد لا ينافي الاستغناء بل قد كنهان وذلك
 بأن يحذف التكلم لنفسه من ذاته صفة ويجعلها مخاطبة لكتبة كالتوبيخ
 كقولهم نظا ووليكم بالآمد ولا ينافي الكناية أيضا كقوله يا خير من يركب
 المطي ولا يسرب كاسا بكف من تخلا انتزع من المدح جوابا ليسرب هو
 الكاس بكف على طريق الكناية لأنه إذا نفى عنه ليسرب بكف التحيل فقد أتت
 له كسرب بكف الكريم ويعلم أنه ليسرب بكف وهو ذلك الكريم **ومن**
المعنوي الجحد المراد من كسر كقولهم إذا ما بقي أنكر مفاخره فقل عدي
 عن ذاك كيف أكل للضب ولا معنى للأمر معناه عند طلب المفاخره إلا الهزل
 لكن المراد به الجحد وهو الاستشارة إلى أن الغني حقد عن أن يفاخر لكثرة الكثرة
 للضب ونحوه ومثله لا يفاخر **ومن المعنوي الطباق** ويسمى بالطباق والنظيق
 وهو الجمع بين معنيين متقابلين ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من
 أنواع الكلمة اسمين نحو وتحتهم أنفاظا وهم رقود أو فعلين كقولهم
 أو حرفين كقولهم ما كسبت وعليها ما اكتسبت أو من نوعين نحو أو من كان
 ميتا فأحييناه فان الموت والأحياء ما يتقابلان في الجملة وقد ذكرنا بالأمس
 والثنائي بالفعل وهذا يسمى طباق الإيجاب واما طباق السلب والتدريج
 وما يمكن بالطباق محله المطولات **ومن المعنوي التأكيد** أي تأكيد المدح

بما يشبه الذم او عكسه فالاول ضربان احسنهما ان يستثنى من صفة ذم
 ضمنية عن شئ صفة مدح لذك كذا ليس بتقدير دخولها فيها كقولنا يا بطل
 ولا عيب فيهم غير ان سوطهم **ههنا** فلول من قراع الكتائب اي وان كان
 فلول السيف من العيب فثبت شيئا من العيب بتقدير كون فلول
 السيف من العيب وهذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال
 لانه من كمال السجاعة واليات شئ من العيب بهذا التقدير في المعنى تغليب
 بالمحال كما يقال حتى يلج المحارفات كيد في هذا الصرب من قبيل دعوى الشئ بسببه
 لانه علق نقض المدح وهو ايات شئ من العيب بالمحال فعدم العيب ثابت
 والضرب الثاني يثبت شئ صفة مدح وتنفيد باداة استثنائية يليها
 صفة مدح اخرى لذل الشئ كخوالا افسح الحرب بيد الي من قريش والثاني
 وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان ايضا احدهما ان يستثنى من صفة
 مدح ضمنية عن شئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيها لقوله فلان لا خير
 فيه الا انه شئ من احسن اليه وبما يشبه ان يثبت شئ صفة ذم وتنفيد باداة
 استثنائية يليها صفة ذم اخرى كقوله فلان فاسق الا انه جاهل فلهذه الصوب
 الاربعة داخلية في كلام المصنف **ههنا** **العكس** **ومن المعنوي** وهو كقوله
 السعد ان تقدم في كلام جراسم عكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت
 والعكس يقع على وجوه منها ان يضع بين احد طرفي الجملة وما اضيف اليه ذلك
 الطرف نحو عادات السادات عادات العادات فالعكس قد وقع بين العادات
 والسادات وهذا احد طرفي الكلام وبين السادات وهو كذا في اضيف
 اليه العادات ومعنى وقوع بينهما ان تقدم العادات على السادات ثم عكس
 فتقدم السادات على العادات ومنها ان يقع بين متعلقين في
 محلتين نحو خرج المحي من الميت ونخرج الميت من المحي ومنها ان يقع بين لفظين
 في طريقة جملتين نحو لا هي حل لهم ولا هم تكلون **ههنا** **ومن المعنوي الرجوع**
 وهو العود الى الكلام السابق بنقيضه وابطاله لنكتة كقول زهير
 قف بالديار التي يعفها القدم بلى وغيرها الارباع والديم فنقوله لم
 يعفها

التيم

يعفها القدم اي لم يبلها تطاول الزمان وتقدم العهد ثم عاد اليه ونقضه
 بقوله بلى اي بلى غيرها الارباع والاطار والنكتة في ذلك اظهار التجر كانه
 اخبروا ولا بما لا تحقق له به ثم افاق بعض الافاقه فنقض الكلام السابق
 قايلا بلى عفاها القدم وغيرها الارباع والديم **ومن المعنوي الابهام**
 وبشيء بالتورية ايضا وهو ان يطلق لفظا له معنان قريب وبعد
 ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهو ضربان احدهما مجردة
 وهي لتورية التي لا تجتمع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على
 العرش استوى فانه اراد بالاستواء معناه البعيد وهو الاستعداد
 ولم يقرن بشئ مما يلائم المعنى القريب وهو الاستعداد والثاني
 مرشح نحو ولما بيناها بايد وانما الموسعون فانه اراد بالايدي
 معناه البعيد وهو القدرة وقرن بما يلائم المعنى القريب اعني
 الجارحة المخصوصة وهو قوله بيناها **ومن المعنوي اللف**
والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل والاحمال ثم ذكر الكل في احاد
 المتعدد من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يرد ما كل الى ما هو عليه
 بذلك بالقرائن فالاول وهو ذكر المتعدد على التفصيل ضربان مرتب
 وغير مرتب فالمرتب ان يكون الاول من المتعدد الاول من المتعدد
 في اللفظ والثاني للثاني وهكذا نحو قوله تعالى دس برحمة جعل لكم الليل
 والنهار لتسكنوا فيه ولتستقوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
 ثم ذكر الليل وهو السكون فيه والنهار وهو الابتعاد من فضل الله
 فيه على الترتيب وغير المرتب ان لا يكون الاول من المتعدد في النشر الاول
 من المتعدد في اللف كقوله كيف اسودت حقف ونقص
 ونزال لخطا وقد ورد قائل طابعود الى غزال وقد الى غزال حيفا
 الى ردف والردف الكفل والحقف النقا من الرمال سبه الكفل في العظم

١٢

والاستدراك والتأني وهو ذكر متعدد على الاجمال نحو وقالوا ان يدخل الجنة الامم كان
هو اذ يضاري فالضريح قالوا لليهود والضاري ذكرها على الاجمال ثم ذكرها
لكل اي وقالت اليهود ان يدخل الجنة الامم كان هو اذ قالت الضاري
ان يدخل الجنة الامم كان نصرانيا **ومن المعنوي الاستخدام** وهو ان
يراد بلفظه بعين ان احدها ثم يراد بضمير معناه الاخر او يراد باحد
ضميريه احد المعنيين وبالاخر كقول معاوية بن مالك
اذ انزل السما بارض قوم رعيته وان كانوا غضا با اذ باسم الغيت وبالضمير
في رعيته السيت وكتاني كقول البحري فسقى الفضا والسائكنة وانهم
سبهوم بن جواخي وصلوعى اراد باحد ضميري الفضا في قوله
وكسا كسنة المكان الذي فيه سحر الفضا وبالضمير في سبوم النار
اكاصلة من سحر الفضا وكلاهما مجاز وقد استرعا علم البديع ان
يكون استرعا الفضا استخدام اشتراكا اصليا وهذا ليس
لذلك لان الفضا سحر **ومن المعنوي السوق** يعني سوق المعلوم فسان
الجهول نكتة ويسمى بتجمل العارف والنكتة كالتوبيخ كافي قوله
الخارجية ايا سحر الخا بورد ما كذا فورا كالكلم تجزع على ابن طريف فالاستفهام
فيه للتوبيخ وهو تجزعها سماع معرفتها ان السحر لا ياتر لوت احد
والمبالغة في المدح لقول المع برق سرى ام ضوب صباع ام ابتساما
بالمنظر الصافي او الذم لقول زهير وما دري وسوف اعا لادري اقوم الحصن
ام ساء تنبيه فائدة هذا التقسيم المبالغة في المعنى كقولك
اد جهك هذا ثم بدس فان التكلم يعلم ان الوجه غير البدر فان كان السؤال
الذي يعرفه التكلم خاليا عن كسبه لم يكن من هذا الباب كقولك
تعال وما تملك بيمينك يا موسى **ومن المعنوي الترجية** وهو ان يورد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا عور سمي غرا خاطرا
عروقا

عروقا ليت عيبه سوا فانه يحتمل معنى صحة لعين العور فيكون دعاه وعينه
العكس فيكون دعاه عليه **ومن المعنوي التوفيق** وسمي مراعاة لتظير
والايتلاف والتفريق وهو جمع اخر وما ياسبه لا بالتضاد نحو وكسيت وكسيت
بحبان **ومن المعنوي البحت** يحتمل انه اراد به المذهب الكلامي وهو ايراد
حجة المطلوب على طريقة اهل الكلام نحو لو كان فيها الهة الا الله لفسدت
واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجها عن النظام
الذي هو عليه فكذا المردوم وهو ينفرد الالهة **ومن المعنوي التعليل**
وهو ان يورد المتكلم ذل حاكم واقع او متوقع فيقدم قبل ذكره علته
وقوعه لان رتبة العلة المتقدم على المعلول نحو قوله تعالى لو لا كتاب
من الله سبق لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظم فسبق الكتاب من
اسه علة النجاة **ومن المعنوي التعليل** المسمى بالتفريع وهو ان يثبت
لمتعلق امر حاكم بعد اثباته لمتعلق له اخر على وجه تفرع بالتفريع والتعقيب
وذلك كقول الكميته في مدح اهل البيت احلامكم لسقام الجمل ساقية
كادماكم تسقى من كلب ونقي من المعنوي اخر محملها المطولات **السرقات**
الشعرية اي وما يفضل بها كالاقتباس والتضمين والعقد والحل والتبعية
وغير ذلك كالابتداء والتخص والاشهاد وايرادها بالترجمة وان كانت
من كمال نظري ما توهه بعضهم انها خارجة عن الفنون الثلاثة واعلم
ان اتفاق القائلين ان كان في غرض عام كالوصف بالشجاعة والسخا الى
غير فلا يعد سرقة او كان الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض كالتمثيل
والمجاز والكنائية فان اشتراك الناس في معرفته لا يستفاد في العقول
كتمثيله الشجاع بالاسد والجراد بالبحر فلا يعد سرقة ايضا وان لم
يسرك الناس في معرفته جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة وهو خاصي
في نفسه غريب لا يقال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرج
من الاله بتدال والغاية ويسمى هذه سرقة واخذ وقد سارع
المصنف في تقييدها فقال **السرقات** ظاهر وغير ظاهر وظاهر
مسمان

نسخ ونسخ وسليح فان اخذ اللفظ كله بلا تغير لنظمه وهو **النسخ يذم** لانه
سرقة محضه وفي معنى هذا النوع ابدال الكلمات كلها او بعضها بما يراد بها
وهو مذموم ايضا وان اخذ اللفظ كله مع تغير لنظمه او اخذ بعض اللفظ
سمى غارة ونسخا فان كان الثاني ابلغ فممدوح وان الثاني دون
الاول في البلاغة فمذموم والى هذين اشار بقوله **لان استطيع**
المسخ اي لا المسخ فلا يذم ان استطيت اي استعمل الثاني على ما يقتضيه
حسنه كقولك بشار من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز
بالطيبات الفاتكة اللبج وقول مسلم الخاسر من راقب ان سرقاتها
وفاز باللذة الجسور فهذا الثاني احسن من الاول ومثال المذموم
قولا في تمام هيئات لا ياتي الزمان التمام مثله ان الزمان يمتلئ
بجمل وقول اني لطيب اعدى الزمان سخاوة فنحني به ولقد يكون
به الزمان يحيل فالمصراع الثاني اجود من المصراع الثاني لا تمام واما اذا
كان الثاني كالاول فلا يذم ولا يذم وهو داخل في قول المصنف لان استطيت
وان اخذ المعنى وحده سمي الهاما وسخا والى هذا اشار بقوله **والنسخ ينال**
اي سئل المسخ في ان الثاني اما ابلغ من الاول ام مثله والنسخ كسطا الجرد من الشاة
وتجوها فكانه كسطا من المحتجلا والبسه جلدا اخر ثم قال **وعز ظاهر**
عطف على قوله ظاهر وغير ظاهر انواع اشار اليها بقوله **كوضع نفع في محل**
اخر يعني ان ينقل المعنى من محله ويضعه في اخر كقول البخري سلبوا واشرف
الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا وقول ابي الطيب يبيس الخمر عليه
وهو مجرد من غمده فكانه هو مغمده لان الدم اليابس صار بمنزلة غمده
فنقل المعنى من لغته والجرح في البيت الاول الى السيف في الثاني ومن غير
الظاهر ما اشار اليه بقوله **او يتساها** اي معنى البيت الاول ومعنى البيت
الثاني كقول جرير فلا ينفك من ارب كآهم سواد وكعامة والحار
وقول ابي الطيب ومن في كفة منهم قناة كمن في كفة منهم حضاب

فتعير

فتعير جرير من الرجل يذى العامة كتعير ابي الطيب عنه بن في كفة قناة
وكذا التعير عن المرأة بذات الحمار وكمن في كفة حضاب ولا يضر في تشابه
المعنيين ان يكون احدا البيتين لتبسيط والاخر مديحا وهما او فخارا
او غير ذلك لان الشاعر كما ذق اذا قصد الى معنى المختلس لينظرا احتال
في احقايه بغير لفظ وصرفه عن نوعه من التبسيط او المدح او غير ذلك
ومن غير الظاهر ما اشار اليه بقوله **اذا التسل** يعني ان يكون معنى الثاني
اسم من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو غنم وجدت الناس
كلهم غضابا وقول ابي نواس ليس على الله في تنكر ان يجمع العالم في واحد
فالاول مختصر وبعض العالم وهو لناس والثاني يسلمهم وعز **ومن** اي
من غير الظاهر **قلب** وهو ان يكون معنى الثاني نقض معنى الاول او ضده
لكن كل منهما باعتبار اخر وانواع خلاف لظاهر كلهما بقوله وجميع ابي
سرقة الا اذا علم ان الثاني اخذ من الاول والافحوز ان يكون الاتفاق من
توارد الخاطر فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا ومن
اليه فلان فقال كذا وما يتصل بالسرقات ما اشار اليه بقوله **واقبتاس**
ينقل بالاقبتاس ان يغير الكلام نظما كان او نبرا سيما من القرآن او الحديث
لا علمانه منه وهو ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقبس عن معناه الاصل كقول جرير
فلم يكن الا كبح البصر او هو اقرب حتى اسند فاعرب والثاني ما نقل فيه المقبس
عن معناه كقول ابن الرومي ليت اعطيت في مدرك ما احطت في نعي لقد
انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع ولا باس بتعير يسير في اللفظ المقبس للوزن
او غير كقول بعض الغاربة عن وفات بعض اصحابه قد كان ما خفت ان يكونا
انا يا الله راجعونا وقول المصنف ينقل اي ينقل على ما ينقل **ومن** اي ما ينقل **القص**
وهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند السامع وهذا
غير عن سرقة كقول جرير حكاه عمارة الفلام الذي عرض ابو زيد على ابي
عليه اني ساسد عند بيعي اصاعوني واي فتى اصاعوا المسار المصراع الاول

او

عنه

لامة ان ابي لصلت او المزجي وقامه ليوم كريمة وسداد تغر واحد عازاد
 على الاصل بنكتة لا توجد فيه **ومنه التلح** وهو ان يسار الى قصة ادم
 او سمريل التلح في النظم الى القصة قول الشاعر عرفوا ما ادرك الاحلام ناييم
 المت بنام كان في الركب يوسف اسار الى قصة يوسف عليه السلام واستنفايه
 الشمس على ما روى من انه قاتل الجبارين يوم جمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تعيب
 قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فذبح الله تعالى فرد له الشمس
 حتى فرغ من قتالهم **وحل** هو ان ينثر النظم ولا يكون مقبولا الا اذا كان سبكه
 مختارا فمثلا لا يتفاصر عن سبكه النظم وان يكون حسن الموضع غير قلق كقول
 بعضهم فانه لما فتحت فعلاته وحفظت مخلاته اي تمام خلاته كالمنظر
 لم ينزل سوا طنه يعناده ويصدق توهم الذي يعناده حلا قولنا الطيب
 اذا ساء فعل الهوى سات ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم **ومنه عقد**
 وهو نظم نثر ولو كان قرانا احدى على طريق الاقتباس كقولنا الى لقاها هي
 ما بال من اوله نظفة وجيفة اخره يفخر عقد قول على رضي الله عنه فالابن
 ادم والفخر وانما اوله نظفة واخره خيفة ثم قال **والثاني** اي تتبع الاثر
 والاحسن يقال الثاني في الروضة اذا وقع فيها مبتدئها لما لو فقه اي يعجبه والثاني
 في الكلام تتبع الاحسن بان يكون في غاية البعد من التنافر والتعقيد
 والتقديم والتأخير الملبس وان تكون اللفاظ متقاربة في الجلالة والكمالة
 الى غير ذلك وقوله **ان تسل** شرط الكواب محذوف والتقدير ان تسل
 عن الثاني فهو حسن وحسنه في ثلاثة مواضع احدها الابتداء لانه اذا ما يقع
 السمع لقوله وقابلك من ذكر حبيب ومنزل واحسن الابتداء ما ناسب المقصود
 وهو المشار اليه بقوله **براعة استهلال** من برج اذا فاق اصحابه كقول
 بسري فقد اجر الاقبال ما وعدا وكوكب المحمد في افق العلا صعدا من المواضع
 التي ينبغي التانيق فيها **الانتقال** يعني ما افتتح به الكلام الى ما يليه ويسمى
 هذا الانتقال الاقتصاب ومنه ما يقرب من التلخيص كقوله بعد حمد الله
 وكوه اما بعد فاني فعلت كذا وكذا وهو اقتصاب من جهة الانتقال من الحمد
 ولنا

ولنا الى كلام اخر بلا ملاحظة لكن بسببه التلخيص من حيث انه يوث بالكلية فيا من
 غير قصد الى ارتباط وتعليق بها قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مبها يكن
 من شئ بعد الحمد ولنا فاني فعلت كذا وكذا والتلخيص هو الخروج مما افتتح به
 الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما ومن المواضع التي ينبغي التانيق
 فيها ما اشار اليه بقوله **حسن الختام** فيجب على البليغ ان يختم كلامه سقرا كان
 او خطبة او رسالة بالحسن خاتمة لانه اخرا يوجب السامع ويرسم في النفس فان
 كان مختارا حسنا يلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير
 كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة الثقيلة وان كان بخلاف ذلك كان على
 العكس حتى ربما انساه المحاسن السابقة واحسنه ما اذن بانتهى الكلام حتى
 لم يبق للنفس سق ليا وراه كقوله بقيت الدهر يا كهف اهله وهذا دعا
 للبرية ساءل وقول الناظم **انتهى المقال** يعني ما قاله وليس مراده انتهى المقال
 الذي هو معنى الختام لانه يصير مكررا مع ما قبله وهذا اخر ما سطر الله على
 على هذه الارجوزة واسال الله سبحانه وتعالى ان لا يحرمنا من جزيل ثوابه ويجعلنا
 من جملة احبابه وان ينفعنا واخواننا بما علمنا ويحلمنا ما جهلنا وان يختم
 لنا بالايان وهو راض عنا بحاله محمد صلى الله عليه وسلم ثم التزم المبارك
 بها الحمد واخرتها من شانه عفا الله عنه وتعالى عما يشاء

وتمامه والكاتب بجميع المصنفات والامات
 والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات
 بفضل وكرمه الله جل جلاله
 وبجوده بروف رحيم
 وما توفقه الا
 باسمه عليه
 تركميت
 وهو
 الموصي
 الموصي